

الحل الإسلامى لمشكلة

البطالة



عبد رب النبى على أبو السعود

وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الحل الإسلامي لمشكلة البطالة

إعداد
عبد رب النبى على أبو السعود الجارحى
مدير عام المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية
بمسجد السيدة زينب رضى الله عنها

رقـــم الإيـداع: ٧٩٧٨ / ٢٠٠٤
الترقيـم الدولـى: 977/287/412/1

دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع

٥٠ شارع الشيخ ريحان – الدور الأول – شقة ١٢
عابدين – القاهرة ☎ : ٧٩٥٤٢٢٩
E-Mail: sbh@link.net



مقدمة

أصبح من المسلم به أن العنصر البشري هو العامل المحدد لدرجة تقدم المجتمعات المختلفة . وأن أغلى ما تملكه مصر هو ثروتها البشرية، وقد بدأ إعداد هذه الثروة في العصر الحديث منذ أوائل القرن التاسع عشر بالاهتمام بالتعليم وإرسال البعثات إلي الخارج .

ومما لاشك فيه أن مشكلة البطالة في مصر ، مشكلة عويصة ولها أبعاد عديدة ونتائج وخيمة ، وتزداد صعوبتها علي مر الوقت نتيجة لوجود كثير من الاختلالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في حياتنا ، والتى نلمسها ونشكو منها دون أن نجد لها حلا شافيا ، إذ أن المسئولية في هذا الصدد موزعة ومفتتة علي عدة جهات ليس لمعظمها حول ولا قوة .

إن ناقوس الخطر يدق بقوة ، فإعادة النظر في سياسات التنمية الحالية وما يتبعها من سياسات التشغيل أصبح أمرا بالغ الاهمية وخصوصا الشواهد المحيطة تدل علي أن الوضع الان أصبح أسوأ مما كان عليه عام ١٩٨٦ م ، فالخريجون الذين يتراكمون عام بعد عام يزدحم بهم سوق العمل ولكن مع الاسف — كمتعطلين .

وبعد ...

هذا البحث أعد للمشاركة في مسابقة وقف المستشار الدكتور محمد شوقي الفنجرى لصالح جائزة خدمة الدعوة والفقه الاسلامي "مسابقة عام ١٤٢٤– ٢٠٠٣م .

بعنوان : الحل الاسلامي لمشكلة البطالة : " دراسة مقارنة " .

إن الخروج من أزمة البطالة لن يتآتي إلا بنهضة العلماء والمثقفين ومن لهم القدرة علي التأثير في مواقع مختلفة ليحدث التنسيق بصورة تتمشي مع واقع البلاد ومشاكلها، ويكون التطبيق في ميادين العمل وظروفه المتشعبة مع واضعي ومنفذي القرار لا غني عنها لنجاح خطة التنمية ، خاصة أن المنظور المتكامل أصبح ضرورة من ضرورات العصر المتشابك الذي نعيش فيه ، لأن العزلة الزمانية والمكانية لا وجود لها مع تلك التغيرات السريعة المتلاحقة التي تندلع من حولنا .

وعلي قدر ما أصبحت البطالة ظاهرة عامة بداية من منتصف السبعينيات ، إلا أنها أصبحت تمثل مشكلة رئيسية في بداية الألفية الثالثة في ظل ما تتسم به من خصائص عديدة .

وتعتبر البطالة من المصطلحات الشائع استخدامها منذ قديم الأزل — وعلي الرغم من الاعتقاد بأنها أصبحت من المواضيع العلمية التي استهلكت بحثا وتحليلا في مؤتمرات وندوات عديدة وأخرها مؤتمر قمة عمالة الشباب الذي عقد في مكتبة الاسكندرية في سبتمبر ٢٠٠٢م تحت رعاية السيدة الفاضلة سوزان مبارك ٠٠

وضمت القمة حشدا من الوفود من أنحاء العالم جاءوا من (٦٠) دولة يمثلون منظمات المجتمع المدني ومنظمات غير حكومية ويلتقون في ساحة للنقاش تتداول السياسات والأفكار كبداية للانطلاق نحو مفاهيم جديدة لعمالة الشباب وذلك بحضور (٢٠٠٠) شخص منهم (١٠٠٠) من الشباب ٠٠ فالشباب نصف الحاضر وكل المستقبل. وأكد د٠ عاطف عبيد رئيس الوزراء في كلمته أمام المؤتمر:

أن مصر في عهد الرئيس حسنى مبارك تبنت سياسات متواصلة لتحقيق التنمية المستديمة للحفاظ على رفع مستويات المعيشة للمواطن المصرى وهو ما استلزم انفاق نحو ٢٠٠ مليار جنية على خطط التنمية مما وفر فرص عمل إضافية بلغت خمسة ملايين فرصة عمل جديدة خلال العشرين عاما الماضية ونحن ننطلق نحو مزيد من التقدم والازدهار ٠

وأضاف د ٠ عبيد أن الحكومة قد عكفت منذ عام تقريبا على تحقيق إنجاز ملموس على أرض الواقع في مجال تشغيل الشباب من خلال حزمة من السياسات الفاعلة وإستخلصنا منها مجموعة من الدروس المستفادة ومنها إحترام العلم والبحث مع الأخذ بعين الإعتبار النتائج العملية للتطبيق ٠

ومن ذلك أن الحكومة قد حرصت على أن تكون إعادة الهيكلة للمؤسسات الإقتصادية المصرية لايسفر عنها أى أضرار لقوى العمل المصرية وأن أى هيكلة للمؤسسات لابد أن يتوافر فيها القدر الكافى من الضمان والرعاية لمن يتم الاستغناء عنه، وأن تكون هذه الهيكلة إختيارية للعاملين ٠

وأضاف د٠ عبيد أن الحكومة قد عملت على توجيه الأجهزة والمصادر التى تحدد وبدقة حجم العمالة والبطالة على أساس واقعى حتى يمكنها التعامل مع هذه المشكلة بحجمها الحقيقى دون تهويل أو تهوين ٠

كما أكدت التطبقيات أن سوق العمل الأكبر في المستقبل ستكون لدى القطاع الخاص ولكن لابد من مساعدة الأحوال العامة للقطاع الخاص فى مرحلة محددة حتى يمكنه توفير فرص عمل حقيقية حيث أن فرصة العمل الواحدة تتكلف من (٣-٤)

آلاف دولارفي القطاع الخاص : بينما يصل كلفتها إلى (٢٠) ألف دولار في القطاع العام • وأكد عبيد أن الدولة قد وفرت الاراضى للمشروعات الصغيرة مع توفير المواد اللازمة للإقراض لها وتوفير الخبرات اللازمة لتدريب الكوادر وإعادة تأهيل طالبى العمل • واضاف ان الحكومة حريصة على توفير الحلول العاجلة لمشكلة العمالة مع تأكيد ضرورة التخطيط متوسط وبعيد المدى نظرا لأهميته في إستقرار فرص الاستثمار وجذب المزيد منها إلي مصر •وأكد ان التحدى الأكبر الذى يواجهنا هو توفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل التى تتناسب كما وكيفا مع احتياجات سوق العمل وهو ما يتطلب منا جميعا العمل معا حكومات وقطاعا خاصا ومؤسسات مع الاهتمام بالعمل الأهلى والشباب للوصول إلى هذا الهدف الذى يعطيه الرئيس حسنى مبارك الاهتمام الأكبر ،كما أنه على رأس الموضوعات التى ناقشها مؤتمر الحزب الوطنى في المؤتمر الثامن وأستقر رأى المشاركين على أن أوليات العمل الاقتصادى فى المرحلة المقبلة تنحصر فى قضيتين رئيسيتين: الأولى: زيادة فرص التشغيل وحل مشكلة البطالة ، والثانية : النهوض بمستويات معيشة محدودى الدخل ، وهما هدفان غير متعارضين من حيث السياسات والإجراءات المطلوبة لتحقيقهما وبما يؤدى فى النهاية إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادية• وهذا وقد جاءت هذه الدراسة كما يلى :-

مقدمة وستة فصول وخاتمة وأهم المراجع وقائمة المحتويات :

الفصل الأول : موضوع البحث — أهمية البحث — أهداف البحث — بعض المفاهيم والمصطلحات حول العمالة والبطالة •

الفصل الثانى : بعض العوامل المؤدية إلى البطالة ؟

الفصل الثالث : محاربة الإسلام للبطالة •

الفصل الرابع : دور الأسس و الآليات الأسلامية فى حل مشكلة البطالة •

الفصل الخامس : جهود الدولة في حل مشكلة البطالة •

الفصل السادس : التكافل الشعبى لمواجهة مشكلة البطالة.

الخاتمة واهم التوصيات — قائمة المراجع — المحتويات •

ورغم مابذلت في هذا البحث من جهد أحتسبه عند الله سبحانه وتعالى في جمع المادة العلمية من المراجع المتفرقة الموجودة في دار الكتب المصرية ومكتبة القاهرة الكبرى ومكتبة المعهد العالى للفكرالإسلامى ومكتبة مركز صالح كامل للاقتصاد

الاسـلامى ومكتـبة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالإضافة إلى المكتبات الكبرى في القاهرة والجيزة والندوات والمؤتمرات ومعرض القاهرة الدولى ومكتبات سور الأزبكية ٠

وأخـيرا أنـا لا ادعـى أن هـذا الـبحث سـليم مـن العيوب والهفوات ٠٠ فالعصمة والكمال لله وحده ، له الحمد في الأولى والأخرة ، وهو الذى أحسن كل شئ صنعا ٠

والله أسـأل أن يجعـل هـذا العمـل خالصـا لوجهه الكريم ، وأن يلهمنا السداد في أعمالنا والصواب في أقوالنا ، وأن يجنبنا جميعا العثار ، فهو الموفق الهادى إلي سواء السبيل ، وهو نعم المولى ونعم النصير.

إعداد

عبد رب النبى على أبو السعود الجارحى

مدير عام المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية

بمسجد السيدة زينب رضى الله عنها

الفصل الأول

موضوع البحث

أهمية البحث

أهداف البحث

أولا: موضوع البحث

الحل الاسلامي لمشكلة البطالة [دراسة مقارنة]

تمهيد:

إن الـتقاء الشـريحة المـثقفة وارتباطها عضويا بأهداف المجتمع لمن الأمور الحتمية الـتي تحـتاجها المجـتمعات النامية لتتحد كل الجهود وللتغلب على التحديات التي تفرضها التغيرات الاجتماعية حيث يمثل الشباب المصري من سن ١٥-٢٥ سنة ١٩٪ من جملة عدد السكان[١].

وأن الـتأثير المتراكـم لاسـتمرار الزيادة السكانية يمثل كارثة بالنسبة للدول النامية ولاسـيما بالنسـبة لمشـكلة البطالة والتي تضاعفت ٧ مرات خلال ٢٥ سنة ووصلت إلى ١٤,٧٪ عام ١٩٨٦م٠

ورغـم مخـارج مشكلة البطالة المتعددة فسيتم التركيز على ظاهرة البطالة من حيث علاقتها بمشكلة الزيادة السكانية ومحاور الأمية للتعليم وآثارها السيئة داخل المجتمع مـن تطـرف وعـنف حـيث أن مستقبل التنمية والتصنيع في مصر مرتبط بسلامة القوى البشرية والقدرة على توجهها بشكل سليم ٠

واذا كـان هـناك عـوامل أخـرى غـير النمو السكاني تعمل على فقر وتخلف العالم الـثالث إلا أن الـنمو السكاني المتزايد في الدول النامية يؤدي إلى التقليل من عائد النمو الاقتصادي، فكلما تزايدت الأفواه تزايدت المشكلات[٢] ٠

وأن حشـد عـدد كـبير مـن أفراد القوى العاملة قد لايكون في حد ذاته عاملا كافيا لتحـريك التنمـية حـيث أن آداء هـؤلاء الأفـراد للدور المتوقع منهم مرهون بقيام وتوفر المناخ الاقتصادي والسياسي الملائم[٣].

ويـبلغ عـدد الأفـراد الـواقعين في الفـئة ١٥سـنة إلى أقل من ٥٠ سنة ٧,٤٠٣ ألفا ونسـبتهم إلى جملـة أفـراد القـوى العاملة ٧٢٪ ونسبتهم إلى جملة الجمهورية ٢٤,٥٪

---

(١) انظر: الكتاب الإحصائي السنوى ١٩٥٢- ١٩٨٩م.-جمهورية مصر العربية: الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، ١٩٩٠م، ص٢٣٠.

(٢) انظر: الإقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث/ ترجمة وتعليق محمد الجوهرى وآخرين.- الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩م، ص١٦٩.

(٣)أنظر: علم إجتماع السكان وتنمية الموارد البشرية/ حسن محمد دوح.- الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢م، ص١٢٣

فكان عبء التنمية الاقتصادية في مصر يقع على عاتق ربع سكانها تقريبا على الرغم من إسهام شرائح من صغار السن وكبارهم في النشاط الاقتصادي بصورة أو بأخرى. وأن هذا التوزيع العمري لأفراد القوى العاملة والسابق بيانه يكشف عن نسبة عالية للاعالة تصل تقريبا إلى ما يقرب من ١ : ٣ أي أن كل شخص من العاملين يعول ثلاثة من المعولين[٤].

وتعتبر ظاهرة البطالة عملة ذات وجوه مختلفة ، كلما نظرنا إليها من زاوية طالعتنا سلبيات متغيرة ومع أهمية الآثار الاقتصادية والسياسية فإن الآثار الاجتماعية الثقافية من وجهة نظر الاقتصاديين والسياسيين أنفسهم تؤثر على أمن المجتمع لأنها تهزه هزا شديدا وتحدث به تشوهات خلقية مختلفة ومظاهر إنحرافية عديدة وتؤثر بالقطع على عجلة النمو والتقدم.

ومن تلك التشوهات الاجتماعية نذكر التطرف والتعصب والعنف والتي تنسب في مجموعها لعوامل اقتصادية بحته مثل عدم وجود فرص للعمل أو زيادة المتطلبات المادية وغموض المستقبل المهني للشباب[٥].

وتحت وطأة البطالة بما تجره من مشاكل مركبة ينهار البناء القيمي للمجتمع وتتفكك الانجازات الأمنية القومية وتتحول أعداد غفيرة إلى الرغبة في التدمير وتكثر المخاطر الاعتداء على الممتلكات حيث تزداد وطأة المشاكل التى تتعلق بمصير الشباب ويزداد والصراع ما بين القيم التى يفترض أن يؤمن بها الشباب والتي لا تحقق له أمله في الحصول على عمل ثم سكن وارتباط عائلى وتكوين أسرة بين الواقع المعاش[٦].

(٤) انظر علم الإجتماع السكان وتنمية الموارد البشرية/ حسن محمد دوح.- الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢م ص ١٢٣.
(٥)أنظر : ظاهرة التطرف: الأسباب والعلاج / محمد أحمد بيومي.- الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢م، ص١٤٦.
(٦) انظر: الشباب الجامعى بين الأمية الثقافية والفراغ الأيدولوجى/ سامية خضر صالح.- القاهرة: المعهد العالى للخدمة الإجتماعية ، ١٩٩١م، ص٢٥.

ثانيا: أهمية موضوع البحث

لقد جاء الاهتمام بمشكلة البطالة إيمانا بخطورة تلك الظاهرة فالقضية ليست مجتمع تتحول إحدى فئاته لجماعة متعطلة عن العمل ولكن لأن تلك الجماعة المتعطلة مع تزايدها تصبح وبالا على ذلك المجتمع تنشر بداخله بذرة هدمه وتصبح أداة من أدوات خلله ٠

واذا كان عام ١٩٦٠ يمثل الحدود الدنيا للأعداد المطلقة للمتعطلين ١٧٥ ألف فرد فقد وصل عدد المتعطلين أقصى مستوياته عام ١٩٨٦ م حين تجاوز رقم ٢ مليون فرد(٧)

وحين يشعر الشباب أنه متعطل ولاحول له ولاقوة وأنه لايستطيع أن يلبي مطالبه الأساسية من مسكن وتكوين أسرة، حينئذ يرفض المشاركة ويستعذب الرفض ويتحول أحيانا كثيرة إلى خارج على القانون ويشيع القلق والتوتر داخل المجتمع٠

وإذا كانت البطالة في مصر ترتبط عضويا:-

أ- بالكثافة السكانية الرهيبة التي تلتهم كل زيادة في الانتاج ٠

ب- بضرورة تغيير وضع المرأة المصرية لتتحررمن أعباء الجهل والقيود الاجتماعية ويصبح الشعور لديها بالأمان لايتركز فقط على زيادة عدد الأولاد٠

ج- كذلك تثير إرتفاع معدلات الأمية ملاحظات عديدة بالاضافة لنظام التعليم مع الاشارة لأهمية الاصلاح الاقتصادي ونقل التكنولوجية وفتح المجال للمشاركة الشعبية٠

د- تؤدى البطالة إلي إنتشار الجريمة والإنحراف والتعصب والتطرف ٠ فما تزال الفجوة رهيبة بين دول تملك تكنولوجية متطورة وأخري تحاول اللحاق بها ، وتعتبر قضية نقل التكنولوجيا من دول متقدمة إلي دول نامية من أخطر القضايا التى تثار حولها منازعات دولية ولعل آخرها ما يشاع من محاولات لبعض دول المنطقة العربية وغيرها لجذب عدد من العملاء الروس العاطلين عن العمل ٠

إن الخروج من أزمة البطالة لن يتأتي إلا بنهضة العلماء والمثقفين ومن لهم القدرة علي التأثير في مواقع مختلفة ليحدث التنسيق بصورة تتمشى مع واقع البلاد ومشاكلها

---

(٧) انظر : التوزيع الإقليمى للبطالة وعلاقتهبالهجرة الداخلية والبطالة فى مصر/عاليه عبد المنعم المهدى.- القاهرة: دار الرضا للطباعة، ١٩٨٩م،ص٢٥.

ويكـون التطبـيق في مـيادين العمل وظروفه المتشعبة مع درجة من القناعة بأن المشاركة الشعبية مـع واضـعي ومـنفذي القـرار لاغنـى عـنها لنجاح خطة التنمية ، خاصة أن المنظور المتكامل أصبح ضرورة من ضروريات العصر المتشابك الذي نعيش فيه لأن العزلة الـزمانية والمكانـية لا وجـود لهـا مع تلك التغييرات السريعة الملاحقة التى تندلع من حولنا.

فظاهـرة الـبطالة ليست مشكلة جانبية يمكن دراستها عن المشاكل المختلفة داخل المجـتمع بـل هـي نتـيجة تدنـي عـوامل مخـتلفة وإن التباطئ في علاجها يؤدي الي كوارث إجتماعية وأمنية مما يحتم دراستها وسط منظومات المجتمع وأنساقة[٨] .

(8) انظر: البطالة بين الشباب حديثى التخرج : العوامل – الأثار–إستراتيجية المواجهة– العلاج /سامية خضر صالح.– القاهرة : جامعة عين شمس ١٩٩٨، ص٢٠.

ثالثا : أهداف البحث

إذا كانت هناك ضرورة للنظر إلي الشباب بوصفه جزءا من قوة العمل الإقتصادي للقيام بدوره علي أكمل وجه وإتاحة الفرصة لإظهار مواهبة فإنه من الأجدر أن يتم البحث عن حلول لمشاكله ودفع المعوقات التي تغتال حقه في الحياة الشريفة عن طريق الإندماج في المجتمع والبحث عن وظيفة يفيد بها وطنه ويصبح عضو فعال ومنتج وليس عالة أو كم مهمل لا طاقة له حتى علي إعاشة نفسه ٠

وإذا كانت مشكلة البطالة تؤرق الشباب الذى لم يخرج بعد إلي الحياة العامة لما يسمعه عن أزمة العمل فماذا يكون حال طابور المتعطلين ، وماهي اتجاهاتهم مع العلم بأن تلك الظاهرة مركبة ، فيها عوامل متعددة كما تسفر عن عديد من المشاكل مما يجعل الأهداف في ذلك البحث تنقسم إلي :-

١- أهداف نظرية :

أ- التعرف علي تصور المتخرج حديثا لفرص العمل المتاحة وكيفية الوصول لها ومبلغ إيمانه بالتصدي لتلك المشكلة سواء من الحكومة أو من القادرين علي إقامة مشاريع تفتح للشباب أبواب الرزق ٠

ب- فحص ثقافة الشباب تجاه ظواهر بعينها مثل الكثافة السكانية والتي تعمل علي رفع معدل البطالة وتزيد من حدتها والتعرف علي مدى وعيه للأبعاد الإجتماعية والاقتصادية لتلك الظواهر ٠

ج- رصد مدى إتجاهه نحو برامج التعليم ومدى مسايرتها لسوق العمل من وجهة نظره، كذلك إتجاهه نحو عمل المرأة ودورها في المجتمع ٠

٢- أهداف تطبيقية :-

وتتم من خلال سؤال المتعطل لعدة أسئلة مثل :-

أ- هل يتوقع العمل خلال شهورأم عدة سنوات ؟

ب- هل يحتاج التعيين الي البحث المتواصل أم الوساطة ؟

ج- مدى علاقة الزيادة السكانية بالبطالة ؟

ولتحقيق هدف البحث كان من الضروري التحقيق من الفروض التالية :

(١) هل يؤدى ارتفاع الكثافة السكانية الي إنتشار البطالة ؟

(٢) هل تنجح عمالة المرأة في انخفاض خصوبتها ومن ثم انخفاض ظاهرة البطالة ؟

(٣) هل يحتاج نظام التعليم الي إصلاح يتمشى مع المتطلبات الاقتصادية بالاضافة إلي علاج مشكلة الأمية ونقل التكنولوجيا وتدريب الشباب علي حرف جديدة ٠

(٤) هل ترتفع الجريمة طرديا مع انتشار البطالة مما يلزم فتح المجال للمشاركة الشعبية لتخطى تلك الأزمة.[٩]

---

(٩) أنظر : البطالة بين الشباب حديثي التخرج : العوامل - الآثار - إستراتيجية المواجهة - العلاج / سامية خضر صالح ٠- القاهرة : كلية التربية : جامعة عين شمس ، ١٩٨٨م ، ص ٢٢

رابعاً: بعض المفاهيم والمصطلحات حول العمالة والبطالة

وتتضمن ما اعتاده الاقتصاديون من إطلاق تعريفات حول العمل والعمالة والبطالة بأنواعها المختلفة كما يلى :

١- تعريف العمل :-

وهو يتمثل في أي مجهود ارادي عضلي أو ذهني فني أو غير فني يقوم به الفرد سواء لحسابه أو لحسلب الغير وتنشأ عنه زيادة في المنفعة الاقتصادية — والعمل بذلك يعتبر عنصرا من عناصر الانتاج ٠

٢- العمالة الكاملة :

وهي تلك العمالة التي يكون فيها كل فرد راغب في العمل يعمل فعلا بالأجر السائد — لأن هذا يعني وجود قدرا من البطالة الانتقالية أو الاحتكاكية في أي سوق عمل ٠

وحتي يصبح المجتمع في حالة عمالة كاملة في ظل البطالة الانتقالية فيجب أن تتراوح نسبتها مابين ٣-٥٪ من العمالة بالمجتمع — ويرى البعض أن الوصول الي مستوى العمالة الكاملة يكاد يكون مستحيلا – اذ لابد أن يعاني أي مجتمع من بطالة في قوته البشرية تختلف باختلاف الحالة الاقتصادية والعلاقة بين كل من الموارد الأرضية والموارد البشرية وغيرذلك من العوامل التي تؤدي الي عدم الاستفادة من الموارد استفادة كاملة ٠

ففي النظام الاقتصادي الرأسمالي تزداد نسبة البطالة عنها في النظام الاقتصادي الاشتراكي وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى — كما أن نسبة البطالة تقل في المجتمع الواحد في حالة ا لرواج الاقتصادي عنها في حالة الكساد ٠

٣- العمالة القاصرة :

وتتمثل في الفرق بين أيام وساعات العمل التي يؤديها الفرد أو مجموعة من الأفراد وبين أيام أو ساعات العمل التي يكون الفرد أو المجموعة من الأفراد قادرين علي أدائها وفقا للمهارات التي يتمتعون بها أو لتوافر مساعدات الانتاج المناسبة وملاءمة الظروف المحيطة بهم أو للطاقات الكامنة فيهم أو لتوافر بعض أو كل هذه العوامل ٠

كما يمكن تعريفها بأنها الوضع الذى فيه يجب رفع أو زيادة دخل أو انتاجية العمالة اذا عملت في ظل ظروف إنتاجية أفضل أو تحولت الي عمل آخر يتناسب مع امكانيات ومهارات العمالة موضع الاعتبار ٠

٤- البطالة :

اتفق الخبراء الاقتصاديون علي أن تعريف البطالة أن الفرد يكون في حالة بطالة اذا كان بلا وظيفه أو عمل وقادر علي العمل ولديه الرغبة فيه ويبحث عنه — وتنقسم البطالة الي :-

ا- البطالة الكاملة :

وتمثل الوضع الذى فيه جزء من القوة العاملة الماهرة وغير الماهرة ولا يجد فرصة العمل بالأجر السائد رغم رغبته فيه وقدرته عليه — وينتج هذا النوع من البطالة نتيجة لعجز الطلب الكلي علي العمالة عن تحقيق التوازن مع المعروض منها.

ب- البطالة الجزئية :

وتعني إشتغال جزء من القوة العاملة بعض الوقت فقط — ويطلق عليها البعض بالبطالة الموسمية وهي تظهر عادة في الزراعة نتيجة لطبيعة هذا النوع من النشاط الاقتصادي .

وحيث أن طبيعة النشاط الزراعي (الموسمية) وطول الفترة الزمنية بين زراعة المحاصيل وجمعها فإن اليد العاملة بين هاتين الفترتين تكون في حالة بطالة علي عكس فترة الحصاد حيث تكون اليد العاملة مطلوبة بصورة تدفع العمالة من بعض القطاعات الأخري للمساهمة في العمل ،وهو ما يلاحظ واضحا أثناء جني محصول القطن في مصر ، والعنب في فرنسا ، والسكر في كوبا وغيرها من البلاد الزراعية.

ولعل أفضل وسيلة لعلاج مشكلة البطالة الموسمية في الزراعة المصرية هو إستيعاب العمالة الفائضة في أنشطة ريفية غير زراعية بحيث يمكن زيادة حجم التوظيف داخل المجتمعات الريفية — الأمر الذى يخلق الرغبة لدى العمال الزراعيين في عدم ترك المجتمعات الريفية والهجرة الي المجتمعات الحضرية مثل صناعات الأغذية المحفوظة كالخضروات المجمدة والعصائر بأنواعها والمربات — الي جانب الصناعات الريفية كأشغال السلال والحصير .

ج- البطالة الفنية [التكنولوجية] :

وهذا النوع من البطالة ينتج عن تغير الأساليب الإنتاجية المستخدمة لرأس المال الموفرة لعنصر العمل مثل إحلال الآلآت محل العمل اليدوي في العمليات الزراعية .

وهذه الظاهرة معروفة في البلاد المتخلفة والمتقدمة معا إلا أنها أقل خطرا في الثانية منها في الأولي وذلك لاتساع الهوة بين الفن الإنتاجي القديم والقائم في البلاد المتخلفة والفن الانتاجي الجديد الذى تريد هذه البلاد أن تطبقه —ولعدم قدرة العمال في البلاد المتخلفة علي تقبل الفن الجديد نظرا لانخفاض مستواهم وعدم قدرتهم عادلي التطور.

ويمكن حل مشكلة البطالة الفنية جزئيا عن طريق إعادة تدريب العمال علي الآلآت الحديثة وتدعيم التعليم والدراسات الفنية .

د- البطالة السافرة :-

وهي تعنى وجود أعداد مستعدة للعمل ولا تجد فرصا للتشغيل في داخل الاقتصاد. ونجد أن هذا النمط من البطالة مألوف وموجود في الاقتصاد المتخلف — حيث يترتب علي نقص الطلب الفعلي وخاصة الطلب علي الاستثمار حدوث قصور في الطلب علي اليد العاملة ، وبنوع خاص في القطاعات الانتاجية غير الزراعية كالصناعة وبعض الخدمات التى تحتاج الي رؤوس أموال فنية وعينية ضخمة .

هـ- البطالة الدورية :-

وهى التي تظهر دوريا خلال فترات تعرف باسم فترات الكساد — وتظهر هذه البطالة في الدول النامية نتيجة لظهور فترات الكساد في الدول المتقدمة إقتصاديا — ولذلك يجمع الاقتصاديون علي أن القضاء علي هذا النوع من البطالة في دول العالم الثالث يتوقف إلي حد بعيد علي السياسة التي تتبعها الدول الصناعية وما تؤدى إليه من نتائج من حيث إمكان التخلص من التقلبات الاقتصادية أو علي الأقل التقليل من حدته .

و- البطالة المزمنة :-

ويظهر هذا النوع من البطالة نتيجة قصور الاستثمارات وضآلة رؤوس الأموال المتاحة حتي في أكثر الأوقات إحتياجا للعمل ، حيث يزيد مقدار العمل المتاح عن ذلك اللازم للقيام بالنشاط الاقتصادي .

بالاضافة إلي ذلك ضيق نطاق السوق وارتفاع نسبة المخاطر وضعف روح المبادأة مع قلة المدخرات مما يؤدى الي ارتفاع سعر الفائدة وخفض معدل الربح المتوقع .

ز- البطالة المقنعة [المستتره] :-

لا يقصد بها وجود عمال لايجدون عملا بالأجر السائد أو بأجر أقل منه ، بل يقصد بها حالة العمال الذين يكونون من الكثرة بالنسبة للموارد التى يستغلونها

بحيث اذا سحبوا من القطاع الذي يعملون فيه دون تغيير في الفن الانتاجي ودون زيادة في رأس المال لما إنخفض الانتاج الكلي في هذا القطاع — والبطالة المقنعة ليست قاصرة علي البلاد المتخلفة، إذ أنها تظهر أيضا في المتقدمة ، ولكنها أشد خطرا في البلاد المتخلفة منها في البلاد المتقدمة

ويتضح من التعريف السابق أن هذا النوع من البطالة يمكن أن يوجد في الزراعة، كما يمكن أن يوجد في الصناعات المنزلية — وهذا يعنى أن وجود ه في قطاع معين

من قطاعات النشاط الاقتصادي يعنى أن الانتاجية لبعض المشتغلين في هذا القطاع منعدمة ٠

فوجود البطالة المقنعة في قطاع الزراعة معناه أن ما تحوزه كل عائلة من أرض زراعية هو من الصفر بحيث أنه اذا ذهب بعض أفراد العائلة للعمل في نشاط غير النشاط الزراعي لاستطاع بقية أفرادها أن يقوموا بزراعة نفس المساحة دون أن ينخفض الانتاج ، وكما يوجد هذا النوع من البطالة بين موظفي الحكومة حيث نجد أن كثيرا من العاملين بها يصل انتاجهم الجدي الي الصفر ٠

وفى مصر نجد أن الجهاز الادارى استمر في النمو حتى وصل إلى مايزيد عن ٤ مليون فرد منهم أكثر من ٢,٥ مليون في الجهاز الحكومى وقد أوضحت إحدى الدراسات أن البطالة المقنعة تصل إلى ٤٠ ٪ في الجهاز الحكومى فقط دون القطاع العام.(١٠)

وكما قدرت إحدى الدراسات أن نسبة البطالة فى الريف المصرى تتراوح مابين ٢٠ ، ٣٠ ٪ من العمالة الزراعية(١١) ٠

ج – البطالة العلمية [بطالة المتعلمين] :-

وهى البطالة التى توجد بين المتعلمين نتيجة قلة فرص العمل المتاحة أمامهم والمتصلة بفروع تخصصهم ٠

---

(١٠) انظــر : تقريــر مبدئى عن سياسة تطوير الخدمة المرنية – المجالس القومية المتخصصة ، الامانة الفنية – لجنة تطوير الخدمة المرنية ، – القاهرة ، ١٩٨٤ م ، ص ٤ ٠

(١١) انظر : وزارة الزراعة : الوضع الحالى والتطور المستقبلى للعمالة في القطاع الزراعى ومؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر – ديسمبر عام ١٩٨٨م ، ص (٢) ٠

وهذا النوع من البطالة هو الأكثر إنتشارا فى المجتمع المصرى فى الوقت الحاضر.

ط – البطالة الاحتكاكية : –

وهى تشير إلى فترة عدم العمل والأنتاج يتعرض لها أصحاب المستويات العليا من الوظائف عندما ينتقلون من وظيفة لأخرى فإن الوقت الذى يستغرقونه فى تسليم وتسلم أعمالهم والبحث عن مسكن ومدارس لأبنائهم وبداية استقرارهم فكلها بطالة وعدم انتاج

وقد تنشأ البطالة الاحتكاكية نتيجة لكرة العامل لعمله أو نتيجة عدم توافق الأفراد المشتغلين معا فى مكان واحد .

ى- البطالة الهيكلية :-

وتعنى بأن يكون هناك قطاعات من المجتمع أو أماكن بها فرص عمل متاحة ، بينما أماكن أخرى بها بطالة — والعمال لاينتقلون من أماكن البطالة إلى أماكن العمالة ، فمثلا قد تتوافر فرص عمل للأطباء فى الريف ولايجدون عملا فى القاهرة — ولكن هيكل المجتمع يعمل على عدم انتقالهم إلى الريف — ففى الريف لاتتوافر فرص الحياة المادية التى تغرى الطبيب على انتقاله إليه .

وفى مصر نجد أنه منذ اوائل السبعينات حدث تناقص مستمر فى قدرة القطاعات الانتاجية على خلق فرص عمل جديدة تسمح باستيعاب الموارد المتاحة من قوة العمل، ويرجع ذلك للأسباب الآتية : –

١–انخفاض نصيب القطاعات السلعية الرئيسية من اجمالى التكوين الرأسمالى يعتبر العامل الأساسى فيما أصاب هذه القطاعات من تدنى مساهمتها في توليدالناتج المحلى من ٥٢ ٪ عام ٨١/ ٨٢ إلى ٥٠,٦٪ عام ٨٦ / ٨٧ فضلا عن تراجع مقدراتها على إستيعاب الاضافات المتزايدة من قوة العمل[١٢] .

٢– ضعف الطاقة الاستيعابية من قوة العمل بالقطاع الصناعى بسبب الاستخدام المتزايد للأساليب الفنية كثيفة رأس المال[١٣] .

---

(١٢)انظـر : دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة / ليلي الخواجة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المؤتمر الاقتصادى الأول ، ١٩٨٩م ص (٢٨) .

(١٣) انظر : مشكلة البطالة فى مصر من منظور اسلامى / عبد العظيم ابراهيم احمد . – القاهرة : معهد الدراسات الاسلامية ، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م ، ص (١٦) .

خامساً: البطالة فى المفهوم الإسلامى

حين دعا الإسلام إلى العمل وحث عليه ، نهى عن البطالة وهى : قعود الرجل فارغا عن العمل ، لأن البطالة تؤدى إلى فساد المجتمع وأضطرابه ، فعندما يتعطل عدد كبير عن العمل سواء أكانوا مكرهين على ذلك أو كسلا منهم ،ضاعت جهود كبيرة على الأمة كان يمكن أن تنتج وتكسب وتؤدى دورها في تقدم الإنتاج ودفع عجلة الصناعة والبطالة مشكلة إقتصادية ، وإجتماعية ،وإنسانية ، ذات خطر ، فإذا لم تجد العلاج الناجع تفاقم خطرها على الفرد ، وعلى الأسرة وعلى المجتمع ٠

يقول الراغب الأصفهاني :

" من تعطل وتبطل إنسلخ من الإنسانية ،بل من الحيوانية ، وصار من جنس الموتى "[١٤]

تعريف البطالة :-

- البطالة فى اللغة :-

بطل الشئ يبطل بطلا وبطولا وبطلانا ، ذهب ضياعا وخسرا ، فهو باطل ، والتبطل : فعل البطالة ، وهو اتباع اللهو والجهالة ، وبطل الأجير — بالفتح — يبطل بطالة وبطالة أى تعطل فهو بطال والبطال: الذى لايجد عملاً[١٥] ٠

وقد وردت البطالة بالكسر والفتح والضم ٠٠ يقول الشيخ عبد القادر المغربى فى كتابه : " عثرات الأقلام فى اللغة " : صاحب بطالة : أى عاطل من العمل ، ويعثرون فيفتحون الباء ٠٠ والحقيقة هى أننا نستطيع أن نقول :- البطالة بالفتح — وردت فى الصحاح — الأساس — اللسان — المصباح — القاموس - الوسيط وغيرها ٠

البطالة بالكسر — وردت فى اللسان — المصباح — الوسيط — مستدرك التاج وغيرها ٠ البطالة بالضم — وردت فى المصباح — المد- المتن — الوسيط — وغيرها[١٦] ٠

ويتبين مما سبق أن البطالة مصدر بطل وبطل ، وتعنى عدم توافر العمل للراغبين فيه ،القادرين عليه ٠

والمتتبع للفظ بطل فى القرآن الكريم، ومأشتق منه ، يجد أنه ورد قرابة ٣٦ مرة[١٧] ٠

---

(١٤) انظر : ا – الذريعة إلى مكارم الشريعة / الراغب الأصفهانى ٠- المنصورة : دار الوفاء ،ص ٣٨٢ ٠

(١٥) انظر : أ – لسان العرب / لأبن منظور ٠- بيروت : دار صادر ، ١٣٨٨ ه ، (١١/ ٥٦) ٠ ب – المصباح المنير / الفيومى ٠- بيروت : المكتبة العلمية ، (١/ ٥١- ٥٢)

(١٦) أنظر : معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة / محمد العدنانى ٠- بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٨٤م، ص٦٥ ٠

- البطالة فى الحديث النبوى :-

أ- حديث : "إن الله يكره الرجل البطال "[١٨]

ب- حديث : "البطالة تقسى القلب " [١٩] .

وغير هذا من الأحاديث ، والمتتبع للفظ بطل فى الحديث ومشتقاته يجد أنه ورد قرابة (٤٠) مرة [٢٠] .

- البطالة فى الفقه الإسلامى :-

وردت كثيرا ، وسوف نختار بعض النصوص على سبيل المثال :

يقول صاحب القاموس الفقهى : " بطل العامل بطالة وبطالة وبطالة تعطيل .. فهو بطل "[٢١] .

ويقول أبن نجيم – رحمة الله – ... ومنها البطالة فى المدارس .. وقد اختلفوا فى أخذ القاضى ما رتب من بيت المال فى يوم بطالته .. قال فى المحيط : إنه يأخذ فى يوم البطالة ، .. وفى المنية : " القاضى يستحق الكفاية من بيت المال فى يوم البطالة فى الأصح "[٢٢] .

ج- أما الشيخ الدميرى فيقول : " .. ولذلك كان الشيخ تقى الدين القشيرى إذا أبطل يوما غير معهود البطالة فى درسه لايأخذ لذلك اليوم معلوما .. " [٢٣] وغير ذلك

- البطالة عند السلف الصالح :-

أ- للبيهقى فى الشعب من طريق عروة بن الزبير ، قال : يقال : ماشرشيئ ؟ قال : البطالة فى العالم[٢٤] .

ب- ويقول على بن أبى طالب – كرم الله وجهه – ورضى الله عنه : " كسب فيه ريبة (شبهة) خير من عطلة "[٢٥] .

---

(١٧) أنظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم / محمد فؤاد عبد الباقى .- تركيا : دار الدعوة ، ص (١٢٣).
(١٨) أنظر : كشف الخفاء / العجلونى .- بيروت : مؤسسة الرسالة ،١٤٠٥هـ ، (١/٢٩١)
(١٩) أنظر : كشف الخفاء / العجلونى (١/ ٥٣٢) .
(٢٠) أنظر : المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى / ونسنك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، (١/١٨٩).
(٢١) أنظر : القاموس الفقهي / سعدى أبو خبيب .- دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٢أ ، ص(٣٨) .
(٢٢) أنظر : الأشباه والنظائر / ابن نجيم .- بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٠هـ ، ص ٩٥.
(٢٣) أنظر : الجعالة وأحكامها فى الشريعة الإسلامية والقانون / خالد الجميلى .- بيروت : عالم الكتب ، ص (١٤٣) .
(٢٤) أنظر : كشف الخفاء / العجلونى ، (١/ ٢٩١) .
(٢٥) أنظر : الاقتصاد الاسلامى / يوسف القرضاوى .- مكة المكرمة : بحوث مؤتمر الاقتصاد الأول ١٣٩٦هـ ،ص (٢٣٠) .

ج- ويقول ابن وهب : " لايكون البطال من الحكماء "[٢٦].

د- ويقول بعض السلف : " سيروا إلي الله عرجا ومكاسير ، ولا تنتظروا الصحة ، فإن انتظار الصحة بطالة "[٢٧] وما إلي ذلك .

البطالة عند العلماء المسلمين :-

أ- أبو حامد الغزالي :-

يذكر أبو حامد الغزالي - رحمه الله - أن الأنشطة الاقتصادية ، والصناعات تحتاج تعليم مكابدة في الصبا ، وإذا غفل بعض الناس عن القيام بذلك في بداية عمرهم ، أو منعهم من ذلك مانع ، فالنتيجة أن يصبحوا عاجزين عن العمل ، فيأكلون من عمل غيرهم فيكونون عالة علي الغير ، وإذن هم عاطلون ، وقد أحاط الغزالي - رحمه الله - بمفهوم البطالة واتساعه ليشمل ما يعرف حديثا بالبطالة المستترة .. وقد أظهر - رحمه الله - العلاقة بين البطالة والعديد من الانحرافات والاضطرابات[٢٨] .

ب- محمد بن عبد الرحمن اليمني الحبشي الوصابي :-

يذكر الوصابي : حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم :-

" البطالة تقسي القلب " ثم يقول : إن البطالة هي الكسل ، ويعرف الكسل : بأنه : إما ترك الكسب الحلال أو ترك القيام بأمر الآخرة ، ومن تعريفه للبطالة أو الكسل نستطيع أن نشتق تعريفا للعمل ، وهو العمل لكسب الحلال ، أو القيام بأمر الآخرة .

يقول الدكتور رفعت العوضي :

" التعريف الذى أعطاه الوصابي للبطالة : " ترك الكسب الحلال أو ترك القيام بأمر اللآخرة " هذا التعريف أقترح عرضه كتعريف للبطالة في الاقتصاد الاسلامي ".

ويذكر الوصابي حديثين للرسول - عليه الصلاة والسلام - تصلان بالبطالة :

الحديث الأول هو : قول الرسول - صلى الله عليه وسلم :

" أن الله لايحب الفارغ الصحيح لا في عمل الدنيا ولا في عمل الآخرة ".

---

(٢٦) أنظر : كشف الخفاء / العجلونى ، (١/ ٢٩١ ، ٢/ ٤٢٢).

(٢٧) - أنظر : المقاصد الحسنة / السخاوي ، ص ٤٤٦ .

(٢٨) أنظر : أعلام الاقتصاد الاسلامي / شوقي دنيا .- الرياض : مكتبة الخريجي ، ١٤٠٤ ، ص ١٥٥

ويفسر الفارغ : بأنه الذى لا عمل له ، إن تشبيه المتعطل بالفارغ هو أدق تكييف لهذه الحالة من الضياع الاقتصادي والاجتماعي بل والضياع الديني .

والحديث الثاني :الذى ينقله الوصابي عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – هو:

" البطالة تقسي القلب ".

والمعني الذى أريد الإشارة إليه في هذا الحديث هو : أن هذا الحديث يشرح لنا سلوك المتعطلين في المجتمعات الحديثة ، هو الذى نراه ونسمعه عنهم في الاضرابات الكثيرة التي يقومون بها من تدمير وتخريب ، ومن تعطيل للانتاج كل هذه صور من قسوة القلب التي أشار إليها حديث الرسول – عليه الصلاة والسلام كما أن الوصابي ربط بين البطالة والكسل ويحدد لنا كيفية علاج البطالة ، وبعبارة أخرى : كيفية مواجهة هذه الظاهرة المدمرة إجتماعيا واقتصاديا ، ذلك أن الربط بين البطالة والكسل يجعل مسئولية علاج البطالة تقع أول ما تقع علي عاتق المتعطل نفسه ، أذ أن بطالته هي سبب كسله .. هذا الأسلوب الإسلامي يتمايز علي الاقتصاديات المعاصرة[٢٩] .

وهنا أقول : " إن جعل علاج البطالة مسئولية المتعطل لايكون إلا في ظل تطبيق كامل للاقتصاد الإسلامي .

ج – إبن سينا :-

يعتبر إبن سينا من أوائل رواد الاقتصاد الذين بحثوا موضوع العمالة الكاملة ، وطالبوا الدولة بأن تبذل قصارى جهدها لتشغيل أكبر عدد من أفراد الدولة حتي لا يبقى الناس بدون عمل ، وفي هذا يقول إبن سينا في كتابه "الشفا " : من واجب الحاكم أن يحرم البطالة والتعطل فلا يكون في المدينة إنسان معطل ليس له مقام محدد ، بل يكون لكل واحد منهم منفعة في المدينة ، وقد عرف إبن سينا أن إيجاد عمل لكل شخص يقف في سبيل تحقيقه بعض الموانع [٣٠] .

هذه بعض أقوال العلماء المسلمين في البطالة ... [٣١] .

---

(٢٩) أنظر : البركة في فضل السعي والحركة / محمد الوصابي الحبشي .– مصر : المكتبة التجارية ، (د.ت) ص (٣-٧) .
أنظر ايضا : من التراث الاقتصادي للمسلمين / رفعت العوضي .– مكة المكرمة : رابطة العالم الاسلامي ، (س ٤٠) (سلسلة دعوة الحق) ، رجب ١٤٠٥ – ص ٨٥

(٣٠) انظر : رواد الاقتصاد العربي / محمد عاشور .– القاهرة : دار الاتحاد العربي ، ١٩٧٤ ، ص ١٠٠ .

(٣١) أنظر : كيف عالج الاسلام البطالة / زيد بن محمد الروماني .– الرياض : جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، ١٤٢١ ، ص ٢٠ ومابعدها .

وثيقة تاريخية إقتصادية :

وقف عمر بن الخطاب –رضى الله عنه – يودع أحد نوابه علي بعض أ قاليم الدولة فقال له : ماذا تفعل إذا جاءك سارق ؟ قال أقطع يده ٠

قال عمر –رضى الله عنه : وإذن ، فإن جاءني منهم جائع أو عاطل ، فسوف يقطع عمر يدك ، إن الله استخلفنا علي عباده ، لنسد جوعتهم ، ونستر عورتهم ، ونوفر لهم حرفتهم ، فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها ، ياهذا إن الله خلق الأيدى لتعمل ، فإذا لم تجد في الطاعة عملا التمست في المعصية أعمالا فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية[٣٢] ٠

وبتحليل هذه الوثيقة نستخلص من النقاط ، منها :-

الأول: إهتمام الدولة بتحقيق التقدم الاقتصادي ، بحيث لايظل هناك جائع أو عاطل٠

الثاني: اهتمام الدولة بتحقيق التنمية ، فإن وظيفة الدولة – إن الله قد استخلفنا علي عباده لنسد جوعتهم (الأمن الغذائي) ، ونستر عورتهم (الأمن النفسي والبدني) ونوفر لهم حرفتهم (الأمن الاقتصادي)٠

الثالث: أحقية كل فرد في العمل وفي إشباع إحتياجاته الأساسية ، وفي سبيلها يذهب للحاكم ، " فإن جاءني منهم جائع أو عاطل " ٠

الرابع : وعي الدولة لمشاكل البطالة :" إن الله قد خلق الأيدي لتعمل ٠٠ "[٣٣]٠

(٣٢) أنظر : من ظلام الغرب / محمد الغزالي ٠- القاهرة : دار الكتاب العربى ، ص (١٣٩) ٠ أنظر أيضا : الاسلام والتنمية الاقتصادية / شوقي دنيا ، ص ٣٠٨ ٠

(٣٣) أنظر: النظام الاقتصادي في الاسلام / مصطفى الهمشري ٠- الرياض : دار العلوم ، ١٤٠٥ ، ص ٤٧٩ ٠
أنظر أيضا : إنتاجية مجتمع / محمود سفر ٠- الرياض : تهامة ، ١٤٠٤ ، ص (٥٧- أنظر أيضا : مناهج الباحثين فى الاقتصاد الاسلامي ٠- الرياض ك شركة العبيكان ، ١٤٠٤ ، ج٢ /٣٦

الفصل الثانى

بعض العوامل المؤدية إلى البطالة

بعض العوامل المؤدية إلى البطالة

تبين من العرض السابق لظاهرة البطالة ، أنها تنشأ نتيجة لإختلالات سياسية واقتصادية وهي مصدر لعدة مشاكل إجتماعية حيث أن رياح البطالة قادرة علي زعزعة الاستقرار والأمن ونشر شرارة الانحراف والجريمة وكذلك التعصب والتطرف الديني والفتن الطائفية وكلها كوارث تفقد الإنسان هدفه للتنمية ٠

والبطالة هي نتاج عدة مشاكل متشابكة ومعقدة ، وقد اتضح أن الزيادة السكانية تلعب دورا موجبا في نشر البطالة ، كذلك تحتاج مكانة وعمل المرأة اهتمام خاص ٠

وإن سياسة التعليم والاعتماد علي التكنولوجيا مع نشر الصناعات الصغيرة ، كلها أمور سنفرد لكل منها علي حده بعض المقترحات للعلاج ٠

١- البطالة والزيادة السكانية :-

اذا كان السكان يمثلون العنصر الدينامي لأي شكل من أشكال البناء الاجتماعى ، حيث أن العنصر البشري هو أساس لكل تغير سواء مادي أو فكري أو اجتماعي ، فإن أي نقص أو زيادة في السكان بالتالي له تأثير علي البناء ككل ، واذا كان النشاط الاقتصادي يخضع لخطة متكاملة وكثيرا ماتفشل تلك الخطة نتيجة المعدل السكاني المر تفع والذي بدأ الارتفاع السريع منذ الخمسينيات فوصل الي ٢,٥٪ وعاود الارتفاع ليبلغ ٢،٨٪ عام ١٩٨٦م وتلك الزيادة لا تتمشى بأي حال من الأحوال مع الموارد المتاحة مما يخلق فئة متعطلة عن العمل ، ولكن الجماعة بتعطلها تحمل في طياتها بذور تدمير المجتمع نفسه حيث أن الكثافة السكانية المتزايدة تمثل اختلالا في عدالة توزيع الثروات ٠

ومما لاشك فيه أن أسرة مكونة من زوج وزوجة وطفلين سيقل ما يؤول لها من مكاسب إذا زاد عدد أطفالها ٠

مما يرجح بأن إنخفاض عدد أفراد الأسرة يزيد من رفاهيتها ، ثم هناك نوعية السكان وخصائصهم وقد ثبت أنه كلما ارتفع مستوى ثقافة ومعيشة الأفراد كلما عملوا علي تنظيم أسرهم وذلك دليل علي أن الزيادة تكون بين الأسر فقيرة المعيشة والفكر والثقافة وأن الانتاج البشري من تلك الأسر سيكون ذو خصائص منخفضة لذلك فإلي

جانب ما تقوم به الدولة من اهتمام خاص بتلك المشكلة لابد أن نلقي الضوء علي ضرورة أن :-

أ- أن ينظر للزيادة السكانية في المجتمع بشكل جماهيري وقومي ، فإذا كنا نرفض النظرة الأحادية في تحليل أية مشكلة ، فإن هناك أهمية للنظرة الشاملة في علاج البطالة بمعنى أن يتم العمل علي إدماج مشروع تنظيم الأسرة في حياة الأمة ككل ومن ثم ضمير الأفراد .

ب- تصبح الأسرة المنفتحة والمدرسة والكلية ودور العبادة والاعلام أبواق لتدعيم مشروع تنظيم الأسرة وهنا ينبغي أن نلقى الضوء على نسق القيم فى المجتمع فلا معنى من أن تنادى الدولة بالتنظيم فى حين على الوجه الآخر يخرج علينا أحد الدعاة ليتكلم عن أهمية الزيادة السكانية فى قهر أعداء الإسلام وأن الزيادة هى خير من النقصان.ويفوته أن الغلبة ليس بعدد السكان وانما بخصائص هؤلاء السكان من فكر وابداع وعقلية وصحة نفسية وإجتماعية متوازنة . وأن الزيادة السكانية عامل هام من عوامل البطالة.

ج- لابد من سن قانون العقوبات للأسر الكبيرة ومكافآت للأسر الصغيرة لو معنويا إعلاميا ولكن ذلك بتاريخ يعلن عن تطبيقه لأكثر من عام قادم بشكل يتيح للأفراد التخطيط السليم. ويدخل فى تلك العقوبات رفع الطفل الثالث من بطاقة التموين وزيادة مصروفات الدراسسة له وعدم اعطاء أجازه بدون مرتب لوالدة الطفل الثالث مع توفير العيادات لأمراض النساء للكشف الدورى توفير وسائل منع الحمل بدون مقابل .

د- البحث عن وسائل طبية متطورة تخص الرجال أيضا. فلا معنى من أن تتحمل المرأة كل تبعات المشاكل دون مشاركة من الأزواج . وتحتاج ذلك إلى توعية متأنية وشرح طبى مستفيض يجعل هناك فرصة لتقبل تلك الأمور. ولامانع من عرض تجارب دول مثل الصين والهند عن طريق شاشة التليفزيون ويؤدى ذلك لأن يكون الجيل الجديد من الآباء أكثر مرونة ، خاصة اذا تبنى الاعلام النشرة الطبية بشكل إجتماعى فى سهولة ويسر .

هـ- ان الجماهير لاتتقبل أى مشروع قومى إلا اذا شعرت فى قرارة نفسها أنه سيعود عليها بالخير وأن التركيز على أن التكاثر السكانى يؤرق الحكومة ويلتهم كل زيادة فى الدخل القومى لابد وأن بالتوعية بصحة الأم ومصاريف الأب فى إعالة أسرة كبيرة والبحث عن عمل للطفل الجديد. ولايمكن اغفال تلك الأعداد الغفيرة من المصريين الذين يسافرون للدول النفطية ويزدادون ثراءا ويعودون إلى مصر بعدد كبير من الأطفال لذلك، أهمية لتوجيه النظر إلى أن الاستمتاع بالحياة ليس مرهونا من الأطفال بل بحسن تربيتهم واعطائهم مزيد من الوقت المتاح وفرصة للعمل وأن الحياة بطفلين على الأكثر أيسر من حجم الأسرة الكبيرة .

٢- البطالة وعمالة المرأة :-

ان اعتقال نشاط المرأة داخل أربع جدران ومنعها من العمل بحجة توفير ذلك العمل للعاطلين من الذكور هو بكل المقاييس إجحاف للمرأة المصرية ومنا فى لقانون الدولة الذى لايفرق بين الرجل والمرأة حيث أن بطالة المرأة عنصر من عناصر إرتفاع نسبة البطالة وذلك لتركيزها على الانتاج البشرى لتحقيق ذاتها حيث أتضح من الدراسات التجريبية أن المرأة العاملة تتميز بعناصر سيكولوجية واجتماعية لاتتمتع بها المرأة غير العاملة وأن المرأة العاملة ينخفض عدد مرات الانجاب لديها وبالتالى عدد الأولاد عنه لدى غيرالعاملين وليس معنى ذلك تشجيع العمل فى الحكومة حتى تزيد البطالة المقنعة وتعيين كل خريج ولكن المطلوب :-

أ - نشر الصناعات الصغيرة فى جميع المحافظات والتركيز على إشغال الاناث أسوة بالذكور حيث أن مفهوم التنمية هو الاستغلال الأمثل للقدرات المتاحة وأن إقبال المرأة على العمل جزء هام فى تلك التنمية بدلا من اهدارها بمزيد من الانجاب ومزيد من الازمة السكانية .

ب - ان تجريبتى قريتى كرداسة والحورانية ونجاحهما يؤكد أن القرية المنتجة برجالها ونسائها قادرة على رفع مستواها المعيشى ويشجع على تكرار النموذج الانتاجى ويزيل شبح البطالة .

ج - إن الجهود الذاتية لإقامة الورش الصغيرة تحتاج لنظرة قومية يتبناها الاعلام بشكل مدروس كما تحتاج أيضا لأن تؤازرها الأحزاب المختلفة ولايمكن إغفال الدور

الذى يمكن أن تقوم به دور العبادة حيث أن الجهود الذاتية فى واقعها هو تضامن كل القادرين على محاربة المشاكل القومية • وخاصة مشكلة البطالة•

د — ان إيمان النساء بتلك الجهود الذاتية والمشاركة فى إنشاء مزيد من الخدمات سواء داخل القرية أو المحافظة سيعمل على الإسراع بتشغيل أعداد من الشباب ويصبح هناك أماكن للجميع فى سوق العمل بعيدا عن طابور العاطلين انتظارا لجهاز القوى العاملة •

هـ — واذ كانت هناك دول استطاعت عن طريق تشغيل النساء بها أن تعمل على تثبيت معدل النمو السكانى مثل (ماليزيا — تايوان — سنغافورة) أو نجحت فى تخفيضة مثل (الهند — كولومبيا - أورجواى — شيلى) فإننا نحتاج فى مصر إلى نشر تلك التجارب وبكثير من الشجاعة حتى نكتسب خبرة تؤهلنا للسيطرة على الزيادة السكانية المرتفعة والتى تمثل عنصر من عناصر إنتشار البطالة •

و- أن الفكر القائل بأن عمل المرأة يجب أن يكون للحاجة المادية هو فكر يحمل فى طياته روح التردى ومحاولة اعاقة نصف المجتمع حيث يتم وأد قيمة تحقيق الذات والمكانة الإجتماعية الذى يحققها العمل مما يهدد مجتمعنا بالفشل لذلك يجب أن نشجع قيمة العمل الجاد ولكن أن نشير على المرأة باختيار الوظيفة أو المهنة التى تتمشى مع ظروفها الأسرية •

٣-البطالة وسياسة التعليم :-

إن العلاقة بين التعليم وبين عملية نشر الثقافة الصناعية فى أوربا خلال القرن التاسع عشر كانت نتيجة أقناع المسئولين عن التعليم فى ذلك الوقت بضرورة أن يتطور التعليم مع ما أحدثته الثورة الصناعية من تغير ، وهذا أيضا كان هدف محمد على فى مصر عندما أراد أن يكون دولة حديثة قوية فقد أنشأ نظام تعليم حديث يكفى باحتياجات المجتمع الجديد كذلك ليوجد نوع من التوازن والتكامل بين العرض والطلب على القوى العاملة حسب الاحتياجات الفعلية للتنمية وفى الوقت الحالى أوضحت الموازنة بين العرض والطلب على الخريجين وجود فائض كبير فى بعض التخصصات الجامعية والمتوسطة بدءا من الطب والهندسة وانتهاءا إلى القانون والزراعة

فى حين تبين أن هناك عجز فى بعض الوظائف الفنية والحرفية كالهندسة المساعدة والورش والنقل ٠ وان ارتفاع البطالة بين حملة المؤهلات وخصوصا فى عام ١٩٨٦م يتمشى مع ماتؤكد البيانات من حيث تركز البطالة فى الأعمار المتوسطة أى بعد الانتهاء من سنوات الدراسة مما يؤكد ضرورة توجيه التعليم من ناحية والكشف عن نوعيات التخصص التى تؤدى مقدرة الاقتصاد القومى نتيجة عدم إستيعابها لذلك كان هناك أهمية إلى :-

أ — التوسع فى التعليم الفنى والحرفى وأن إقامةالمدارس والمعاهد لتلك التخصصات تحتاج لتمويل مادى وآلات ومراكز تدريب واجهزة وملاحظين ومدرسين، وقد لاتستطيع الحكومة المصرية نتيجة اعبائها القيام بكل تلك المتطلبات مما يستدعى من وسائل البث الثقافى نشر قيمة الجهود الذاتية ففى مجتمعات أوربا والولايات المتحدة الأمريكية تنتشر فكرة الجهود الذاتية لعلاج الكثير من المشاكل ٠

ب — أن تقوم الشركات والمصانع ورجال الأعمال بإقامة وتمويل تلك المؤسسات، واذا كنا نعفى ملاك العمارات الذين يبنون مسجد من الضرائب فإننا نحتاج لأن نعامل من يساهمون فى بناء ورشة أو مصنع بنفس الأسلوب لأنهم سيقللون من عدد العاطلين الذين يبحثون عن عمل ٠

ج— إن العمل فى جوهره مستعينا بالتكنولوجيا ليس إلاتحرير الإنسان لمصادر الطبيعة فتعمل على تطوير حياته، والعمل كمهنة وكصنعة ورفع مكانة التلميذ الصناعى من الأمور الهامة، وأن الأخذ بالأبحاث العلمية وربطها بالمصانع والمؤسسات ضرورة من ضروريات التطور للقضاء على جرثومة البطالة ٠

د— كذلك تشجيع القطاع الخاص وتطويره وفتح مجال المشاريع للشباب وهو ما تقوم به الحكومة هذه الأيام ، ولكن هناك ضرورة لضمان آمال هؤلاء الشباب حتى لا تضيع أهدافهم سدى ٠

وهناك أمثلة لشباب بعد أن أستلم قطعة أرض وحولها إلى أرض خضراء حاولت الحكومة إنتزاعها منه دون مبرر واضح ، مما يؤكد أن النظم والقوانين تحتاج لمراجعة وثبات وإلتزام يعمل على تشجيع الشباب للعمل الحر وبناء جسورالثقة بينه وبين الحكومة، وألا تصبح الشهادة الجامعية هي طوق النجاة الأوحد من البطالة ٠

هـ —أن هناك أهمية لتحويل طموح الشباب من الدراسة الجامعية للدراسات الحرفية ، كما أن هناك أهمية لتدعيم الريف للصناعات الصغيرة حتي لا يهاجر هؤلاء الريفيون الي الحضر فيصبحون عالة علي المدينة وعلي مرافقها ويتركون الريف للشيوخ والنساء والأطفال فتخسر المناطق الريفية أفضل الأبناء القادرين علي العمل ومن جهة أخرى تزيد تلك الهجرة من بطالة الشباب في الحضر ٠

و — إن تشجيع العمل الخاص والحرف المختلفة يجعل الشباب يقبل عليها ولا يصمم علي دخول الجامعة ثم انتظار تعيين القوى العاملة ، ولذلك فإن البرادة والحدادة والتجارة وصناعة الخزف والحياكة كلها حرف من الضروري توجيه أنظار الشباب إليها .

٤- البطالة والجريمة :-

منذ بداية وجود الإنسان علي سطح الأرض وهو رافض للبطالة ودائم البحث عن الرزق ومحاولة الترقي من عصر إلي عصر ومن مرحلة إلي أخرى ، وتعتبر تنمية الموارد البشرية ضرورة علمية للخروج من أزمة البطالة ٠٠ وفي فترة الازدهار يصبح العمل المنتج الخلاق الصيغة المتعارف عليها وعندما تنتشر البطالة تصبح مصدرا لأخطار أمنية يخلق بيئة مهنية لمزيد من الخلل الأخلاقى الخالى من المعايير وتنتشر الجريمة ٠

أ — إن تكوين النظام يعتبر الميكا نيزم الأساسى في خلق التكامل ويمكن تفسير أحداث الشغب والجريمة والعصيان والتمرد على أنها إنعكاس لحالة الاغتراب الذى يعيشه الشباب ٠

والبطالة هى مشكلة تؤرق المجتمع ، معنى ذلك أن هناك أهمية لأن يعالجها المجتمع ككل وليس فرد واحد لأن الجرائم التى تعكسها البطالة نتيجة ضياع الشباب ستصب شظاياها الجميع ٠

ب – تعتبر صفحة الجريمة من الصفحات المقروءة للغاية وأن نسبة ٢٢٪ أبدت تعاطفا مع جرائم العاطلين كما أوضحت نسبة عالية أن صفحة الحوادث من الصفحات المفضلة لديها مما يستدعى أن تعرض الجريمة بشكل فيه تحليل لأسباب وقوعها وتحذير من الوقوع فى براثن الا نحراف ٠

ج — ان جمع المال بطريقة شريفة يجب أن يكون شعار العامل فى كل مهنة حتى نعيد للعمل الشريف مكانته ودوره في المجتمع ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " لأن يحتطب أحدكم خير من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه "[1].

لذلك فإن نشر قيمة العمل مهما كان العائد يعيد للإنسان ثقته داخل المجتمع وأجدى من أن يكون عاطل فينحرف .

د- يجب أن يساير الإعلام شرف المهنة ولايهزأ منها وأن أفلام مثل " الموطنون فى الأرض " تبين أن المتسول يحصل على مال أكثر من الموظف وذلك ليس بشئ جديد ، كما أن فيلم مثل : " انتبهوا أيها السادة " حيث تتزوج زوجة الاستاذ الجامعى من تاجر قمامة جاهل متزوج وعنده أطفال لمجرد أنه غنى يشرب ويسهر .. هو مثال سيئ لموضوع ردئ فرغم أنه حقق نجاح لكنه ذبح القيم وأهدرها وجعل المادة هوالمحرك الأول وليس العمل الشريف .

هـ- سجلت جرائم السرقة أعلى معدل بين العاطلين ممايؤكد أن اليد التى لاتعمل فهى تخرب لذلك فهناك ضرورة لتوجيه نظر الشباب ونحن فى بداية القرن الواحد والعشرين إلى رؤية أعمق لاحتياجات السوق الاقتصادى وحاجة تلك السوق لخصائص الأفراد ونوعيتهم وامكانياتهم فالطلب على عقلية تتعامل مع أجهزة الكمبيوتر ستزداد كما أن إجادة اللغات ستعين الشباب فى ايجاد فرصته لايجاد عمل وتعتبر المدن الجديدة مصدرا هاما لعمالة الشباب سواء مدن صناعية مثل العاشر من رمضان و٦ أكتوبر أو مدن سياحية حيث تزخر بها شمال سيناء .

و — ان مسلسل جرائم هتك العرض فى مصر يعتبر ظاهرة غير مألوفة لشعبها الذى يحترم المرأة حيث قال : " هيرودت " فى ذكر مشاهداته عن مصر (عجبا لهذه البلاد ان النساء فيها يذهبن إلى الأسواق ويعملن بالتجارة ويعقدن العقود) كما قال: "ماكس ملر " (ليس ثمة شعب قديم أو حديث قد رفع منزلة المرأة مثل مارفعها سكان وادى النيل) وان تلك الجرائم تعبر عن اختلال العلاقة مابين هؤلاء المجرمون واكثرهم عاطلون والسلطة كذلك مابين المرأة والرجل .

---

(١) : رواه . مسلم.

ز — ان تجارة المخدرات من عوامل ارتفاع نسبة الجريمة من سرقة إلى اختلاسات إلى اغتصاب وهى دليل الرأسمالية الطفيلية العاطلة التى تثرى دون عمل وقد يستسهلها من ذوى النفوس الضعيفة فى سبيل الحصول على المال وان تحرك الدولة وحدها لن يفيد إلااذا كانت أجهزة الحكومة تعمل بتنسيق شديد ٠

٥- التطرف الدينى :-

إن الأحباط والسخط الإجتماعى هو أحد عناصر التطرف الدينى نتيجة عدم وضوح معايير موضوعية للثواب والعقاب وتعتبر بطالة المتخرج حديثا احدى العقوبات التى يواجها الشباب المتعلم وهو لايجد أسباب لذلك العقاب إلا تفسير واحد هو عدم العدالة فى توزيع الثروات ومن هنا ينشأ التمرد والرفض ويعتبر نسق القيم من أكثر الظواهر خطورة فى الدولة النامية حيث لايساير التغيرات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية بل يقف عقبة فى سبيل التغير مع عدم تحديث بعض القيم القديمة ٠

فالقيم تعطى معنى للانجازات المجتمعية وعندما يحدث الفشل فى التوازن بين التغير وبين نسق القيم يكون البديل هو السلبية أو الأحباط أو العنف والتطرف والتعصب ، ويعتبر التطرف هو الخيط أى التركيز من زاوية ضيقة عن الاعتدال وهذا ماتقوم به بعض الجماعات التى تتصور أنها تطبق الدين وأن اليأس من القيام بدور فى المجتمع يعطى الفرصة للشباب للانضمام لجماعات تحمل فى نفوسها كراهية وألم ورفض لمن أغتصب حقهم فى العمل وجعلهم عاطلون ومن ثم فإن من واجب الدولة والمجتمع علاج تلك المشكلة قبل تفشيها وذلك عن طريق :-

أ — هناك أهمية لتوضيح القيم والبحث عن البدائل التى تعمل على تكيف الشباب مع الواقع الموجود ويبدأ العلاج مبكرا داخل الجامعات والمعاهد العلمية بحيث يكون هناك مكان للأنشطة الطلابية الثقافية التى تزيد من إبداع الشباب وقدرته على الابتكار

ب — إن الأحزاب السياسية تحمل اطلال من الجمود أضعاف ما تحمله من الحركة والنشاط فالحماس مفقود ودورها باهت ويجب على لجان الشباب داخل الأحزاب أن تقوم بدورها على أكمل وجه سواء فى مجال التوجيه للعمل أو للتدريب

كذلك فتح مجالات جديدة للفكر الشبابى ليصبح هو نفسه الساتر القوى الذى يقف فى وجه الفكر المتطرف ٠

ج- ان وسائل الإعلام فاقدة لسياسة التنسيق وهامشية التأثير فالهدف الوحيد الذى تضعه أمامها هو الجذب الجماهيرى بصرف النظر عن ماذا تعرضه تلك الوسائل من بضاعة وتكون أغلبها مسطحة وهامشية فيما عدا القليل من المعروض ، لذلك فإن دور وسائل الإعلام يجب أن يكون تنويرى وليس مجرد ملأ الفراغ ٠

د - ان الربط بين الدنيا والدين أمر ضرورى لذلك فإن الأئمة المستفسرين فى الأحاديث الإعلامية ضرورة قومية ولامعنى من الانفصام الذى يحدثه بعض الفقهاء الذين يتبنون اجتهادات مضادة للتنمية فيصيبون فكر الشباب بالجمود والشلل ومن ثم التطرف ٠

هـ- إن كمية العري والجنس في افيشات الأفلام والمسرحيات بالاضافة للمضمون المخجل، صورة سيئة لمجتمع نامى يبحث أفراده عن لقمة العيش وعن العمل المستقر، وفي أغلب الأحيان تكون تلك الفنون الهابطة التى تصاحبها تتسم بالمستوى الردئ موجهة للرأسمالية الطفيلية التى لا تعبأ بمستقبل الشباب ومشاكله وما يختلج في نفوسه نتيجة البطالة والبحث عن حياة أسرية وشقة واستقرار ٠

و- إن الأحاديث والتعليقات الإعلامية عن المراة بصورة غير لائقة هي روح انهزامية تجعل من المرأة الشماعة التى تعلق عليها جميع المشاكل سواء مشاكل الزيادة السكانية أو مشاكل زحام المواصلات وأيضا مشكلة البطالة مما يعمل علي خلق نوع من الاضطهاد للأنثى.بالاضافة الي نمو شعور من العداء لها والتطرف في معاملتها فيطالبها هؤلاء الذين لم يدرسوا الدين بروح سمحة أن تسكت عن الكلام لأن صوتها عورة وينسبون " سورة المجادلة " واسمها مأخوذ من حادثة أمرأة ظلمها تعسف الرجل في إختيار الكلام فذهبت تعرض أمرها علي الرسول صلي الله عليه وسلم وتجادله فيما لحقها وتشكي ونسوا عندما راجعت أمرأة عمر في مسالة المهور فقال : أصابت : أصابت أمرأة وأخطأ عمر ٠

وأحيانا يطالبون هؤلاء المتطرفون بالقبوع في البيت لأن خروجها جناية ، في حين أن الرسول عليه الصلاة والسلام تزوج من السيدة خديجة رضى الله عنها التى كانت

تعمل بالتجارة ،وعندما هاجر المسلمون إلي يثرب طلب الرسول من النساء : أن يعملن كما يعمل الرجال ، فعملن في الحقول ، كما أن النساء كن يحاربن مع الرسول مثال نسيبة بنت كعب المازنية ، ويطلب هؤلاء المتطرفون أن تختفي المرأة وراء السواد الذي يلفها ونسوا أنها تحج الي بيت الله الحرام ووجهها مكشوف(٢) .

(٢) أنظر : البطالة بين الشباب حديثى التخرج / سامية خضر صالح .- القاهرة : جامعة عين شمس : كلية التربية، ١٩٩٨ م ، ط٢ ، ص ١٠٩ ومابعدها (بتصرف) .

الفصل الثالث

محاربة الإسلام للبطالة

أولا : نظرة الاسلام للعمل

أنه لا يمكن أن يكون هناك تقدم لأي شعب دون عمل فالعمل هو شريعة الله نحو تحقيق الأهداف أيا كانت سواء الاقتصادية منها أو السياسية أو العسكرية أو الاجتماعية — ونظرة الاسلام إلي العمل أنه شرف وواجب حيث يقول سبحانه :

(ومن أحسن قولا من الله وعمل صالحا ...)[1] .

والعمل هنا يشتمل علي العمل الديني والدنيوى بكافة صوره والتى أحلها الله وحث

علي السعى إليه واجبا طالما كان حلالا فيقول جل شأنه :-

(هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فأمشوا في مناكبها وكلوا من رزقه)[2] .

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " إن من أطيب الكسب ما أكل الرجل من كسبه ". [3]

ويرى فقهاء الشريعة الإسلامية أن العمل مطلوب ، لأن فائدته لا تعود علي الجماعة كلها ، والعمل في كل باب من أبواب النفع يقوم بغرض كفاية يجب تحقيقه ولو ترك المنوط به العمل كان علي الجماعة مغبة تركه لهذا العمل وعليها الأثم أمام الله أذا قصرت في إقامة فرض كفاية يرفع الأثم عنها جميعا في القيام به[4] .

اما من حيث المقدار المصرح تكليف العامل به ، فالقاعدة أنه لاتكليف إلا قدر المستطاع وما يمكن الاستمرار عليه من غير إجهاد حيث يقول سبحانه :

(لا يكلف الله نفسا إلا وسعها)[5] .

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " عليكم ما تطيقون من الأعمال فإن الله لا يمل حتي تملوا "[6] .

---

(١) سورة فصلت : الآية : (٣٣) .
(٢) سورة الملك : الآية : (١٥).
(٣) أنظر : السنن الكبرى / للبيهقي (٧ ، ٤٧٩) .
(٤) أنظر : المنشآت الاقتصادية العامة / غريب الجمال ، ص ٦٧ .
(٥) سورة : البقرة : الآية : (٢٨٦).
(٦) أنظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري / أبن حجر العسقلاني : ج٣ ، ص٤٤ ، الحديث رقم (١١٥١) .

ويقول أيضا : " أحب الأعمال إلي الله ما دام وإن قل "[٧] .

لذلك وضع الاسلام عدة مبادئ ليجد كل إنسان عملا ومنها :-

١- أن الأرض لمن يستصلحها عملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم : " من أحيا أرضا مواتا فهي له "[٨] .

ويعتبر ذلك مبدأ هاما لينطلق الناس إلي إستصلاح الأرض ليزداد الخير والانتاج ويجد كل إنسان عملا .

٢- حفظ حق العامل واعطاؤه أجره مقابل العمل الذى يؤديه وفي هذا المعنى يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه "[٩]

وهذا المبدأ يجعل الناس تقبل علي العمل وهي آمنه وترغب فيه وتتحمس له واذا ماتمت المماطلة علي الأجر من صاحب العمل فإن ذلك يؤدى إلي عدم الرغبة من العامل في العمل ويخلق الضيق ويزهده عن تأدية العمل.

٣- أن الله سبحانه جعل وظيفة المال في الحياة للاستثمار لإيجاد فرص العمل للخلائق كلهم وتوعد سبحانه وتعالى من يكنزون الذهب والفضة بعذاب أليم :

(والذين يكنزون الذهب والفضة ولاينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم)[١٠]

ذلك أن المال في الاسلام هو مال الله والانسان مستخلف فيه ليعمر الأرض ، والمال لابد من أن يستثمر لأنه لوبقى بدون استثمار ودفعت زكاته فإنه يفنى بعد عدة سنوات –ولذلك فإنه من الضروري استثمار المال في المشروعات لإيجاد فرص عمل للقضاء علي البطالة .

---

(٧) المرجع السابق : ج ١٠ ، ص ٣٢٦ ، رقم الحديث : (٥٨٦١).
(٨) المرجع السابق : ج ٥ ، ص ٢٣ ، رقم الحديث : (٢٣٣٥) .
(٩) أنظر : السنن الكبرى للبيهقي ، ج ٦ / ص ١٢١ .
(١٠) سورة التوبة : الآية : (٣٤).

ثانيا : محاربة الإسلام لكل أنواع البطالة

١- محاربة الإسلام للبطالة المقنعة :

ويعتير هذا النوع أسوأ أنواع البطالة ، حيث أنها تعنى أن مجموعة من الأفراد معينين علي وظائف وكلهم لايعملون ولا يضيفون الي الانتاج أي زيادة — ويعد ذلك أشد خطورة عن العاطلين الذين لا ينتسبون الي وظائف أو أعمال ، حيث أن العاطل معروف وضعه بأنه غير مكلف بعمل ، أما المعين في عمل محسوب علي المجتمع بأنه ضمن العاملين وفي نفس الوقت لا يقوم بأي عمل ، وبذلك يؤذى المجتمع وبالتالي يعطل مصالح الأخرين والاسلام يحث هذا النوع من العاملين ويأمرهم باتقان عملهم، ويقوموا باداائه خير آداء ، وفي هذا المعنى يقول الرسول — صلى الله عليه وسلم — :-

" إن الله يحب اذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه "(١١) .

كما أمر بالاخلاص في العمل ، فلا مجال للأحقاد والأطماع ، وأمر أصحاب الأعمال والمسئولين عن أعمال باعطاء العامل أجره مقابل ما يؤديه من عمل حيث يقول النبي صلى الله عليه وسلم :-

" ثلاثة أنا خصيمهم يوم القيامة ومن كنت خصيمه خصمته ، رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حرا ، ورجل أستأجر أجيرا فاستوفى ولم يفه أجرا "(١٢) .

كما أمرهم أن يعطوا المنصب المناسب للعامل فلا يحرموا الكفء من كفاءته ولا يحملوه أكثر من طاقته ، وفي هذا المعنى يقول الرسول الكريم :

" لا تكلفوهم مالا يطيقون فإن كلفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم "(١٣) .

ونجد أن هذا النوع من البطالة يعد أوسع الطرق وأسرعها إلي فساد العمل كله ، وعلي ذلك اذا وجد إنسان يأخذ أجرا دون أن يؤدى مقابله عملا سارع الأخرون بتقليده .

" حتى قيل أنه اذا لم يوجد عمل فليحفر الناس بئرا وليردموها في اليوم التالي وذلك حتي لا يعتادوا أن يأخذوا المال بلا عمل ، فلا يعملون بعد ذلك أبدا وينهدم أساس من الأسس الاقتصادية "(١٤) .

وبالاضافة الي ذلك نجد أن الاسلام ينبهنا إلي أن الرزق ليس في الوظائف التقليدية والعمل المكتبي فقط ، وإنما الرزق في التجارة ، فنجد أنه هيأ للمسلمين فرصة التبادل

---

(١١) سلسلة الأحاديث الصحيحة / الألباني ، ج ٣ / ص ١٠٦ رقم الحديث ١١١٣ .
(١٢) أنظر : الترغيب والترهيب / المنذري ، ج ٣ / ص ٢٤ ، رقم الحديث ١٢ .
(١٣) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري / العسقلاني ، ج ٥ / ص ٣٠٦ رقم الحديث ٢٥٤٥ .
(١٤) أنظر : الحلال والحرام / محمد متولي الشعراوى ، ص ٦٦.

التجاري فيما بين أقطارهم وشعوبهم علي نطاق عالمي واسع في كل عام وذلك في الموسم العالمي السنوى، وهو موسم الحج إلي بيت الله الحرام حين يأتون: (رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق، ليشهدوا منافع لهم ويذكروا أسم الله)[١٥]٠

ولقد حث نبي الاسلام – عليه الصلاة والسلام – علي التجارة وعني بأمرها وإرساء قواعدها بقوله :

" التاجر الأمين الصدوق مع الشهداء يوم القيامة "[١٦].

وبذلك نرى أن الاسلام وضع لنا الأساس الذى يوجد في سوق العمل ويحفظها ، ذلك هو الأمانة والاتقان ، فإذا كانت هناك أمانة واتقان في العمل ، ازدهرت سوق العمل وجاءت بالرزق الوفير من يأتمنونه علي أموالهم فدفعوها إليه ليستثمرها ووجدوا في هذا العمل متعة ، فأقبلوا علي الشراء وهم مطمئنون ، ولكن غياب الأمانة جعل الناس تخاف من الشراء حتي لا تحصل علي أشياء فاسدة ومعيبة ٠

٢- محاربة الاسلام للبطالة الفاسدة :-

سوى الاسلام بين كافة الناس من ناحية العمل مادام الكسب حلالا أيا كان نوعه فنجد أن الرسول –عليه الصلاة والسلام – حث في أكثر من موضع علي ضرورة أن يمتهن كل فرد حرفة أو مهنة فيقول – عليه الصلاة والسلام :

" لأن يحمل الرجل حبلا فيحتطب به ، ثم يجئ فيضعه في السوق فيبيعه ثم يستغنى فينفقه علي نفسه خير له أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه "[١٧]٠

والاسلام يعمل علي توفير فرص العمل للجميع ويخلق للأفراد والجماعات فرص الكسب والإرتزاق – فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم – ينهى عن احتراف المسألة ، فقد أبى عليه الصلاة والسلام أن يعطي سائلا سأله ودله علي عمل يرزقه منه ، فعن أنس رضى الله عنه قال :-

" أن رجلا من الأنصار أتى النبي عليه الصلاة والسلام فسأله فقال : أما في بيتك شيئا ؟ فقال : بلى ٠٠ حلس وقعب نشرب فيه الماء قال : آتينى بهما ، فاتاه بهما – فأخذهما رسول الله بيده وقال : من يشترى هذين ؟ قا ل رجل : أنا آخذهما بدرهمين فأعطاهما إياه واخذ الدرهمين فأعطاهما إياه ، وأخذ الدرهمين فأعطاهما الأنصاري ، وقال : اشترى بأحدهما طعاما ، فأنبذه إلي أهلك وأشترى بالآخر قدوما

---

(١٥) سورة الحج : الأيتان : (٢٧-٢٨) ٠

(١٦) أنظر : سنن ابن ماجة : ج٤ / ص ١٢٥ ، الحديث رقم : ٢١٣٩ ٠

(١٧) أنظر : فتح البارى شرح صحيح البخاري / أبن حجر العسقلاني ، ج ٣ / ٣٩٣ رقم الحديث ١٤٧١ ٠

فأتني به — فأتاه به ، فشد رسول الله عودا بيده — ثم قال : أذهب فاحتطب وبع ولا أرينك خمسة عشر يوما ، فقال : رسول الله :هذا خير لك من أن تجئ المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة[١٨] ٠

وعلي ذلك نرى أن يمثل هذا التفكير في إيجاد فرص العمل ولو كان هذا العمل بسيطا فإن الإنسان يصون به وجهه عن اراقة ماءه بالمسألة ، واحتقار الناس له وهذه طريقة لعلاج البطالة السافرة ٠

٣- محاربة الاسلام للبطالة الاحتكاكية :

والبطالة الاحتكاكية تنشأ نتيجة عدم وجود العدد الكافي من الوظائف في المجتمع نتيجة عدم التوافق بين الوظائف الخالية ومواصفات ومؤهلات العاملين — وقد تكون الوظائف الملائمة لمواصفات ومؤهلات العاملين متوافرة في مناطق وجود العمال — ويرى الاقتصاديون أن علاج هذا النوع من البطالة يكون بإزالة الأسباب التى أدت إليها كتعلم العمال الحرف التي يكثر فيها وجود أعمال خالية أو يكون العلاج عن طريق هجرة العمال الي حيث توجد تلك الأعمال.[١٩]

فالاسلام سبق أن وضع العلاج لهذا النوع من البطالة ، فطالب بالسعى والهجرة لطلب الرزق حيث يقول الله عز وجل :

(فأمشوا في مناكبها وكلوا من رزقه)[٢٠] ٠

ويقول سبحانه : (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون)[٢١] ٠

ويتخذ السعى والهجرة لطلب الرزق عدة طرق منها :-

١. السعى بالتعلم والتدريب ليكتسب بهما من يطلب رزقا عاما وخبرة تؤهله للالتحاق بعمل أو مزاولة مهنة أو حرفة ٠

٢. السعى بالتفكير والبحث والمفاضلة بين عدة مشروعات واختيار أحدهما في ضوء دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروعات ٠

٣. السعي بالانتقال اليومي لمزاولة النشاط في نفس البلد أو الهجرة الداخلية من مكان لآخر داخل حدود الوطن كهجرة العمال من الريف الي المدن الناءية أو الهجرة الخارجية من وطن لآخر بحثا عن الرزق٠

---

(١٨) سنن أبي داود : ج٢ / ص ٢٩٢ ،رقم الحديث : ١٦٤١ ٠
(١٩) أنظر : الاطار الأخلاقي لمالية المسلم / قطب ابراهيم محمد ،ص ٤٥ ٠
(٢٠) سورة الملك : الآية (١٥)٠
(٢١) سورة الجمعة : الآية : (١٠)٠

ثالثا : تنظيم الإسلام لعلاقات العمل

١- دعوة الاسلام الي العمل :

أمر الاسلام بالعمل فهو من لوازم الحياة ينتظره الله من أبن آدم الذى خلفه لعمارة الكون ، وهو لا يكون بغير العمل أبدا — فالاسلام يريد أن يكون الفرد عضوا عاملا في الجماعة الإنسانية ، ويحتم عليه أن يكون إيجابيا ، ويندمج في البيئة ليفيد ويستفيد ويكره السلبية والتخاذل والانكماش والانزواء عن معترك الحياة فيقول الله سبحانه وتعالى : (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)[٢٢] .

ففي هذه الآية يأمرنا الله بالعمل فهو من لوازم الحياة .

ويمجد الاسلام العمل ويرفع من شأنه وشأن العاملين ففي القرآن آيات كثيرة تمجد العمل والعاملين حيث يقول جل وعلا :(انا لانضيع أجر من أحسن عملا)[٢٣].

والاسلام يعتبر العمل نعمة حيث يقول الله سبحانه وتعالي :

(ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون)[٢٤].

فالشكر علي النعمة يقتضي حفظها والمداومة عليها — والاسلام يعتبر عمل العبد كمثل الصدقة من مصادر الكسب حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

" الساعي علي الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله ، وفي رواية أخرى كالقائم الذى لا يفتر وكالصائم الذى لا يفطر "[٢٥]

وقد عاش النبي عليه الصلاة والسلام وهو القدوة التى نحتذى بها في حياتنا طول عمره عاملا مجدا صادقا أمينا — سافر خارج مكة أجيراً وشريكا في التجارة ومشى في الاسواق فباع وأشترى ورعى الغنم وجمع الحطب وخدم أهله بما استطاع — وهكذا لم تمنعه أعباء الرسالة من أن يلتمس المعاش كسائر الناس حيث يقول عليه الصلاة والسلام :

" ما بعث الله من نبي إلا رعى الغنم ، فقالوا حتى انت يارسول الله ؟ قال : نعم كنت أرعاها علي قراريط لأهل مكة "[٢٦]

كما ان المرسلين وهم آية الخلق كانوا يبتغون أرزاقهم بالكسب والسعى ، فروى لنا الخبر : أن أدريس عليه السلام كان خياطا ، وكان نوح عليه السلام نجارا ، وهودا

---

(٢٢) سورة الأعراف : الآية : (١٧٠)

(٢٣) سورة يس : الآية : (٣٤).

(٢٤) صحيح البخاري / حاشية السندي : ج ٣ / ص ٢٨٦ .

(٢٥) صحيح البخاري / حاشية السندى : ج ٢ / ص ٣٢ .

(٢٦) أنظر : الحكيم الترمذي ونظريته في الولاية/ عبد الفتاح بركة ، ص ١٥٠

عربيا تاجرا ، وصالح عربيا تاجرا ، وشعيب عربيا تاجرا، وموسى راعيا ، وداود زرادا . وكانت مريم تغزل الشعر والصوف وتنسجه ، وكان نبينا عليه الصلاة والسلام راعيا.

٢- محاربة الإسلام للكسل والاتكال :-

لقد كره الإسلام الكسل وازدرى المتبطلين علي المجتمع ويبين النبي عليه الصلاة والسلام أن الشرف والمروءة تأبيان علي المسلم ودينه دين العزة أن يكون في وضع أدني من غيره مادام يستطيع أن يعلو بقدره فقال :

" اليد العليا خير من اليد السفلى "[٢٧] .

أى أن المعطى خير من الآخذ ، ويقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه : " لا يقعدن أحدكم عن طلب الرزق ، ويقول اللهم أرزقني — وقد علم أن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة ".[٢٨]

٣- تحريم الاسلام لطرق الكسب غير المشروع :-

حرم الاسلام جميع المعاملات التى تنطوى علي غش أو رشوة أو أكل أموال الناس بالباطل أو تطفيف في الكيل أو الميزان وفي هذا المعني يقول الله سبحانه :

(ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الي الحكام ليأكلوا فريقا من أموال الناس بالأثم وأنتم لا تعلمون)[٢٩] .

ويقول جل شأنه :

(ويل للمطففين . الذين اذا اكتالوا علي الناس يستوفون . واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون . ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم)[٣٠] .

كما حرم الاسلام استغلال النفوذ والسلطان للحصول علي المال وحرم امتلاك ما يأتى عن هذا الطريق ، وأجاز لولي الا مر مصادرته واستيلاء بيت المال عليه لإنفاقه في المصالح العامة للمسلمين وعلي ذوي الحا جات منهم .

فالاسلام هو أول تشريع سن قانون الكسب غير المشروع ، وأول من طبق هذا المبدأ الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام ، حيث أقبل يوما علي رسول الله أبن الليتية، وهو رجل من بنى لتب من الأزد ، وكان عليه الصلاة والسلام قد استعمله علي صدقات بنى سليم أي لجمع الزكاة منهم — فقسم الرجل مامعه قسمين — وقال للنبى

(٢٧) أنظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري / ابن حجر العسقلاني ، رقم الحديث ١٤٢٩ . ص ٣٤٦

(٢٨) أنظر : محاضرات في الاقتصاد الاسلامي المقارن / محمود نور ، ص ٧٨

(٢٩) سورة البقرة : الآية : (١٨٨).

(٣٠) سورة المطففين : الآيات : (١-٥).

عليه الصلاة والسلام ن هذه لكم وهذه هدايا أهديت إلي فظهر الغضب في وجه النبي عليه الصلاة والسلام وقام وخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال :

" أما بعد فإني أستعمل رجلا منكم في أمور مما ولاني الله، فيأتي أحدكم فيقول هذا لكم وهذه أهديت إلي — فهلا جلس في بيت ابيه أو بيت أمه فينظر أيهدى اليه أم لا؟ والذى نفسى بيده لا يأخذ أحد منكم شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله علي رقبته [٣١]

أي أن جاءه من هدايا لم يهدإليه لشخصه، وإنما أهدى إليه لوظيفته وعن طريق استغلال النفوذ ثم صادر الرسول عليه الصلاة والسلام الهدايا التى أهديت أبن الليتية وضمها إلي بيت مال المسلمين ٠

٤- الإسلام يحث علي الهجرة في حالة ضيق العيش :-

إن الرزق موجود في كل مكان ، في السموات والأرض ، في البر والبحر ، فالواجب علي المسلم أذا ضاق به العيش في مكان فعليه أن يهاجر منه إلي مكان آخر، واذا فشل في نوع من العمل عليه أن يجرب نوعا آخر ، وفي هذا المعنى يقول الله سبحانه وتعالى : (ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما وسعة)[٣٢]٠

والإسلام يلوم من يرضى لنفسه الذل ويعيش فقيرا مستعبدا مع يسر أسباب الرخاء والحرية فيقول سبحانه :

(والذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيما كنتم — قالوا كنا مستضعفين في الأرض ٠ قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فاولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا)[٣٣]٠

٥- العمل أساس تكوين راس المال : -

فنجد في القرآن الكريم ما يشير إلي هذا المعنى ، حيث يقول الله تعالى :

(نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا)[٣٤] ٠

وحيث أنه من المعروف أن هناك إرتباط بين زيادة الأرباح وزيادة الانتاج الذى يتوقف عليه العمل وأساس التكوين الرأسمالى هو الربح الذى ينتج عن الفرق بين ما يحصل عليه صاحب العمل من أجور وتكاليف وثمن بيعه للمنتج ٠

---

(٣١) صحيح البخاري بحاشية السندي ج٤ / ص ٢٤٤

(٣٢) سورة النساء : الآية : (١٠٠) ٠

(٣٣) سورة النحل : الآية : (٢٨)٠

(٣٤) سورة الزخرف : الآية : (٣٢).

رابعا : تنظيم الاسلام لحقوق العمال

حق العامل في الأجر :

عنى الاسلام بالأجر عناية بالغة حيث يحث علي أن يوفى كل عامل جزاء عمله ، ولقد بنى الاسلام نظام الأجر علي أربعة مبادئ أولها لاعمل من غير أجر حيث يقول سبحانه وتعالى : -

(إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم أجر غيرممنون)[٣٥] .

وثانيها : أن الأجر علي قدر العمل فيقول سبحانه :

(ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون)[٣٦].

وثالثها : مساواة الرجل مع المرأة في الأجر اذا تساوى العمل ، فيقول جل شأنه:

(أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى)[٣٧] .

ورابعها : تحريم المقاسمة فقد حرم الاسلام مقاسمة العامل شيئا من أجره نظير تقديمه للعمل حيث يقول الرسول عليه الصلاة والسلام :-

" إياكم والقسامة – قلنا وما القسامة ؟ قال الرجل يكون علي طائفة من الناس فيأخذ من حظ هذا وحظ هذا "[٣٨]

حق العامل في عدم الارهاق الذى يضر بصحته أو يجعله عاجزا عن عمله :

فيجب علي صاحب العمل عدم إرهاق العامل إرهاقا يضر بصحته أو يجعله عاجزا عن تأدية عمله ففي القرآن الكريم يقول الله سبحانه :

(وما أريد أن أشق عليك)[٣٩] .

فإذا كلف صاحب العمل العامل بعمل يؤدى إلي إرهاقه ويعود أثره علي صحته ومستقبله فله حق فسخ العقد او رفع الأمر إلي المسئولين عنه ضد صاحب العمل.

---

(٣٥) سورة فصلت : الآية : (٨).
(٣٦) سورة : الأحقاف : الآية : (١٩).
(٣٧) سورة آل عمران : الآية : (١٩٥).
(٣٨) أنظر : صحيح مسلم ، ج ٢ / ص ٣٧ .
(٣٩) سورة القصص : الآية : (٢٧).

حق العامل في الشكوى والتقاضي :

فقد حدد الاسلام حق العامل في الشكوى حيث يقول الله عز وجل :

(يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها وتوفى كل نفس ما عملت وهم لا يظلمون)[٤٠]٠

فتشير هذه الآية إلي حق كل نفس في المجادلة عن نفسها أمام الله لدي محاسبتها عن أعمالها في الحياة الدنيا — فإذا كانت المجادلة جائزة أمام الخالق سبحانه فمن باب أولى أن تكون جائزة بين الخلائق عند المنازعة فيما بينهم ٠

وأما عن حقه في التقاضي فيقول جل شأنه :

(يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو علي أنفسكم أو الوالدين والأقربين أن يكون غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وأن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا)[٤١] ٠

ففي هذه الآية يأمر الحق سبحانه بالمساواة في العدل والشهادة ، لا فرق في ذلك بين قريب وغريب وغنى وفقير — ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام :

" إنما هلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه — واذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد — وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها "[٤٢]٠

وبذلك يستفاد أن حق التقاضي ثابت للجميع بما فيهم العمال حيث أن الآسلام يحث الحكام والقضاة علي اعطاء كل ذى حق حقه ٠

حق العامل في الحصول علي الحوافز :—

في الفكر الاسلامي نرى أنه يعطي للعامل الحق في الحصول علي الحوافز ففي القرآن الكريم يقول الله عز وجل :

(فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ٠ ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره)[٤٣]٠

فمن هاتين الآيتين نستنتج أن الحوافز سواء كانت ايجابية أو سلبية فلابد من دقة تقديرها بحساب دقيق ٠

(٤٠) سورة النحل : الآية : (١١١)٠
(٤١) سورة النساء : الآية : (١٣٥)٠
(٤٢) انظر : صحيح البخاري بحاشية السندي ج٣ / ص ٢٨٦ ٠
(٤٣) سورة الزلزلة : الآيتان : (٧،٨)٠

حق العامل في المعاش والضمان الاجتماعي :

لقد كفل الاسلام للعاملين حق رعايتهم بعد بلوغهم سن المعاش ، بأن تلزم الحكومات وأصحاب الأعمال تقرير دخولا لهم في حالة عجزهم عن الكسب وفي هذا المعنى يقول الرسول عليه الصلاة والسلام :

" من ترك مالا فلورثته ، ومن ترك كلا فليأتنى فأنا مولاه "(٤٤).

والمقصود بكلمة كلا هي الذرية الضعيفة ، أى التي لا تستطيع الكسب ، وباعتبار الرسول في ذلك الوقت كان مثلا للحكومة ، فيكون عليه الصلاة السلام قد ألزم الحكومات من بعده بأن تكون مولى لهؤلاء عديمى الكسب والحول بأن تكفل رعايتهم أو تقرر دخولا لهم(٤٥).

ويدخل في هذا المعني الإعفاء من الالتزامات المالية قبل الدولة للعامل في حالة فقده القدرة علي العمل ، ويتضح ذلك من أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه مر بباب قوم عليه سائل يسأل وكان شيخا كبيرا ضرير البصر فسأله عمر : من أي أهل الكتاب أنت ؟ فقال : يهودي — فقال: فما ألجأك إلي ما أرى؟ قال : أسأله الجزية والحاجة والسن — فأخذ عمر بيده وذهب به الي منزله وأكرمه — ثم أرسل الي خازن بيت المال فقال:أنظر هذا أو خذ بيده فوالله ما أنصفنا أن أكلنا شبيبته وخذلناه عند الهرم — ورفع عنه الجزية وضربائه — وأمر له براتب يصرف من بيت المال (مال المسلمين) — وقد تقرر من ذلك مبدأ في الاسلام ، هو لا تؤخذ الجزية من أعمى لاحرفة له ولا عمل له ولا الشيخ الكبير الذى لا يستطيع العمل(٤٦) .

(٤٤) أنظر فتح الباري شرح صحيح البخاري / ابن حجر العسقلانى : ج ٥ / ص ٧٥ رقم الحديث ٢٣٩٨ .
(٤٥) أنظر محاضرات في الاقتصاد الاسلامي المقارن / محمود نور ، ص ٧٩
(٤٦) السياسة المالية لعمر بن الخطاب / قطب ابراهيم محمد ، ص ١٨٩ .

خامسا : تنظيم الإسلام لواجبات العمال

١. يجب علي العامل أن يؤدى عمله بجد ونشاط :

لم يكتف الإسلام بحث العامل علي العمل فقط بل يطالبه بأن يؤدى عمله بجد ونشاط وصبر ومثابرة ، فنجد في هذا المعنى القرآن الكريم يقول الله تبارك وتعالى :

(يا أيها الإنسان إنك كادح الي ربك كدحا فملاقيه)[٤٧] .

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم :

" إن الله يحب اذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه "[٤٨] .

٢. يجب علي العامل أن يكون امينا في عمله :

فالاسلام يعتبر عمل العامل أمانة في عنقه ، وما يستعين به من آلات ومهمات مما يمتلكها صاحب العمل أمانة في يده لا يحق له أن يفرط فيها ، حيث أنها من الأموال، والعامل راع في مال صاحب العمل الذى يعمل لديه ، فنجد في القرآن الكريم إشارة لهذا المعنى حيث يقول الحق سبحانه :-

(يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله ورسوله ولا تخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون)[٤٩] .

كماأن إفشاء الاسرار الخاصة بالعمل من جانب العامل ، عدم أمانة واساءة بالغة لصاحب العمل يسأل عنها في الدنيا والآخرة حيث يقول الله سبحانه وتعالى :

(وليجزي الذين أساءوا بما عملوا)[٥٠]

٣. يجب أن يكون العامل مسئولا عن كل تقصير واهمال :-

إذ يجب علي كل عامل أن يتقن عمله ويأخذ حذره ويتجنب الخطأ باليقظة والانتباه، وفي هذا المعنى يقول الله سبحانه وتعالي :

(ليجزى الذين أساءوا بما عملوا ، ويجزى الذين أحسنوا بالحسنى)[٥١] وعلي ذلك نجد الفقهاء يقررون أنه اذا حدث الإهمال والتقصير من العامل فإنه يضمنه ، أما اذا حدث ذلك التقصير وكان خارجا عن ارادته فلا يضمنه[٥٢] .

---

(٤٧) سورة الانشقاق : الآية : (٦) .

(٤٨) أنظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة / للألباني : ج٣ / ص ١٠٦ ، رقم الحديث (١١١٣).

(٤٩) سورة الأنفال : الآية : (٢٧)

(٥٠) سورة النجم : الآية : (٣٠).

٤. يجب علي العامل أن يتعاون مع صاحب العمل :-

ويجب ذلك علي العامل عن طريق تقديمه كل نصح بأى وسيلة صالحة لزيادة الانتاج ولخير الطرفين ، والنصح هو روح الدين كما يقول الرسول الكريم :

" الدين النصيحة لله ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم "[٥٣] .

لذلك يجب علي العامل أن ينصح زملاء ه ويوجههم الي الخير ويبصرهم بمواقع الخطر وأن يفيدهم من تجاربه .

٥. يجب أن يكون العامل حسن الأخلاق في عمله :

وذلك بأن يحب لزملاءه ما يحب لنفسه ويكره لهم ما يكره لنفسه ، حيث أن ذلك يعد من كمال الإيمان وفي هذا المعنى يقول النبي صلي الله عليه وسلم :

" والذى نفسي بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ، ولن تؤمنوا حتي تحابوا"[٥٤]

ومن حسن الأخلاق يجب علي العامل أن يشكر صاحب العمل وأن يتأدب معه وينزل منزلته بالقدر الذى لا يضر بالشرف والدين ، فإن شكر الناس علي الخير الذى يصل منهم مظهر من مظاهر شكر الله ، وفي هذا المعنى يقول الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام :

" من اصطنع إليكم معروفا فجازوه فادعوا له حتى تعلموا أن قد شكرتم فإن الله يحب الشاكرين[٥٥] .

---

(٥١) سورة النجم : الآية : (٣٠).
(٥٢) أنظر : علاقات العمل في الاسلام / عبد الرحمن بكر ، ص ٨٩
(٥٣) أنظر صحيح مسلم : ج ١ ، ص ١٦٦ ، رقم الحديث (٥٧).
(٥٤) أنظر : صحيح مسلم : الجزء الأول : ص ٤٢ .
(٥٥) سورة النور : الآية : (٣١).
أنظر : مشكلة البطالة في مصر من منظور إسلامي / عبد العظيم ابراهيم أحمد .- القاهرة : معهد الدراسات الاسلامية ، ١٤١٢ – ١٩٩١م ، ص ٢١٧ وما بعدها ...

الفصل الرابع

دور الأسس والآليات الإسلامية في حل مشكلة البطالة

١- دور الزكاة في مواجهة مشكلة البطالة

مقدمة :

الإسلام بخير ما بقي أبناؤه بخير ، وسيبقى الخير في ابنائه ما بقيت الحياة ، ويؤيد ذلك قول الرسول عليه الصلاة والسلام :-

" الخير فى وفى أمتي إلي يوم القيامة [١] .

وسيظل أبناء الاسلام بخير طالما عملوا علي رفعة دينهم وآثروه بفكرهم واجتهادهم وطوعوا لتعاليمه السمحة ما توصلت إليه العلوم العصرية من نتائج شتى في شتى المجالات .

ونظرا لأننا في هذه الأيام نرى ونسمع عن مناقشات مجلس الشعب لظاهرة البطالة

كما تطالعن الصحف المصرية باقتراحات لا حصر لها لمواجهة مشكلة البطالة في مصر لدرجة أن المسئولين وضعوا برامجهم وتصوراتهم لمواجهة هذه المشكلة الخطيرة دون جدوى . خاصة وأن الحلول التى وضعت ماهى إلا حلولا جزئية لا تفى بالغرض دون تحديد استراتيجية للعمالة ومواجهة الأوضاع الراهنة بحلول تشتق من تلك الاستراتيجية ، خاصة وأن استراتيجية العمالة يجب أن تكون جزءا لايتجزأ من استراتيجية التنمية . خاصة وأن فائض السكان يمثل عبئا علي التنمية الاقتصادية لأنه يعطل كفاءة الانتاج والتقدم التكنولوجى .

وهل ما يقدمه المجتمع لهم يعد من قبيل الإحسان والشفقة بهم ؟

وهل الأموال التى تنفق علي تعليمهم لا فائدة منها لأنها ستؤدي الي زيادة البطالة السافرة نتيجة للتقدم التكنولوجى في العالم والذى يسير في اتجاه الاستغناء عن العمل خاصة وأن السعى للحصول على أحدث التكنولوجيا يبدد فى نفس مواردنا فى تعليم وتأهيل من نعتقد أن الإنتاج لن يكون فى جاحة لهم[٢].

وبالرغم من ذلك يجب عدم تجاهل البشر الذى سخر الله لهم كل ما فى الكون، لأن الإنسان يعتبر من أهم موارد التنمية وعلينا إستخدام ما نلك من البشر حتى ولو ساهموا.

---

(١) رواه مسلم.

(٢) انظر الخصائص المشتركة فى ظاهرة البطالة فى بلدان العالم الثالث إسماعيل صبرى عبد الله.- القاهرة المؤتمر الأول للإقتصاد: ١٩٨٩ (٤٣-٤٥).

بجهد محدود في زيادة الإنتاجية لأن الانتاجية مهما كانت ضعيفة فهي بالضرورة تكون أفضل من إنعدام الانتاجية عند المتعطل ، وهذا يعنى ضرورة إتاحة الفرص أمام كل مواطن قادر علي العمل وراغب فيه لكي يعمل مهما تعددت الأساليب.

ونظرا لأنه من المستحيل إجراء تنمية جادة وسريعة بدون القضاء علي البطالة أو الحد منها ، والذى يتطلب توفير موارد مالية خارجية أو محلية أو معونات ، والتوسع

في مجال الاستثمارات ولن يتأتى ذلك بعد فشل كافة الحلول الوضعية — إلا بالرجوع الي شرع الله والذى فيه الخير الكثير .

وبالبحث في كنوز شعيرة الزكاة — الركن الثالث من أركان الإسلام نجد فيها ما عجزعنه البشر من علاج للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع المسلم والتي تكفل توفير مستوى معيشة مناسب لكل فرد علي أرضه ، خاصة وأن الزكاة نظام مالي واقتصادي واجتماعي ، وسبيل لتداول الأموال واستثمارها وأنجح وسيلة للقضاء على مشكلة الفقر ، بتهيئة الفرد العاطل علي العمل بتوفير فرص العمل المناسبة للقادرين وكفالة العاجزين عن العمل ، ويتم ذلك باستغلال أموال الزكاة والذى قدرها خبراء المالية بخمسة عشر مليار جنيه سنويا ، وبدلا من أن ونظرا لأن الزكاة حق في مال من يمتلك النصاب مصداقا لقول الله تعالى تتحول كلها في أموال موزعة علي الاستهلاك يكون من الأفضل تحويل نسبة كبيرة من هذه المليارات في الاستثمار في مشروعات إنتاجية تخدم المجتمع ليس فقط في حل مشكلة البطالة ولكن استغلالها في مواجهة كافة المشاكل الاقتصادية والإجتماعية[٣] .

ونظرا لأن الزكاة حق في مال من يمتلك النصاب مصداقا لقول الله تعالى: (وفي أموالهم حق معلوم)[٤].

وفي صدر الإسلام لم يوكل جباية الزكاة والتصرف فيها لضمائر المكلفين وإنما تحملت الدولة مسئولية جبايتها بالعدل وتوزيعها بالحق حيث قام الرسول عليه الصلاة والسلام والخلفاء الراشدين من بعده بمباشرة هذه المسئولية بصفتهم رؤساء

---

(٣) أنظر : الزكاة سبيل لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية / نبيل فتحى المعداوي : ندوة التطبيق المعاصر للزكاة ، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، ديسمبر ١٩٩٨م ، ص ١٠ .

(٤) سورة : المعارج : الآية : (٢٤)

الدولة الاسلامية ، وعليها إعداد الجهاز الكفء لإدارة كافة الأعمال المتعلقة بالزكاة بحيث تلزم من يمتلك النصاب باداء الزكاة للدولة عن أموالهم الظاهرة والباطنة ، فأذا تقاعسوا عن ادائها أخذت منهم قصرا ومعاقبتهم عن إمتناعهم عن تأدية الزكاة وما فعله الخليفة الأول أبو بكر الصديق مع مانعى الزكاة لدليلا قاطع علي ذلك ٠

فالزكاة فريضة مالية تؤخذ من الأفراد :(خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)[٥] ٠ وليست تبرعا أو احسانا ، بل إنها من النظام العام للدولة تتميز بما يلي:[٦]

١-الزكاة تعتبر الفريضة المالية في الاسلام ، فهي مورد دائم لبيت المال تفرض على المسلم الحر ، والمتهرب منها جريمة يعاقب عليها المكلف في الدنيا أمام المحاكم وفي الآخرة أمام أحكم الحاكمين ٠

٢- تعتبر الزكاة نظام إقتصادي متكامل ، لأنها تدفع الأموال نحو التداول والاستثمار بدلا من حبسها وتناقصها بالزكاة مصداقا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم في معنى الحديث الشريف : " ثمروا أموال اليتيم حتى لا تأكله الصدقة " ٠

٣ - نظام إجتماعي : لأنها تكفل التضامن بين أفراد المجتمع حيث يأخذ الغني بيد الفقير، وقد أكد علي ذلك الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام في معنى الحديث :
" لا يؤمن من بات شبعان وجاره جائع " ٠

٤- نظام أخلاقي : لأنها تطهر الأغنياء من الشح والبخل وتطفئ نار الحقد والحسد في قلوب الفقراء والمساكين ٠

ومما لاشك فيه أن الحكمة من فريضة الزكاة وجعلها الركن الثالث من أركان الاسلام تتمثل في علاج لأمراض لو تفشت وانتشرت في المجتمع لأهلكته ، علاوة علي علاج إختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع والذى يظهر مع وجود غنى فاحش وفقر مدقع ، الأمر الذى يجعل الدولة تقف عاجزة عن آداء رسالتها خاصة

---

(٥) سورة : التوبة : الآية : (١٠٣) ٠

(٦) أنظر : الزكاة سبيل لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية / نبيل فتحي المعداوي ، ص ٢

وأن الفقر لا يقف عند حد قلة الأموال بل يتعدي ذلك الي ما ينجم عن الفقر من تفشى الأمراض والمجاعات ، وزيادة الجهل والتخلف الفكري ٠

لذا فإن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ بن جبل حين بعثه لليمن : " أدعهم إلي شهادة أن لا إله الا الله وأني لرسول الله فإن أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله أفترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوك لذلك فاعلمهم أن الله أفترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم " (٧).

ومما يجب التأكيد عليه أن العلاج يكون بالاغناء وقد أكد ذلك ماورد عن عمر بن الخطاب أنه كان يعطي حتى الاغناء لأنه لاسبيل لعلاج الفقر والحاجة إلا بالاغناء ، فقد روى أنه قال لأحد السعاة : " كرروا عليهم الصدقة وإن راح علي أحدهم ماثة من الإبل " ، وقال أيضا : لأكررن عليهم الصدقة ولو راح على أحدهم مائة من الإبل "(٨)

والكيفية التي يتم بها الإغناء تختلف من حال الي حال ومن عصر الي عصر: فمن الناس من لا يغتنى إلا بالتعليم والتدريب كما هو الحال في العصر الحالى كأصحاب المهن والحرف ، ومنهم من لا يغتنى إلا اذا أستحوذ على ألة حرفته والتى قد يبلغ ثمنها آلاف الجنيهات ، ومنهم من هو فقره ناتجا من عدم وجود فرصة عمل مناسبة أو يكون في مرض يعجزه ويقعده عن الغمل واغناؤه يكون بتوفير فرصة العمل للأول وتوفير العلاج للآخر ٠

هذا وان كان ذلك في العصور الاولى والتى كانت المشروعات الفردية فيها السمة البارزة للأنشطة الاستثمارية فقد لا يصلح في العصر الحالي لأن العملية الانتاجية ازدادت تعقيدا وانتقلت من المشروعات الفردية ذات روؤس الأموال الصغيرة إلي مرحلة التكتلات والتركز وتضخمت الثروات وانتشرت الاستثمارات الجماعية وأخذت اشكالا مختلفة لا يفيد معها رؤوس الأموال البسيطة وأصبحت جودة المنتج وانخفاض أسعاره تزداد كلما إزداد حجم التركز ٠

الأمر الذى يتطلب توفير ثروات ضخمة حتى يمكن بناء الصناعات الثقيلة والأبنية العلمية والثقافية والمستشفيات العلاجية والتى لا يفيد معها المبالغ البسيطة ، بل لا بد

---

(٧) انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري / ابن حجر العسقلاني ٠- بيروت : دار المعرفة ، ص ٣٠٧

(٨) أنظر : الاموال / لأبن سلام ٠- القاهرة : دار الفكر للطباعة والنشر ، ص ٥٠٢ ٠

من توافر ثروات ضخمة لأنه كلما كانت الموارد المالية للمشروع كافية أمكنه الحصول على الموارد اللازمة للانتاج وأمكنه زيادة حجم التشغيل وخلق فرص عمل جديدة تساعد علي امتصاص جزء كبير من البطالة ·

ومما هو جدير بالذكر أن تفتيت أموال الزكاة وترك توزيعها للممولين قد لا يحقق الهدف المنشود وهو الاغناء، لأن المستحق للزكاة عندما يحصل على الزكاة في صورة مبالغ مالية قلت أم كثرت ستنفذ يوما ما — وإن كانت ستخلق قوى شرائية جديدة لتوفير إحتياجات متقبلى الزكاة ، وبدون شك ستزيد من دورة التشغيل وخلق فرص عمل جديدة نتيجة انفاقها في حوائجه وحوائج أسرته ، والنتيجة الحتمية أنه في النهاية عاجزا ومتكاسلا منتظرا عفو المزكين ·

فالحقيقة أن اموال الزكاة تعتبر جزء هام وغزير من مدخرات المكلفين القادرين وتقع علي الدولة استخدامها في تنشيط اقتصاد الدولة وتوفير احتياجاتها من المنتجات وتحقيق النمو وذلك لأن حجم التقدم الاقتصادي في عصرنا الحالي يقاس بما توفره الدولة من احتياجات أفراد شعبها من طعام وكساء وأدوات قتال وخلق فرص عمل جديدة لكل طالب وما إلي ذلك عن طريق المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية.

لأنها اذا عجزت عن توفير ذلك سيكون مصيرها إما الهلاك وإما الرضوخ لشروط وسلطان صندوق النقد الدولي عن طريق فرض الحصار الاقتصادي عليها·

والسؤال الذى يفرض نفسه الآن :

هل يمكن تطويع الأحكام الشرعية لكي تتفق مع الواقع ؟

والجواب :

أن الواقع لا يكون حجة علي الشرائع ، حيث أن وضع الشرائع يكون لصالح العباد في الآجل والعاجل معاً [٩] ·

ويقول ابن القيم : " إن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط ، وهو العدل الذى قامت به الأرض والسماوات ، فإذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأى طريق كان : فثم شرع الله ودينه [١٠] ·

---

(٩) أنظر : الموافقات فى أصول الشريعة / أبو اسحاق الشاطبى ·- القاهرة : دار الفكر ، ص ٢٠

فمصالح العباد هو هدف الشريعة وغايتها فعندما تتغير الوسيلة التي يتحقق بها مصالح العباد ، فعلينا أن نقدم للانسانية ما تحتاجه من نظم ووسائل تساعدهم في تحقيق مصالح العباد.

نخلص من ذلك أن الحكم الشرعي في إخراج الزكاة يتحقق بدفعها للإ مام أو نائبه أو عامله،وتبرأ ذمة المزكى بدفعها إلي أيهما. وعلي ولي الأمر أن يوزعها أو يستثمرها بما يعم نفعه فضلا عن تنميته بالربح فيكثر ويزداد نصيب الفقراء وغيرهم من مستحقي الزكاة بزيادته .

ولذلك يمكننا القول : بجواز إقامة مشروعات إنتاجية بأموال الزكاة لانتاج سلع وخدمات يتم توزيعها علي المستحقين للزكاة علي سبيل التمليك ، وعندئذ تتحقق الفائدة ويعم النفع من وجوه عدة كما يلي :-

١- تحقيق مصلحة الفقراء والمساكين بتمليكهم ما يغنيهم من الأدوات التي تمكنهم من مزاولة حرفتهم .

٢-المشاركة في تنمية المجتمع بالاستثمار في الأنشطة التي توفر لهم احتياجات المواطنين وتغنيهم عن الاستيراد من الخارج ، والذى يكلف الدولة أموالا طائلة

٣- توفير فرص العمل لطالبى العمل عن طريق التوسع في المشروعات القائمة، أو استحداث مشروعات لزوم التنمية والتي توفر لهم ما يحتاجون من سلع وخدمات وقد يغتج عن ذلك خلق قوى شرائية جديدة وما يترتب عليها من مضاعفة وزيادة دور التشغيل وخلق فرص عمل جديدة [١١] .

شبهة والرد عليها :-

الشبهة :

يظن بعض الناس أن الزكاة صد قة تعطى لكل سائل ، وتوزع علي كل متسول ، ويظن أنها تعين علي كثرة السائلين والمتسولين الشحاذين ! ! ومن ثم أنها تشجع علي البطالة ! ! ! .

الحقيقة: أن الزكاة لو فهمت كما شرعها الاسلام، وجمعت من حيث أمر الإسلام، ووزعت حيث فرض الإسلام أن توزع، لكانت أنجح وسيلة فى قطع دابر

(١٠) أنظر : توظيف الزكاة في مشروعات إنتاجية / حسين علي مناع ، ص ٥٠ ٣٨

(١١) أنظر : مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية (ندوة) ج٢ : دور الزكاة والضرائب في مواجهة مشكلة البطالة / سيد محمد عبد الوهاب .- القاهرة : مركز صالح كامل ، ٢٠٠١م ، ص ١٥ وما بعدها (بتصرف)

التسول والمتسولين، عن عبد الله بن عدى الخبار أن رجلين أخبراه أنهما آتيا النبى صلى الله عليه وسلم: يسالانه عن الصدقة، فقلب فيهما البصر، ورآهما جلدين فقال: ان شئتما أعطيتكما ... ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب "[١٢] .

الرد :

أن ذلك الظن خاطئ لأسباب [١٣] منها :-

الأول : موقف الاسلام من العمل ، العمل فرض علي القادر عليه ، وحق له في نفس الوقت ..قال تعالى : (هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فأمشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور)[١٤].

الثاني : أن الزكاة لا تعطى إلا للعاجزين عن الكسب ، فلا تعطى للقوى القادر علي العمل .. قال عليه الصلاة والسلام :

" لا تحل الصدقة لغنى ولا مرة سوى " [١٥]

الثالث : أن الاسلام يوجب العمل علي القادر عليه ويجعله فرض عين ، ثم هو يمجده ويحث عليه .

الرابع : مصارف الزكاة تشجع علي العمل ، ولا تشجع علي البطالة.

أ — سهم العاملين عليها :

لم يجعل الاسلام جمع الزكاة سخرة بدون أجر رغم مافي ذلك من فضل — بل قرر الاسلام صراحة ألا يؤدى أي إنسان عملا إلا يحصل علي أجره ، وسهم العاملين عليها أول دعوة الي إطلاق الحوافز المادية ، فكلما اجتهد العامل في جمع الزكاة وأحسن الآداء ، وكلما زاد الدخل من الزكاة أرتفع سهم العاملين عليها ليفي بأجورهم كاملة منها .

ب- سهم في الرقاب :-

إن الاتفاق في الرقاب من شأنه أن يحرر قوة عاملة لا بأس بها لتساهم في الأعمال الاقتصادية المختلفة بما يعود عليهم وعلي المجتمع بأسره بمزيد من الانتاج الذى من شأنه أن يزيد من فرص الآستثمار .

---

(١٢) أنظر : تخريج أحاديث الفقر وكيف عالجها الاسلا م / الألباني .- دمشق : المكتب الاسلامى ، ١٤٠٥م ص ٤٦ .
(١٣) انظر: النظام الاقتصادي في الاسلام / احمد العسال ، فتحي عبدالكريم .- القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٤٠٠م ، ص١١٥
(١٤) سورة الملك : الآية (١٥)
(١٥) أنظر تخريج أحاديث مشكلة الفقر / الألباني ، ص(٢٩) ، رقم الحديث (٣٩).

ج- سهم الغارمين :

إن من حسنات هذا السهم ، بالاضافة إلي تعويض المدينين عما يلحق بهم من خسائر هو : إيجاد نوع من الاطمئنان لدى المتعاملين (الدائن والمدين) ، ويدعم هذا الائتمان والاستقرار الاقتصادى ، ومن ثم يعمل علي تشجيع أصحاب المهارات علي الدخول في الاستثمارات الحلال والبذل في المصالح العامة ٠

د- من المعلوم إقتصاديا :

أن عملية إعادة توزيع الدخل من شأنها أن تقلل من حدة التفاوت في الدخول وهذا له تأثيره الكبير في علاج البطالة ٠

هـ- الزكاة تقوم بعملية نقل وحدات من دخول الأغنياء والفقراء:

ومن المعلوم أن الأغنياء يقل عندهم الميل الحدي للادخار ، وأما الفقراء فعلي العكس ، يزيد عندهم الميل الحدي للاستهلاك ، وينقص الميل الحدي للادخار ، ويترتب علي هذا أن حصيلة الزكاة سوف توجه الي طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك ، وهذا يؤدي بدوره الي زيادة الطلب الفعال ، مما يترتب عليه الزيادة في طلب سلع الاستهلاك فتروج الصناعات الاستهلاكية ، ويؤدي الي رواج السلع الانتاجية المستخدمة في صناعة السلع الاستهلاكية ، فيزيد الانتاج، ومن ثم تزيد فرص العمل الجديدة تبعا لذلك [١٦].

هذه بعض آثار الزكاة ودورها في التشجيع علي العمل ومن ثم القضاء علي البطالة٠

بالاضافة الي ماسبق ، فإن هناك طرقا وأساليب ووسائل أخرى جاء بها الاسلام لعلاج البطالة منها :-

ألقى الاسلام علي ولي الأمر مسئولية إعداد العاملين ٠

استغلال الأموال المعطلة والآفادة منها في فتح مشاريع جديدة ٠

إعانة الناس الذين يريدون العمل ةلا يجدون إليه سبيلا٠

تكريم العمل اليدوي وحض الناس عليه ٠٠٠ وغير ذلك[١٧] .

(١٦) الاقتصاد المالى الاسلامي / عبدالكريم بركات ، عوف الكفراوي ، ص ٥٣٨ .

(١٧) مقومات العمل في الاسلام / عبد السميع المصري ٠- القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٤٠٢، ص ١٠٢ .

وهكذا لا نستطيع أن نرى دولة من دول العالم قديما ولا حديثا ، اتخذت في معالجة البطالة أسلوبا حكيما ، كما أتخذه الاسلام ، ولا نجد نصوصا في قوانينها كما نجد ذلك في شريعة الاسلام ٠

ومن هنا فإن معالجات الاقتصاديين أو السياسيين لمشكلات الاقتصاد قد لاتتعرض لمشكلة البطالة ، باعتبارها مشكلة فردية ، ثم هي مشكلة الفئة غير المؤثرة في صناعة القرار واعتباراته من جهة أخرى ، ولكن مع تزايد أعداد هذه الفئة واتساع علاقاتها ، أصبحت ظاهرة اقتصادية واجتماعية تشكل ضغطا غير خفي الساسة في قراراتهم والباحثين في أبحاثهم [١٨]

(١٨) انظر : كيف عالج الإسلام البطالة؟/زيد محمد الرماني.- القاهرة: مجلة الأزهر،١٤١٢هـ، ص ٥٨.

٢- دور الضرائب في معالجة مشكلة البطالة

مقدمة :

منذ أقدم العصور والانسان مطالب بأن يقدم جزءا من ماله لمن يتولى أمرالمجتمع الذى ينتمى إليه ويعيش فيه مساهمة منه لتنظيم الحياة وتوفير سبل المعيشة في هذا المجتمع .

وهذا الجزء من المال يسمى بالضريبة ، ولذلك فإن الضريبة علي مر العصور كانت ولا تزال تمثل موردا هاما في الوقت الحاضر نتيجة لتزايد تدخل الدولة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ومما هو جدير بالذكر والتأكيد عليه أن الضريبة بالاضافة إلي أنها مورد دائم لخزينة الدولة وسبيل لتداول الأموال واستثمارها وكفيلة للقضاء علي المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للإنسان علي أرض المجتمع المصري فتخلق فرص العمل للعاطلين بجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بمنحهم إعفاءات ضريبية سواء أكانت إعفاءات دائمة أو مؤقتة .

وبمرور العصور وتطور مفهوم السلطة السياسية أصبحت الدولة يناط إليها القيام بوظيفة الإشراف وأصبح لزاما علي الأفراد المساهمة بجزء من أموالهم لمساعدة الدولة للقيام وإنجاز المهام والوظائف الملقاة علي عاتقها لإسعاد مجتمعها والرقي به ومسايرة ركب الحضارة .

علاوة علي اهتمام الحكومات بموضوع الضرائب المختلفة سواء أكانت أهدافا مالية أم إقتصادية أم اجتماعية أم سياسية وثقافية ، خاصة أن النظام الضريبي يعكس الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي يطبق في إطارها باعتبارأن هذا النظام يعتبر واحدا من أنظمة كثيرة تشكل معه النظام الاقتصادي للدولة .

ونظرا لأن الضريبة تفرض لتحقيق أغراض معينة : فقد ساد الإعتقاد لدى الفكر المالي الحديث أن الهدف من فرض الضريبة لا ينحصر في توفير الأموال اللآزمة لتغطية النفقات العامة للدولة فحسب بل ينصرف أيضا لتحقيق العديد من الأغراض والتي تعود بالنفع والخير علي المجتمع بأثره .

وتتمثل أغراض وأهداف الضريبة في :-

١-أغراض إقتصادية :-

تعد الضريبة أداة اقتصادية تستخدم في تحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية حيث يتم تخفيضها أثناء الإنكماش وزيادتها في فترة الرواج بالاضافة الي أنها تساعد في تحقيق سلسلة من الأهداف الاقتصادية من اهمها ما يلي :-[١٩]

تشجيع الصناعات المحلية وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية علي الواردات الأجنبية التي تنافس مثيلاتها من المنتجات المحلية ٠

تشجيع الادخار والحد من الاستهلاك وذلك باعفاء عوائد الادخارات من الضرائب من جهة ومن رفع معدل العائد على المدخرات من جهة اخرى ٠

خلق فرص عمل جديدة عن طريق تشجيع بعض أشكال الاستغلال مثل تشجيع التوسع في الشركات المساهمة واندماج بعض المشروعات وذلك بتخفيض الضرائب المفروضة عليها أو اعفائها ، وقد شجع المشرع الضريبي المصرى ذلك فقام بتشجيع الاندماج سواء بين الشركات المتعثرة والشركات الناجحة لعلاج التعثر الاقتصادي لبعض المشروعات أو بين الشركات المساهمة ذاتها لتكوين وحدات إنتاجية كبيرة وزيادة الانتاجية حيث نص في المادة (١٣٤) من قانون الشركات المصرى ١٥٩ لسنة ١٩٨١م :

علي أن تعفى الشركات المندمج فيها أو الشركة الناتجة من جمع الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج المشار إليه ٠

كما نص في الفقرة الثالثة من المادة ١٢٠ من القانون الضريبي ١٥٧ لسنة ١٩٨١م والمعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ م علي إعفاء ما تنتجه الأسهم والحصص التي تحصل عليها للشركات والجهات المنصوص عليها في المادة ١١١ من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ م من أرباح في مقابل ما قدمته عينا أو نقدا في تأسيس شركة مساهمة أخرى ٠

توجيه الاستثمارات نحو مجالات معينة وذلك باعفاء نتاج تلك الاستثمارات من الضريبة ، وقد نص علي ذلك القانون الضريبي المصرى في المادة ٣٦ علي إعفاء بعض

(١٨) أنظر : المحاسبة علي الضريبة الموحدة مع إطلالة إسلامية / حسين شحاته ، شعبان ، ١٤١٨ ، ص ١١- ١٣

ايرادات النشاط التجاري والصناعي من الضريبة سواء أكان هذا الاعفاء مؤقتا ومحددا بمدة معينة مثل أرباح مشروعات الانتاج الداجني وحظائر المواشي وتسمينها ، ومشروعات مصايد الأسماك ومراكب الصيد حيث يتم إعفاء أرباح تلك المشروعات لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ مزاولة النشاط أو إعفاء بعض المشروعات بصفة دائمة مثل اعفاء أرباح مشروعات تربية النحل وأرباح صناديق التأمين الخاصة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥م.

ب- أغراض إجتماعية :

تعد الضريبة أداة لتحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة ذات الأعباء العائلية الكبيرة أو في تشجيع بعض الأنشطة الاجتماعية كإعفاء بعض الهيئات التي تقوم بخدمات إجتماعية معينة مثل الجمعيات التي لا ترمى الي الكسب وصناديق التأمين الخاصة المنشأة بالقانون٥٤ لسنة١٩٧٥م ، بالاضافة إلي ذلك يتم استخدام الضريبة في مواجهة مشكلة البطالة كما يلي :-

١- الحد من زيادة النسل عن طريق فرض ضر ائب إضافية علي الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن حد معين أو عدم منح إعفاءات ضريبية علي دخول الأسر التي يزيد عددها عن عدد معين .

٢- تشجيع العمل عن طريق خلق فرص عمل جديدة وذلك باعفاء المشروعات الجديدة والممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية .

٣- المساهمة في المحافظة علي المستوى الغذائي والصحي لأفراد المجتمع وذلك عن طريق فرض ضرائب باسعار مرتفعة علي السلع الكمالية أو التي تسبب أضراراصحية ومالية علي الأفراد (الضرائب المفروضة علي السجائر والمشروبات الكحولية).

٤- إستخدام الضرائب الجمركية أو الاعفاء منها أو تخفيضها وذلك لجذب الخبرات الفنية ووسائل الانتاج من خلال تشجيع وجذب الشركات المتعددة الجنسيات للدخول في المجالات التي يصعب علي المستثمر المحلي الدخول فيها بمفرده والتي تعد وسيلة غير مباشرة في خلق فرص عمل جديدة والحد من تفشي البطالة[٢٠] .

(٢٠) أنظر : دور الزكاة والضرائب في مواجهة مشكلة البطالة / سيد محمد عبد الوهاب .- القاهرة : مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، ١٤٢٢- ٢٠٠١م ، ج٢ ، ص ٢٨٠

٣- إحياء الوقف ودوره في توفير فرص العمل لعلاج مشكلة البطالة

إن للوقف أثر كبير لعلاج مشكلة البطالة لو أحسن استخدامه إذ بمقدوره الإسهام في إيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة التي أصبحت إحدى المشكلات الكبرى والمعقدة التي تواجه كل دول العالم ولا سيما الدول النامية أو دول العالم الثالث ولاسيما في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة لهذه الدول لما تعانيه من كساد وركود في الأسواق .

وقبل عرض بيان سبل إحياء الوقف الاسلامي ، يجدر بنا أن نشير الي بعض.. المعوقات التى تعوق مسيرة التنمية الشاملة للوقف فى شتى مجالات الحياة: العمل — الصحة — التعليم وغيرها من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والتى أدت إلى كما عبر بعض العلماء عن عزوف الخيرون عن القيام بوقف بعض أموالهم ونضوب هذا.. المورد أو كاد مما كان له أثر بالغ في مجال الأعمال الخيرية(٢١) .

ومن ثم نتناول الحديث في فرعين :

الفرع الأول : معوقات إحياء الوقف الاسلامي :

تناول الفقهاء الحديث عن أنواع الوقف الخيري والأهلي والمشترك وثبتت مشروعيته بكل أنواعه سواء كان خيريا أو أهليا أو مشتركا ، وظل العمل علي ذلك دون أي معوقات تمنعه حتي تدخل المشرع الوضعي بتشريعاته المختلفة للوقف حتى أطلق عليها بعض العلماء غابة الوقف في مصر(٢٢) .

لكثرتها وبما تحتويه من ظلم بين ومخالفتها للشريعة الغراء ومعوقات دور الوقف وهي

إلغاء المشرع للوقف الأهلي :

كان أول قانون للوقف هو القاتنون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ م الذى أعقبه مرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢م الذى غير القانون السابق ثم لاحقه قوانين كثيرة كان آخرها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٠ م والذى ألغى بدوره الوقف الأهلي والمشترك (٢٣) .

---

(٢١) أنظر : قانون الوقف في مصر ومدى التزامه بشرع الوقف / محمد رأفت عثمان ٠- القاهرة : ندوة الوقف بالجمعية الخيرية الاسلامية عام ٢٠٠٠ م ، ص ١١٢٠.

(٢٢) نفس المرجع السابق.

(٢٣) أنظر : واقع الوقف الخيري في مصر / حامد عبدالدايم ٠- القاهرة : ندوة الوقف للجمعية الخيرية الاسلامية ، عام ٢٠٠٠ م ، ص ٥٣٠

وجعل الوقف قاصرا علي الوقف الخيري علي جهات البر فقط ، بل أن المشرع أصدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢م بضم ملكيات الأوقاف الأهلية السابقة والموقوفة علي جهات البر الخاصة الي هيئة الاصلاح الزراعي ، وأن توزع وفقا للقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢م٠

ولا يخفى أن هذه القوانين قد قلصت من الجهات الخيرية (الأهلي) ودورها في خدمة المجتمع أفرادا وجماعات ووضعت القيود علي حق المالك في التصرف في ملكه وإخلالا بالقاعدة الدستورية التي تقرر أن :

" الملكية الخاصة مصونة " كما أن تدخل المشرع بتغيير شروط الوقف يصطدم مع القاعدة الشرعية : " شرط الواقف كنص الشارع "[٢٤] .

لم يمض وقت كبير علي إلغاء الوقف علي غير الخيرات حتى صدر القانون ٢٤٧لسنة ١٩٥٣م والذى وضع عائق آخر أو قيدا يقضى بأنه إذا لم يعين الواقف جهة بر أو عينها ولم تكن موجودة أو وجدت جهة بر أولى مما عينها الواقف ، فيجوز لوزير الأوقاف بموافقة مجلس الأوقاف الأعلى أن يصرف الريع كله أو بعضه على الجهات التى عينها الوزير ، وفي ذلك مخالفة لشروط الواقف في وقفه وتصرفا في ملكه بغير رضاه ٠

فإذا كان هذا التدخل المعيب من جانب الدولة قد أدى الي إحجام الناس عن الوقف ،فإن هناك تدخلا محمودا تمثل في التحدى من جانب الدولة لتحقيق مقاصد الوقف الشرعية وهو ما يتطلب إشراك الأهالي في ألادارات الرسمية مع الهيئات المعنية بتسيير شئون الأوقاف[٢٥] ٠

الفرع الثاني : سبل إحياء الوقف وإيجاد فرص عمل جديدة :

إن المالك الحقيقى للثروات والأموال هو الله سبحانه وتعالي ، وللانسان فيها ملكية المنفعة التى تمكنه من التنمية ةالاستثمار وفق الاستخلاف ، لهذا كان الوقف

---

(٢٤) أنظر : واقع الوقف الخيرى فى مصر/ حامد عبد الدايم.– القاهرة: ندوة الوقف للجمعية الخيرية الاسلامية عام ٢٠٠٠م، ص٥٣.

(٢٥) أنظر : رؤية مستقبلية للوقف/ محمد الشحات الجندى.– القاهرة: ندوة الوقف، ص ١٦٨.

لها الدور الرئيسي في إعادة الملكية المجازية في هذه الثروات والأموال وحماية لها من المصادرات[٢٦] .

وإيجاد الضوابط الشرعية في مصارفها وضمان استغلالها بما يضمن إحياء الوقف لها والعمل علي النهوض بالأمة بتوفير فرص عمل لغير الواجدين تكفل لهم حياة كريمة بدلا من التعطل والبطالة .

فلقد كان من أهم وظائف الوقف — سواء الخيري أو الأهلي — شموله لمختلف الميادين التنموية والتي منها :-

إقامة أسواق التجارة ووكلائها بالمدن وعلي طرق التجارة ، وإقراض المحتاجين بدون عوض، إقامة الأرحية العامة لطحن الحبوب بالمجان ، وانشاء القناطر والجسور علي الأنهار والترع والرياحات ، وإقامة مؤسسات الرعاية التي يعيش فيها المعوقون وأصحاب الأمراض المزمنة وغير ذلك من المهام التي جعلت بحق أن يكون للوقف دورا حضاريا ويعد آلية جديدة ، كما يعبر البعض من العلماء بأنه يعد من المخارج الجيدة والقوية في إقامة التنمية الشاملة خاصة بعدأن تقلصت الدورة المالية نتيجة العولمة علي المستوى العالمي والخصخصة على المستوى المحلي ، فالمعونات الخارجية قلت كثيرا وفي طريقها للزوال وقلت موارد الضرائب مع تزايد أعباء الدولة.[٢٧]

فكان نتيجة حتمية لذلك أن تنمى هذه الموارد بالعودة إلى نظام الوقف بأنواعه وخاصة الأهلى منه الذى ألغى، إذ يقوم على الغطاءات التطوعية وباسهاماتها فى هذه **الأمة إذ أحسنا استخدامه إذ يمكن إيجاد أصول اقتصادية إنتاجية دائمة تدر النفع على كل طوائف المجتمع، خاصة مع انتشار وباء البطالة التى تدمر طاقة هذه الأمة ممثلة فى شبابها القادرين على العمل.**

فوفقا لأرقام الجهاز المركز للتعبئة والاحصاء فإن عدد العاطلين بلغ مليون ونصف المليون من مجموع١٨,٢ مليون فرد من العاملين.[٢٨]

(٢٦) أنظر : دور الوقف فى صياغة الحضارة/ محمد عمارة.- الكويت : ندوة الوقف، ص ١٣٩.
(٢٧) أنظر : الوقف والتنمية الشاملة/ شوقى دنيا، ص ١٥٢،
(٢٨) نقلا عن جريدة الأهرام المصرية فى عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢٣م.

حيث يقدر المجموع الكلى الذى يدخل إلأى سوق العمل بنحو ٩١٦ ألف شاب، لذلك اهتم الفقة الاسلام بأوليات التنمية والمعالجة الجذرية لمعوقاتها كتقديم الضروريات على الحاجيات والحاجيات على التحسينات ، وفى سبيل ذلك حارب الإسلام الإسراف والتبذير والترف ووضع المال غير موضعه.[٢٩]

ولما كان الانسان هو المقصود فى التنمية الشاملة الذى أمر بعمارة الدنيا بكل ألوان التعمير بالزراعة والأبنية بالإضافة إلى عمارتها بالعمل الصالح ليكون أهلاً لخلافة الله فى أرضه.[٣٠]

والوقف باعتباره من أهم لبنات ذلك المنهج ودوره الفاعل فى التنمية الشاملة كان من اللازم والحتمى على الأمة الاسلامية أن تعيد صياغة وفاعلية الوقف بإحياءه حتى يقوم بدوره السابق ويساهم فى ازدهار الحضارة الإسلامية فى شتى مناحى الحياة، سواء الاجتماعية والاقتصادية أو الدينية، ومن ثم يمكن إزالة معوقات الوقف وإيجاد سبل إحياؤه بالوسائل الآتية:-

أولاً: إلغاء كافة التشريعات الت ألغت الوقت الأهلى واستعادة دوره فى التنمية، وصدور نظام تشريعي وظيفة العمارة والاجارة وتتحصل الغلة وقسمتها، وكى تتزايد الأموال الموقوفة دون تقييد.[٣١]

ثانياً: **تحفيز الناس إلى الوقف وبعث الوعى بينهم بكافة الوسائل باعتباره صدقة** تتمي عن الصدقة العادية باعتباره صدقة جارية ينتفع بها الوقف فى حياته وبعد مماته، ويتحقق ذلك بوجود ثقافة كاملة بفقه الوقف لدى جمهرة الناس، ويجب على الدولة أن تستغل وسائل الإعلام ومراكز البحث والتعليم فى تحقيق ذلك.[٣٢]

ثالثاً: الاهتمام بالولاية على الوقف وادارته بوجود ادارة كفؤة للأوقاف مع توفير كل ضمانات المراقبة من قبل الواقف باعتباره مالكاً للمال من جهة والمجتمع من جهة

---

(٢٩) انظر : الوقف ودوره فى التنمية/ محمد الدسوقى، ج١، ص ٧٦.

(٣٠) انظر: الاسلام والتنمية: محمد شوقى الفنجرى. ص ٤٦.

(٣١) انظر : اقتصاديات الوقف/ عطية صقر.- القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٩٨م، ص ٦٨.

(٣٢) انظر: الآثار الاقتصادية والاجتماعية / النظام الوقف فى المجتمع الاسلامى / شوقى دنيا.

ثانية والدولة من جهة ثالثة، وذلك حتى يتحقق للوقف أهدافه المنشودة لذا بلغ من اهتمام الشرع بالوقف بأن جعل مال الوقف مثل مال اليتيم.[٣٣]

رابعا الأخذ بالأساليب الحديثة في استثمار أموال الوقف[٣٤] : إذ يمكن الاستغلال الأمثل للأموال الموقوفة حتى يمكن إحياؤه بزيادة ريعه ويحقق الحدالأقصى للمنافع المرجوة منه وليس أردأ استغلال، كما هو شاهد في الوقت الراهن في ظل القوانين الحالية التى جعلت أهل الخير محجمين عن الوقف والأوقاف الحالية حيث تستغل أسوأ استغلال وبعضها مهمل لعدم وجود الرقابة الجادة ٠

خامسا : التزام الدولة برد الأوقاف الخيرية الي اوجهها التى حددها أصحابها لها ، وكذلك رد أراضى الأوقاف المرصودة علي الجمعيات الخيرية الاسلامية كي تتمكن من استعادة نشاطها واستثمار هذه الأوقاف إستثمارا حقيقيا ٠

دور الوقف في توفير فرص عمل جديدة :-

نظرا لأهمية الوقف البالغة في تنمية المجتمع صحيا واجتماعيا فإنه يسهم بشكل كبيرفي التنمية الاقتصادية بإتاحة الفرصة لتنمية الأموال الموقوفة في شتى المجالات الصناعية والتجارية والزراعية وتوفير فرص عمل جديدة يمكن عن طريقها تشغيل الأيدى العاطلة وتقضى على البطالة ، وتؤدى الي وجود نظام للتكافل الاجتماعي لايعتمد علي الصدقات التطوعية بل علي العمل والانتاج مما يوصله الي حد الكفاية له ولأسرته[٣٥] .

ويتحقق هذا الدور للوقف بما يلى :

أولا : يمكن الاستفادة بقدرات هؤلاء العاطلين القادرين علي العمل بتدريبهم علي بعض الحرف والمهن التي تتلائم مع إمكانياتهم بتمويل من الوقف ، وإقامة مراكز للتدريب المهنى والفنى والإدارى وبذلك يفتح الوقف لهم[٣٦] بابا لدخول سوق العمل وبذلك يتحقق الحد من مشكلة البطالة ٠

---

(٣٣) انظر: اقتصاديات الوقف/ عطية صقر، ندوة إحياء الوقف فى الدول الإسلامية / ١٩٩٨ ص ٦٨.

(٣٤) انظر الآثار الاقتصادية../ شوقى دنيا، ص ١٦٣.

(٣٥) انظر: ازكاة سبيل لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية/ نبيل المعداوى، ص٩.

(٣٦) انظر: الدور الاجتماعى للوقف../ عبد الملك السيد، ص ٢٤٢.

ثانيا : تمكن الجمعيات الخيرية من تفعيل دورها في استثمار أموال الوقف وذلك بإعفاء الأنشطة المختلفة من اعباء الضرائب والرسوم باعتبار أن استثمار الوقف يؤدى الي إيجاد مشروعات إقتصادية إنتاجية يؤدى دوره في النهضة الشاملة ، ورفع مستوى الناتج القومي .

إذ الوقف لا يقتصر على المشروعات الخدمية بل يمتد الي المشروعات التجارية ، بل أن المشروعات الخدمية تتطلب الكثير من الصناعات المغذية والمكملة لهذه الخدمات سواء صحية أو تعليمية ، فإقامة المستشفيات وهي خدمة صحية بأموال الوقف تتضمن إقامة أبنية وتجهيزها بالكهرباء والبناء والبياض وأخشاب وأدوات صحية وكل هذه الصناعات توفر فرص عمل عديدة لإحتياجها للأيدى العاملة وكذلك الخدمات التعليمية تحتاج بالاضافة الي ما سبق الي المنتجات الخشبية والزجاجية والأغذية والملابس والأدوات الكتابية ، فتزيد من فرص العمل ومن ثم[٣٧] تزيد من الأيدى العاملة وتزيد الأجور والمرتبات .

ثالثا : تقديم القروض وتيسير الحصول عليها للعاملين الذين لا يستطيعون إيجاد الأدوات والآلآت الخاصة بهم وتعتبر رأس اموالهم ، كالآت الزرع لمن يعمل في الزراعة ، والبضاعة للتاجر ، والآت الحرفة للذى يحترف صنعة[٣٨] وأن تكون هذه القروض قرضا حسنا دون مقابل .

رابعا : يمكن إنشاء صناديق وقفية للإنفاق من ريعها علي استصلاح واستزراع وتنمية الصحراء وتمكن الشباب من تملكها واستثمارها وبعد ذلك خلقا لفرص عمل جديدة من أجل القضاء علي البطالة بتشغيل العاطلين[٣٩] وفي ذلك حماية لهؤلاء من الانحراف السلوكي والاجتماعي .

تلك هي بعض الحالات التى يمكن الإسهام بها في تنمية المجتمع اقتصاديا وتوفير فرص عمل كبيرة وبذلك تتحقق الغاية التى أرادها الشارع الحكيم من تشريع الوقف .

---

(٣٧) انظر: الوقف فى الشريعة والقانون / زهدى يكن، ص ٤٢.

(٣٨) أنظر : فقه الزكاة / يوسف القرضاوى ، ج٢ : ص ٨٩٤ .

(٣٩) أنظر : رؤية مستقبلية للوقف / محمد الشحات الجندى ، ١٨٢ .

وأخيرا نخلص بأن للوقف دورا بارزا في اتساع دائرة التنمية الشاملة للمجتمع في شتى مناحى الحياة ، إذ يمكن عن طريق تفعيل دور الوقف والعمل علي زيادة الأموال الموقوفة والتى يستتبعها زيادة الاستثمار الاقتصادى لها أن توفر العديد من فرص العمل الجديدة والمتنوعة وبذلك لا يوجد عاطلين ويمكن القضاء علي البطالة التى انتشرت في الآونة الأخيرة وإحجام الناس عن وقف أموالهم نتيجة تدخل المشرع بالغاء الوقف الأهلي ، الأمر الذى ترتب عليه قلة الموارد وزيادة الأعباء علي الدولة في كافة المجالات ومن ثم يجب علي الدولة أن تعيد النظر باعادة الوقف الأهلي كي يسهم بدوره في زيادة الموارد وتنمية القدرات البشرية والعمل علي زيادة الناتج القومي للمجتمع ، والله أسأل أن يوفقنا الي ما يحبه ويرضى.[٤٠]

---

(٤٠) أنظر : من الأساليب المقترحة لحل مشكلة البطالة : إحياء الوقف الاسلامي ودوره في توفير فرص عمل جديدة / عبد العزيز فرج محمد موسى ٠- القاهرة : مركز صالح كامل للأقتصاد الاسلامي : ندوة مشكلة البطالة في مصر ، ج٢ : ص ١١ وما بعدها بتصرف

٤- دور إحياء الأرض الموات في حل مشكلة البطالة

إهتمام الشريعة الاسلامية بالارض :

لقد اهتمت الشريعة الاسلامية بالارض ، وأعطتها حقها من الرعاية والعناية ووجهت الأنظار إليها ، وأمرت في السعى نحوها والإستفادة منها .

وقد تكرر لفظ الأرض في القرآن الكريم أربعمائة وإحدى وخمسين مرة تناولت جميع شتى مناحى الحياة .

فبين القرآن الكريم لنا أن الأرض مصدر الخيرات ، ووسيلة الانتاج ، إلا أن الانتاج في الزراعة والصناعة وغيرها لا يتم إلا بعمل الإنسان ، ويتوقف علي تفكيره وتقديره ، وتخطيطه وسعيه ، وإنفاقه وبذله .

لذلك: دعت الشريعة الاسلامية أن يقوم الإنسان بهذه الأعمال، وحثه علي مباشرتها، وإثابته علي ادائها ، لأنها تعود بالنفع والخير عليه وعلى الأمة جميعها.

ولما كان معظم الناس لا يملكون الأرض ، وأن معظم الكرة الأرضية مهجورة، فقد دعت الشريعة الاسلامية الناس ، الي إصلاح الأراضي البور، وإحياء الأرض الميتة، لزيادة رقعة الأرض المزروعة والمعمورة، ولتخفيف الضغط علي الأماكن القريبة من المدن والقرى، ولإزالة الاختلافات والنزاعات علي أرض محصورة وبقعة محددة، ولحماية الملكية المحترمة ، وصيانة الأرض المستثمرة في أبدى أصحابها .

وينطلق الأخرون الي أرض جديدة ، قد تفوق الأولى في عطائها وخيراتها، كما تفوقها في السعة والبحبوحة .

وقد رغبت الشريعة الاسلامية الغراء ، بالغرس والزرع عامة حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" ما من مسلم يغرس غرسا ، أو يزرع زرعا ، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة "[41] . وزاد مسلم (الي يوم القيامة) .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما من رجل يغرس غرسا إلا كتب الله عز وجل له من الأجر قدر ما يخرج من ثمر ذلك الغراس"[42] .

---

(٤١) رواه البخاري : ج٢ ، ص ١ ، ومسلم : ج١٠ ، ص ٢١٤ .
(٤٢) رواه الامام أحمد : ج٥ ، ص ٤١٥ .

- مفهوم إحياء الأرض الموات :

الموات فى اللغة :_ضد الحياة — أي لا روح فيها ٠والأرض الموات : هي الأرض التي لم تحيى بعد ، وهي الأرض التى ليس لها مالك ، ولا بها ماء ، ولا عمارة ، ولا ينتفع بها ٠

وسميت مواتا : لأنها خلت من العمارة والسكان تسمية بالمصدر[٤٣] ٠

والإحياء لغة : جعل الشيئ حيا ٠ وإحياء الأرض : بث الحياة فيها بالاحاطة ، أو الزرع أو العمارة ، ونحو ذلك تشبها بإحياء الميت وبث الروح فيه[٤٤] ٠

وإحياء الموات في اصطلاح الفقهاء[٤٥] :

لا يخرج عن المعنى اللغوى ولكنهم تناولوه بتعريفات مختلفة ، حسب مذاهبهم في تحديد المراد بالأرض الموات ، إلا أنهم يتفقون علي قدر مشترك نحو مفهوم إحياء الموات ٠ فقد عرف الأحناف الأرض الموات : (هى أرض خارج البلد ، لم تكن ملك لأحد ، ولا حقا له خاصا[٤٦] ٠

وعرف المالكية الأرض الموات : (هي ما سلم عن الاختصاص)[٤٧] ٠

وقسم الشافعية الأرض الموات علي قسمين :-

القسم الأول : مالم يزل مواتا علي قديم الدهر ، ولم تجر فيها عمارة ولا يثبت عليه ملك ٠فهذا يجوز للسلطان إقطاعه لمن يحييه ويعمره ، ويكون المقطع أحق من غيره بإحيائه٠

والقسم الثاني: ما كان عامرا فخرب ، فصار مواتا عاطلا ، وهو ضربان: جاهلي: كأرض عاد وثمود ، وهذا كالموات الذى يثبت فيه عماره ويجوز إقطاعه ٠

وإسلامي : جري عليه ملك المسلمين ، ثم خرب ثم صار مواتا عاطل[٤٨] ٠

وعرف الحنابلة أرض الموات: (الموات ما لم يكن عامرا، ولا حريما لعامر وإن كان

---

(٤٣) أنظر : المصباح المنير / الفيومي : ج٢ ، ص ٨٠٢ ، والقاموس المحيط / للفيروزأبادى ج١ ص١٥٨ ٠
(٤٤) المرجع السابق : ج١ ص ٢٢٠ ٠
(٤٥) أنظر : رد المحتار علي الدر المختار / لأبن عابدين ، ج٢ ، ص ٣٦
(٤٦) أنظر : بدائع الصنائع / الكاسانى : ج٨ ، ص ٨٥١ ٠
(٤٧) أنظر : الاكليل شرح مختصر خليل / للأزهرى : ج ٢ ، ص ٢٠٢ ٠
(٤٨) أنظر : الأحكام السلطانية / الماوردي ، ص ٢٣١ ٠

متصلا بعامر). ويستخلص من هذه التعاريف وغيرها، شروط يجب توافرها في الأرض الموات :

١- أن تكون الأرض الموات، لا ينتفع بها بأى وجه من وجوه الانتفاع وذلك بسبب من الأسباب المانعة للأنتفاع. مثل : إنقطاع الماء عنها، أو غلبة الماء عليها، أو فساد تربتها، أو غير ذلك من طرق عدم الانتفاع .

٢- ألا تكون الأرض مملوكة لأحد، فإذا كانت مملوكة لشخص معين، وتركها مالكها لأمر دعاه الي تركها، وكان معروفا — سواء أكان شخص طبيعيا أم شخصية اعتبارية — وكل تملكه لها بعقد من العقود. لم يزل ملكه عنها بذلك الترك. ولا يجوز لأحد أن يمتلكها إلا عن طريقه بإتفاق.

٣- أن تكون الأرض خارجة عن العمران، فلو كانت داخلة فيه لم تكن مواتا ، ولو كانت غير منتفع بها بأي وجه .

٤- ألا يتعلق بها حق لأهل البلد ، وتعلق حق أهل البلد إما بالانتفاع بها بالفعل أولقربها من العمران.

أثر إحياء الأرض الموات في حل مشكلة البطالة

تمهيد :

إن التنمية الاقتصادية : هى مجموعة من الأنشطة الاقتصادية، التى تسبب زيادة إنتاجية الأقتصاد ككل، وزيادة نسبة المشتغلين الي إجمالى السكان، وانها عملية مستمرة، تتضمن تغييرات هيكلية، تؤدى الي تحسين في آداء الاقتصاد حاليا، وفي المستقبل يقاس في صورة دخل فردى حقيقى، وتمتد لفترة طويلة من الزمن.

كما أنها تقوم علي جعل الناس أكثر قدرة علي التحكم في بيئتهم الاقتصادية ، نحو تحسين مستوى المعيشة . ويشير مفهوم التنمية الاقتصادية من منظور الفقه الاسلامي إلي مظاهر خلقية وروحية ومادية في آن واحد معا .

ولذا : أهتم الفقه الاسلامي إهتماما كبيرا بالتنمية البشرية، وذلك بتوجيه تنمية الفرد الوجهة الصحيحة، كقاعدة من قواعد التنمية الاقتصادية. وما أحوجنا اليوم الي تنمية العناصر البشرية، من أجل الاسهام في علاج المشكلة الرئيسية في الاقتصاد المصرى المعاصر. وسوف نتناول هذا الفصل فى ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول: حق الفرد فى ملكية الأرض المحياة- دعوة لحل مشكلة البطالة :

لكم يكتف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدعوة النظرية إحياء الموات، وإنما سلك مسلكاً عملياً عندما مارس إقطاع الأراضى لبعض من رأى منهم القدرة علي العمارة والاحياء، وكان يحاسبهم صلى الله عليه وسلم بعد مدة ثلاثة سنوات علي ماتم استصلاحه من الأرض .

وبهذا يدعو ا الاسلام، صاحب الأرض المحياة الي المحافظة عليها، وعدم تبديدها حتى لا ينضم الي ركب العاطلين الفقراء.

وعلى هذا الهدي النبوى، سار الخلفاء الراشدين: يقطعون الأراضى، ويدعو الناس الي العمل، ويساعدونهم علي عمارتها لتحقيق التنمية وتختفى البطالة .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أن الفقه الاسلامى ، جعل حق الفرد في ملكية الأرض المحياة ، رهنا بمحافظته علي صفة الحياة في هذا المرفق ، فإذا زالت هذه الصفة زال حقه فيها ودخل في زمرة العاطلين .

وهكذا يحافظ الفقه الاسلامي ، علي ملكية من يملك ، ويساعد من لا يملك علي أن يتملك ، لتوفير فرص عمل جديدة ، مع اغرائهم علي أن يبذل جهده في الاضافة الي رأس مال جديد يضاف الي الدخل القومي .

هذا وقد اشترط الفقهاء لملكية الأرض المحياة شروط أهمها :

الشرط الأول : الإذن من الحاكم في إحياء الموات :

اختلف الفقهاء في اشتراط إذن الحاكم لثبوت الملك بالاحياء علي ثلاثة اقوال :

القول الأول : يشترط اذن الحاكم سواء أكانت الأرض الموات قريبة من العمران أم بعيدة عنه ، ويقوم الوالي أو القاضي ، أو الجهة المكلفة مكان الامام في الاذن ٠

وهذا قول أبى حنيفة[٤٩] : واستدل بقول الرسول صلى الله عليه وسلم :

" ليس للمرء الا ما طابت به نفس إمامه "[٥٠] ٠

ولا تطيب نفس الإمام في الاحياء بالنسبة للذمى فقط في ديار الاسلام ٠

ونقل ابن عابدين : أن محل الخلاف بين الامام وصاحبيه — في وجوب الاذن وعدمه للمسلم ، وهو في حالة ترك الاستئذان جهلا وتقصيرا من المحيى ، أما ان تركه تهاونا بالامام واستخفافا فله أن يسترد الأرض منه زجرا ،حتى يأذن له ، وذلك باتفاق الامام ابو حنيفة وصاحبيه[٥١] ٠

القول الثاني : لا يشترط اذن الامام ، لثبوت الملك في الإحياء وهو قول الشافعية والحنابلة ، والامامية والصاحبين من الحنفية[٥٢] ٠

واستدلوا باطلاق الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم : " من أحيا أرضا ميتة فهي له "[٥٣] ٠

وهذا اذن من الرسول صلى الله عليه و سلم فيكفى في الإحياء ، وهو شرع صادر منه فيملكه المحيي بدون اذن الامام ٠

---

(٤٩) أنظر : بدائع الصنائع / الكاساني ج٨ ، ص ٨٥٢ ، وحاشية ابن عابدين : ج ٦ ، ص ٤٣٢٠
(٥٠) نظر : نصب الراية /للزيلعى ج٤ ، ص ٢٩٠ ٠
(٥١) أنظر : حاشية ابن عابدين : ص ٤٣٣ ٠
(٥٢) أنظر : المهذب / للشيرازى : ج ١ ، ص ٤٣٠ ، والمغنى / لأبن قدامة المقدسي :ج٥ ،ص ٤٤١
(٥٣) النظر : نيل الأوطار / الشوكاني ، ج٥ ، ص ٣٤٠ ٠

ولأن الموات مباح سبقت اليه يد المحيي فيملكه لقوله صلى الله عليه وسلم :

" من سبق الي مالم يسبق اليه مسلم فهو له " (٥٤).

فيملك المحيي الأرض المباحة بالاحياء كما في الآحتطاب والاصطياد • كما ان الحديث الصحيح : " من عمر أرضا ليست لأحد فهو أحق بها "(٥٥) • لا يشترط الاذن في ظاهره •

ولكن يستحب استئذان الامام في الاحياء خروجا من الخلاف ، كما اشترط الشافعية الاذن في احياء الموات الذى حماه الامام لتعم الصدقة والمصالح العامة ، فلا يملكه المحيي الا باذن الامام.(٥٦)

القول الثالث : وهو قول المالكية ، بالتفصيل بين الأرض القريبة من القرية والعمران ، فيشترط فيها الاذن •

والارض البعيدة عن العمران ، فلا تفتقر الي الاذن في الراجح عندهم ، وفي قول أنها تحتاج الي اذن كالقريبة ، وفاقا للحنفية(٥٧) –

ويفهم من المالكية ، أن العبرة في التفصيل ، هو حاجة الناس للأرض وعدم حاجاتهم إليها ، فيشترط الإذن في الأولي ، للنظر في توقع الضرر منه لأهل البلد فلا يأذن الحاكم به ، وعند عدم الضرر يأذن المحيى ، ولا حاجة للإذن البعيد لعدم حاجة البلد اليه ، وعدم حصول الضرر من الإحياء •

الرأى الراجح :–

إن الرأى الراجح في هذا العصر ، هو رأى الامام أبي حنيفة ، لأن الحكمة من إشتراط اذن الامام ، أنه المشرف العام علي أموال المسلمين وصاحب السلطة في حل النزاع بينهم ، والفصل في خصوماتهم ، والقضاء عند اختلافاتهم •

---

(٥٤) أنظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري / ابن حجر العسقلاني ، ج٣ ، ص ١٩٧ •

(٥٥) رواه البخارى ةالامام احمد عن عائشة رضى الله عنها •

(٥٦) أنظر : مغنى المحتاج / للخطيب ، ص ٣٦١ •

(٥٧) أنظر : حاشية الدسوقي : ج٤ ، ص ٦٩ ، وبلغة السالك / الصاوى : ج٢ ، ص ٢٧٤ والمنتقى شرح الموطا /للباجي : ج ٦ ، ص ٢٧

كما أن الأفراد ينظرون من زاوية خاصة ، وناحية معينة تتعلق بمصلحتهم الخاصة ، أما الامام فإنه ينظر الي الأرض بشكل عام ، وقد يكون له نظرة في الاستيلاء على المباح ، وتقدير المصلحة العامة ٠

وهذا الرأى : في اشتراط الإذن ومراعاة الحكمة منه ، يتفق مع الاتجاه المعاصر للقانون والتشريع ، الذى حصر إصلاح الأراضى وإحياء الموات باذن الدولة والترخيص فيها ، وموافقة السلطات المختصة ، على إعتبار هذا الموات ملكا للدولة حكما واطلقت عليها أسم الأراضى الأميرية أو أملاك الدولة ٠

كما توسعت اليوم صلاحية الدولة ، وشملت باعمالها ورعايتها جوانب متعددة تتعلق بالزراعة أو الصناعة أو البناء والعمران، أو التنظيم والتوسع تحت المظلة الأساسية في تحقيق المصلحة العامة للأمة .

فضلا عن ذلك فقد تولت الدولة تقدير المصلحة في المستقبل وما تحتاجه الأمة والدولة في انشاء المدن ، وبناء المصانع ، وفتح الطرق وغير ذلك من إحياء الأرض.

وهذه الوظائف الجديدة للدولة المعاصرة ، مع التوسع والتطور اللذين يرافقان الزمن والعصر ، ترجح الأخذ بمذهب أبي حنيفة في إشتراط الإذن في جميع حالات إصلاح الأراضي وإحياء الموات ٠

الشرط الثانى : تحديد مدة التحجير :

التحجير لا يعتبر إحياء باتفاق الفقهاء ، ولكن يثبت للمتحجر الحق بالاحياء ويقدم علي غيره ديانة — عند الشافعية والحنفية والحنابلة لكن اشترط الحنفية — لبقاء الحق للمتحجر أن يتم الإحياء من خلال ثلاث سنوات ، فإن لم يتم المتحجر الإحياء سقط حقه قضاء وديانة ٠

ويجوز للامام أن يأخذها منه ويدفعها الي غيره ، لأن التحجير مشروع في الاحياء والتعمير الذى يحقق النفع لصاحبه ، كما يحقق النفع للدولة في زيادة الدخل القومى لها.

فإن لم يتم الاحياء العام ، وبقيت الأرض معطلة في يده ، ولأن التحجير ليس بإحياء فلا تملك الأرض به(٥٨) ٠

(٥٨) أنظر : حاشية ابن عابدين : ج ٦ ، ص ٤٣٣ وما بعدها ٠

ونلاحظ : أن هذا الشرط يبين حرص الفقه الإسلامي علي إحياء الأرض والترغيب بالاسراع فيه والحث علي المبادرة ، حتى لا يتعسف الأشخاص بما منحهم الشرع من حق ، وقد دعاهم الي الاحياء الحقيقى ، وليس الي التحجير ومنع الغير ، وحجر الأرض فقط .

ولاشك فإن حق الفرد في ملكية الأرض المحياة ، هي الوسيلة الوحيدة القادرة علي دفع الانسان لبذل جهود ذات مواصفات معينة في الاستصلاح و التعميروالبناء لن يبذلها اذا حرم من عمله بحكم فطرته ، وبهذا يزداد الدخل القومي ، ويرتفع العائد المستصلح ، مع توفير فرص عمل جديدة للعاطلين ، حتى تتلاشى أزمة البطالة وتحل المشكلة .

ثانيا : إحياء الأرض الموات في التنمية الزراعية — توفير فرص عمل جديدة للعاطلين :—

لقد أعطى فقهاء الشريعة الاسلامية ، للتنمية الزراعية ، أهمية كبيرة ، فهاهو الامام الماوردي[٥٩] الذى جعل النشاط الزراعى الأساس الاقتصادي ، الذي يعتمد عليه بنيان الدولة وتصلح به أحوال الرعايا .

ولا شك في أن استصلاح الأرض الموات ، يسهم في تكوين الدخل القومي وتشغيل وتوفير فرص عمل جديدة للعاطلين في أنحاء الدولة .

ثالثا : إحياء الأرض الموات في القطاعات الاقتصادية المختلفة علاج لمشكلة البطالة

يدعو الفقه الاسلامي ، الي العناية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة خاصة الرئيسية منها ، وهي الزراعة بقسميها النباتي والحيواني ، والصناعات شاملة التعدين ، والاسكان والتعمير ، والنقل والمواصلات الي غير ذلك من القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ففي الاحياء عن طريق التصنيع والتعدين والطاقة : التى هو أقوى الأعمدة التى تقوم عليها الحضارات في الدول ، نجد الفقه الاسلامي يحث علي أن تضع الدولة

(٥٩) أنظر : تسهى النظر وتعجيل الظفر ، ص ١٥٩ .

الخطط والبرامج اللازمة لبناء الصناعات ، والتوسع في انتاجها ، وتزويد المجتمع بالخبرات المهنية ، وتشجيع البحث العلمي ، والتطور (التكنولوجي) ٠

هذا وقد توافرت الأدلة الكثيرة في كتاب الله عز وجل علي وجوب إحياء الأرض الموات في الصناعات ، التى لابد منها في الحياة البشرية حتى صارت فريضة إسلامية لا يكتمل الاسلام بها ، ولا ينهض إلا على أساسها ٠

وأهم هذه الصناعات ، صناعة الحديد ومناجم الفلز علي اختلاف ألوانها وأشكالها٠

قال تعالى : (وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس)[٦٠] ٠

وقال عز وجل : (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود)[٦١] ٠

وغنى عن البيان، فإن الإحياء في التعدين والتصنيع والطاقة ، فيه بلا شك حل لمشكلة أزمة البطالة في مصر[٦٢] .

(٦٠) سورة الحديد : الآية : (٢٥)٠

(٦١) سورة فاطر : الآية : (٢٧)٠

(٦٢) أنظر : دور إحياء الأرض الموات في حل مشكلة البطالة / شوقى عبده الساهى ٠- القاهرة : مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، ٢٠٠١م (ندوة مشكلة البطالة فى ج، م ٠ ع

الفصل الخامس

جهود الدولة
فى حل مشكلة البطالة

١- تنمية الصناعات الصغيرة

أولا : تنمية الصناعات الصغيرة :

تعددت في مصر التعاريف المختلفة لهذا القطاع بين تعريف جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجي علي أساس المنشآت التى يعمل بها ٩ مشتغلين فأقل ، وتعريف وزارة التخطيط على أساس ٥٠ مشتغل فأقل وتعريف وزارة الصناعة على أساس ١٠ أشخاص فأقل ، على ألا يزيد رأس المال عن نصف مليون جنيه ·

وقطاع الصناعات الصغيرة يكون اكثر الأنشطة الاقتصادية مع احتياجات التشغيل والكثافة الرأسمالية المنخفضة والاحتياجات التحويلية ومتطلبات التنمية الاقليمية —

وهذا القطاع هام جدا لتحقيق أهداف التنمية والتشغيل في مصر للأسباب الآتية :

انخفاض الكثافة الرأسمالية في الصناعة تبعا للحجم ·

لا ترجع عدم مقدرة القطاع الصناعى الكبير على امتصاص نسبة كبيرة من الزيادة السنوية في العمالة الي زيادة الكثافة الرأسمالية به وندرة رأس المال فقط .

وانما يرجع أيضا الي عدم الطلب على بعض منتجات هذه المشروعات التقليدية وكبر حجم الطاقة الانتاجية بها ووصول حجم الطلب علي منتجاتها الي حد التشبع وتكدس الصناعات الكبيرة في المدن الكبيرة — في حين أن منتجات الصناعات الصغيرة عديدة ومتنوعه ويمكن أن تنمو في المجتمعات الريفية و المجتمعات العمرانية الجديدة — وبالتالى فهى تخلق فرص العمل في المكان المناسب بحيث تساهم في الحد من ظاهرة الهجرة من القرية إلى المدينة ·

- وللصناعات الصغيرة الريفية مزايا عديدة اذ أنها تساهم في التخفيف من الضغط على الرقعة الزراعية المحدودة وتؤدى الي ارتفاع مستويات الدخول من الريف المصرى مما يقلل من الاختلافات بين الدخول فى الحضر بالاضافة إلى أنها توفر فرص عمل مناسبة للأثاث فى الريف المصرى.
- تعتبرالصناعات الصغيرة خلال التدريب على الفنون الانتاجية المختلفة وقدرتها على التوطن والانتشار مكنها من اللاستفادة المواد الخام والأسواق المحددة والاستفادة من العمالة منخفضة التكاليف ·

• تقوم الصناعات الصغيرة في التجارب الناجحة لها علي التكامل مع قطاع الصناعة كبيرة الحجم — فنجد أن ٨٤ ٪ من احتياجات مصانع الالكترونيات، ٨٨ ٪ من احتياجات مصانع الدراجات في اليابان تقوم المصانع الصغيرة بتوزيعه — وهذا يعنى أنها ممكن أن تحقق مبدأى تنظيم الناتج وتنظيم فرص العمل في القطاع الصناعى

وتوضح بيانات إحصاء الانتاج الصناعى الأجنبى أن ٥١,٤ ٪من العمالة في القطاع الصناعى تتركز في فئة المنشآت من ١٠– ٥٠ عاملا في حين أن هذه المنشآت لا تساهم إلا بنسبة ٣،٧ ٪ من القيمة المضافة الصافية مما يتطلب الاهتمام بمشاكل هذا القطاع سواء الفنية او البشرية أو التمويلية[١] ٠

وتتركز المشاكل والمعوقات التى تواجه الصناعات الصغيرة في الآتى :

١– مشكلة التمويل وتتمثل في ارتفاع أسعار الفائدة علي القروض وتعقيد الاجراءات اللازمة للحصول على هذه القروض مما يزيد من أعباء وتكاليف إقامة هذه المشروعات ومن ناحية أخرى فإن البنوك تتعامل بطريقة سهلة ميسرة بفوائد محددة مع القطاع العام — ولكن هذه البنوك تتعامل بطريقة مختلفة تماما مع الصناعات الصغيرة حين طلبها القروض حيث تحصل عليها بشروط صعبة وفوائد عالية ٠

٢– عدم قدرة الشباب حديثى التخرج الحصول على قروض بشروط ميسرة لإنشاء المشروعات الصغيرة لعدم وجود الضمان الكافى لتغطية القرض .

٣– تعدد جهات الإشراف والرقابة على الصناعات الصغيرة والبيئية والحرفية وهي مشتقة حاليا من وزارات وأجهزة متعددة مثل التعاونيات الانتاجية والأسر المنتجه والمحليات ووزارات الصناعة والقوى العاملة ، مما استتبع ذلك من اصدار العديد من التشريعات واللوائح والقوانين التى تعوق حرية الصناعات الصغيرة مما أدى الي عدم تسجيل الصناعات الصغيرة ووجود علاقة طيبة بين هذه الجهات وأصحاب هذه الصناعات .

٤– عدم وجود جهة متخصصة تنظم عملية إقامة المشروعات الصغيرة مع الشباب بحيث تقوم هذه الجهات باعداد المشروع وتتولى توجيه الشباب والإشراف عليه وتساهم في التمويل وضمان القروض ٠

(١) أنظر : أسباب مشكلة البطالة في مصر / هبة نصار ٠– المؤتمر الاقتصادي الأول ٠

٥ — عدم توافر النقد الأجنبى لدى المستثمر الصغير لاستيراد المعدات والآلآت الحديثة خاصة بعد ارتفاع سعر النقد الأجنبى ، فضلا عن المشاكل والعقبات التى تواجه المشروعات الصغيرة عند الاستيراد والتصدير وتتدخل جهات عديدة ، ووجود آراء وفتاوى مختلفة فيما يجوز أو لا يجوز.

٦- ان الصناعات الصغيرة تعمل في ظل ظروف وأوضاع تنافسية غير متكافئة مع مشروعات القطاع العام الكبيرة والتى تتمتع بوضع تفضيلىفي مجال التشغيل والحصول علي الخامات ومستلزمات الانتاج والإحلال والتجديد والتسويق والائتمان .

٧-غياب الاحصاءات والبيانات لحصر هذه الصناعات وتصنيفها تصنيفا علميا وغياب التخطيط لهذه الصناعات لضمان عدم تضاربها وازدواج نشاطها .

٨- افتقاد الصناعات الصغيرة لمراكز التدريب المتقدمة والمتطورة التى تخرج العامل الماهر ، وضرورة تحديد مسئوليات التدريب بالنسبة للقطاع العام تجاه المصانع الصغيرة .

٩- حرمان عمال الصناعات الصغيرة من المزايا التى يحصل عليها عمال القطاع العام من العلاج بالتأمين الصحي والحصول علي الأجازات بأنواعها .

١٠ — مشكلة انقطاع التيار الكهربى والتى تعتبر أحد الأسباب الرئيسية لتعطيل الانتاج بينما صاحب العمل المسئول عن دفع مرتبات العاملين والتأمين والضرائب وسائر التكاليف الأخرى رغم تعطيل العمل والانتاج .

١١- ضعف الأجور والحوافز لعمال القطاع الخاص عن أقرانهم في القطاع العام

١٢- التقدير الجزافي لمصلحة الضرائب علي الجمعيات التعاونية الإنتاجة ،وعدم الإعتراف بالمواد ٤٠ ، ٤١ من القانون ١١٠ لسنة ١٩٧٥م والذي يعفي الجمعيات الانتاجية من الضرائب — كما تمثل مشاكل الضرائب عقبة كبيرة أمام تكوين ونمو المشروعات الصغيرة خاصة من ناحية التعسف في التحصيل أو بالرجوع للمحاسبة الضريبية الي سنوات عديدة الي الوارد قد تمتد الي عشر سنوات .

١٣- مشكلة تصريف الإنتاج حيث يتراكم مخزون سلعي لدي المشروعات الصغيرة بما يمثل أعباء مالية علي المشروعات خاصة واذا كان المشروع ملتزما بسداد أقساط قروض مصرفية .

١٤- عدم وجود صيغة ملائمة لتسليم منتجات الصناعات الصغيرة الي مصانع وشركات القطاع العام .

١٥- وقف منح تراخيص جديدة أو تعديل التراخيص الحالية للمنشآت الصناعية داخل كردون المدينة برغم عدم الإنتهاء من كردونات المدن وعدم تحديد المناطق الصناعية المزمع تخصيصها الا في أماكن محدودة للصناعات الصغيرة وتجهيزها بالمرافق اللازمة ، الأمر الذي يستغرق وقتا طويلا ستحرم خلاله المنشآت الصناعية من التوسع أو التطوير مما يعرقل العملية الإنتاجية .

وفي مواجهة هذه المشاكل والتي تعترض قيام وإنشاء الصناعات الصغيرة في مصر يقترح الباحث الحلول الأتية :-

١- ضرورة وضع خطط تنمية محلية في إطار خطة قومية محددة الأهداف والإجراءات اللازمة لتحقيقها ، تضع في إعتبارها حجم الإستثمارات المحلية في الصناعات الصغيرة والخبرات الفنية والإدارية والتنظمية مع حصر لكافة الموارد المحلية المتاحة .

٢- ضرورة إنشاء هيئة مسئولة عن تنمية وتطوير الصناعات الحرفية الصغيرة ، يكون لها قانون خاص يتوحد فيه الإشراف علي الصناعات الصغيرة بحيث تكون مسئولة عن التخطيط والتنفيذ والإشراف والمتابعة والدعم والتطوير — كما تضم كافة الاجهزة والقطاعات التي تعمل في مجال الصناعات الصغيرة مثل بنك التنمية الصناعية وبنك التنمية والإئتمان الزراعي ومركز التصميمات الميكانيكية والهندسية لإمداد الصناعات الصغيرة بالبيانات والمعلومات والخبرة الفنية ودراسة الجدوي .

٣- ضرورة تخصيص مناطق صناعية مخططة داخل أو خارج المدن الكبري أو إقامة المجمعات الصناعية الخاصة بالصناعات الصغيرة — وتزويدهذه المناطق بهياكل البنية الاساسية المطلوبة وتوفير المباني والمعدات .

٤- ضرورة توافر مصادرالتمويل لهذه المشروعات وذالك بإتاحة القروض الميسرة ولآجال مناسبة .

٥- ضرورة إعطاء الأولوية للصناعات الصغيرة في الحصول على الخامات ومستلزمات الانتاج من مصادرها الأصلية في سهولة ويسر دون وسطاء تتصل بين المنتج

والمستخدم للخام بما يكفل انخفاض سعر المادة وقلة تكلفة الانتاج بالمنشأة الصغيرة وانخفاض سعر المنتج النهائى ٠

٦- ضرورة الاهتمام بالصناعات الصغيرة المغذية التى توفر المكونات والأجزاء المختلفة للصناعات المتوسطة والكبيرة مع ضرورة التزام مصانع القطاع العام والخاص بالحصول على المنتجات المغذية والتى تدخل في منتجها النهائى في إطار سياسة تسمح بتصريف منتجات المصانع الصغيرة وتسويق منتجاتها في عملية تكاملية.

٧- ضرورة تشجيع الدولة لهذه الصناعات بمنحها بعض الاعفاءات الضريبية والتأمينية لسنوات معينة من بداية النشاط مع الربط بين هذه الاعفاءات وفرص العمل والتدريب التى تقيمها المنشأة وحجم انتاجها ، ولتكن هذه المدة ١٥ سنة أسوة بالمشروعات الاستثمارية المعفاة من الضريبة طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧م والذى يعفي من الخضوع للضريبة الأرباح التى تحققها الشركات المقامة داخل البلاد لمدة تتراوح بين ٥ سنوات الي عشر سنوات ٠

٨- ضرورة تخصيص أنشطة اقتصادية وصناعية معينة لا يدخل فيها سوى القطاع الخاص تضمن لها منافسة متكافئة مع حصر الانشطة الصناعية التى تفى له بالاحتياجات الاساسية للسكان في نطاق الصناعات الصغيرة وقصرها علي القطاع الصناعي الصغير ٠

٩- ضرورة تشجيع شباب الخريجين على اقتحام مجال الصناعات الصغيرة بتوفير التمويل اللازم دون إشتراطوجود ضمان لتغطية القروض مع تشجيع مشروع الحرفى الصغير والمزارع الصغير لرفع انتاجية الحرفي عن طريق تقديم القروض اللازمة لشراء مستلزمات الانتاج الضرورية ٠

ويمكن الاستعاضة عن عمليات التمويل من المؤسسات الائتمانية السابق ذكرها ويستبدل بها أن يتم تكوين صندوق تكافل إجتماعي يخصص لتمويل الصناعات الصغيرة بهدف تشغيل الخريجين — وتكون مصادر تمويل هذا الصندوق عن طريق فرض الرسوم التالية وهى على سبيل المثال لا الحصر :

٢ جنيه سنويا على كل تلميذ مسجل في المرحلة التعليم الأساسي ٠

٤ جنيه ،، ،، ،، بمرحلة التعليم الثانوى وما في مستواه ٠

٦ جنيه ،، ،، ،، طالب مسجل بمرحلة التعليم الجامعي ٠

٥٠ جنيه على كل رخصة جديدة لانشاء محلات أو مشروعات اقتصادية ٠

٢٥ جنيه على كل سجل تجاري لأي مشروع تجارى ٠

١٥ جنيه على كل ترخيص سيارة أو استخراج رخصة قيادة ٠

٥ جنيه على اشتراك النوادى الرياضية والاجتماعية ٠

٥ جنيه سنويا علي الحيازة الزراعية التى تزيد عن فدان حتى أقل من خمسة أفدنة

٧ جنيه ،، ،، ،، ،، حتى أقل من عشرة أفدنة ٠

١٠ جنيه سنويا علي ما يزيد علي عشرة افدنة للحيازة الزراعية ٠

علي أن تستخدم حصيلة هذا الصندوق في تمويل المشروعات التي تثبت دراسة الجدوى صلاحيتها وتساعدعلي تشغيل أكبر عدد ممكن من شباب الخريجيين ٠

١٠- ضرورة تركيز الصناعات الصغيرة علي إستغلال خامات البيئة المحلية التي تتميز في انتاجها بميزة نسبية مع اقتحام المجالات الحيوية كانتاج الغذاء والمساكن ووسائل النقل الخفيف والمنشآت الأساسية والملابس الجاهزة ٠

١١- الدعوى الي زيادة أنشاء الجمعيات التعاونية لمختلف الحرف والمهن لكي تقوم بدور مساعد في دعم الصناعات الصغيرة والحرف المختلفة — ويمكن إنشاء هذه الجمعيات من خلال النقابات المهنية لكي تدعم كل نقابة أعضائها بالدعم المناسب من المال أو الالآت اللازمة لإستخدامها في الانتاج ٠

ولقد أثبتت التجارب أنه يمكن الاعتماد علي الجمعيات التعاونية في محاربة البطالة وشغل أوقات وقت الفراغ بما تنشئه من صناعات تتوفر خاماتها في منطقتها كصناعة السجاد والأكلمة ونسج الأقمشة الشعبية وعمل الحصير ٠

١٢- تخفيض الرسوم الجمركية علي بعض المواد المستوردة أو الاعفاء النهائى منها وتيسير عمليات التأمين الاجتماعى تشجيعا للشباب عامة وشباب الخريجين من الجامعات بصفة خاصة علي إقامة المشورعات الصغيرة ٠

١٣- الدعوة الي إدخال طائفة من الحرف والصناعات اليدوية المتوسطة والصغيرة في مناهج التعليم العالي والعام كالطباعة علي الكمبيوتر وتجليد الكتب والتصوير والغزل والنسيج والنجارة والعمارة ٠٠٠ ألخ ٠

وينبغي تشجيع المتفوقين في هذه المجالات بشتى وسائل التشجيع علي الدخول في ميادين التعليم الاقليمي وذلك حسب البيئة الكائن بها كل طالب[٢] .

ثانياً: مجالات الصناعات الصغيرة وامكانية وجودها فى محافظات مصر: يرى الباحث إمكانية قيام الصناعات الصغيرة بمحافظات مصرحسب امكانيات كل منها من ناحية الانتاج الأولى سواء الزراعى أو الاستخراجى فنجد :-

١- **في محافظة الوادى الجديد**: حيث ترتبط الصناعات الصغيرة فيها بالزراعة ويمكن إيجازها في صناعة تجفيف البلح وتصنيعة – تصنيع مخلفات النخيل – صناعة الألبان والمزارع السمكية – تربية المناحل – صناعة الطوب الطفلي – صناعة الزجاج .

٢- **في محافظة أسيوط** : يمكن أن تنشط فيها صناعة الأحذية والمصنوعات الجلدية – صناعة السجاد والكليم – مزارع الدواجن والأرانب – تعبئة الموالح للتصدير .

٣- **في محافظة السويس** : يمكن أن تنشط الصناعات الصغيرة في السويس في انتاج سلع مختلفة منها الصناعات الكيماوية – الغزل والنسيج – الصناعات الغذائية – مصانع الملابس الجاهزة – صناعة الخامات التعدينية – صناعة الأدوية – صناعة قوارب الصيد – صناعة قطع الغيار .

٤- **في محافظة القليوبية** : لكونها قريبة لمحافظة القاهرة وقربها من مراكز الاسنهلاك بها حيث يوجد بهذه المحافظة العديد من الصناعات الثقيلة والغذائية – فيمكن أن تنجح فيها صناعات تربية الدواجن حيث يوجد بها ٦٠٪ من مزارع الدواجن علي مستوى الجمهورية بالاضافة الي صناعة التصنيع الغذائى مثل : صناعة التعليب والحفظ فضلا عن زراعة الموالح والفاكهة ومشروعات انتاج السجاد والحرير والصوف .

٥- **في محافظة شمال سيناء (العريش)** :- يمكن أن تزدهر عدة صناعات صغيرة في العريش وفي مقدمتها الصناعات القائمة علي جريد النخل – وصناعة

---

(٢) أنظر : مشكلة البطالة في مصر من منظور إسلامى / عبد العظيم ابراهيم أحمد .- القاهرة : معهد الدراسات الاسلامية ، ١٤١٢ – ١٩٩١م ،ص ١٤٨ وما بعدها (بتصرف)

منتجات لبلح كالعجوة — والصناعات المتعلقة بانتاج الزيتون مثل تخليل الزيتون وزيت الزيتون — كذلك يمكن إقامة مصانع الطوب الأسمنتى ومصانع البلاط وورش النجارة — وفي مجال الصيد يمكن انشاء بعض الصناعات الصغيرة المرتبطة بعملية الصيد مثل الثلج وصناعة شباك الصيد ٠

وهكذا يمكن أن تقوم في كل محافظات الجمهورية الصناعات الصغيرة علي نمط الصناعات سالفة الذكر حسب إمكانيات كل محافظة ووجود المواد الأولية بكل منها حيث تتنوع هذه الصناعات فمنها الصناعات المنزلية والحرفية والريفية ٠

ثالثا : التكنولوجيا الملائمة للمجتمع المصرى :

يمكن القول أن التكنولوجيا الملائمة للمجتمع المصري هي التى يمكن أن تستجيب للآعتبارات التالية :

١- **الندرة النسبية لعوامل الانتاج** : حيث تتميز مصر عموما بوفرة عنصر العمل وندرة عنصر رأس المال فإن المنطق يدعو الي تفضيل أساليب الانتاج ذات الكثافة في عنصر العمل — إلا أن الواقع غير ذلك حيث تحاول الدولة الحصول علي الاساليب الفنية ذات الكثافة الرأسمالية — حيث يمكن لهذه الأساليب أن تحقق ربحا أعلى في مشروع ما — إلا أن ذلك لا يسهم في الاستفادة من فائض العمالة المتاح في الدولة — لذلك يجب أن تكون التكنولوجيا ملائمة علي مستوى الاقتصاد القومي وليس علي مستوى المشروع فليس من الضروري الأخذ بالاساليب التكنولوجية كثيفة رأس المال بل يمكن الأخذ بالاساليب الحديثة كثيفة العمل وحديثة في الانتاج أيضا فنجد مثل تجميع اليابانيين لأجهزة الراديو الترانزستور يدويا في المنازل ٠

٢- **ترشيد الموارد الطبيعية** : حيث أن من المفروض علي كل دولة نامية وبخاصة مصر أن تستخدم مواردها الطبيعية بما يحقق لها اقصى عائد ممكن من هذا الاستخدام — ولكن مع استيراد التكنولوجيا ، فإن الأمور تسير علي نحو آخر — حيث أن كل أسلوب تكنولوجى يتجه الى إستخدام الموارد المتاحة في المجتمع الذى نشأ فيه — وعند استخدام هذا الأسلوب في مجتمع آخر ، فغالبا ما تنتقل معه مستلزمات الانتاج أيضا لأنها غير متوافرة في البلد المستورد للتكنولوجيا ٠

لذلك فإن التكنولوجيا الملائمة هي التى تستخدم الموارد المتاحة في المجتمع حتى ولو لم تكن هذه الموارد قد استخدمت في الدول المتقدمة علي نطاق واسع — فيمكن لمصر تطوير أساليب استخدام الطاقة الشمسية بدلا من محاولتها إنشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء ٠

٣- **استراتجية التنمية كثيفة العمل :** إن استخدام أساليب تكنولوجية كثيفة العمل قد يساهم في محاولة إشباع الحاجات الأساسية في مصر ويمكن عن طريقها الاسهام في حل كثير من المشكلات التى تواجه المجتمع المصرى وعلي الأخص مشكلة البطالة —فإلي جانب النقص في إشباع عديد من هذه الحاجات — الأمر الذى يشكل سببا موضوعيا للتدخل من أجل إشباعها — ويؤدى تطبيق هذه الاستراتيجية الي مواجهة مشكلة البطالة التى أصبحت تشكل تحديا خطيرا للمجتمع المصرى الآن ، وذلك بخلق فرص عمل منتجة جديدة ٠

ب – ويتم ذلك أساسا عن طريق التركيز علي قطاعات الحاجات الأساسية

التى تنتج سلعا رخيصة للجماهير وهى بطبيعتها كثيفة العمل — وبمعنى آخر تغيير توليفة العناصر وسوف يؤدى التوسع في هذه القطاعات الي خلق طلب جديد من جانب القطاعات محددةالدخل — أى أن توليفة الاستهلاك سوف تتغير أيضا ٠

ويؤدى الإهتمام باستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للفقراء من غذاء وتعليم واسكان وصحة ومياه صالحة للشرب ٠٠٠ إلخ الي زيادة ملموسة في الانتاجية مما يؤدى الي زيادة الناتج القومي والانتاجية ٠

ج- إن زيادة الطلب من جانب محدودى الدخل يمكن أن يؤدى الي زيادة الانتاج في مجالات جديدة تساعد على النمو — ويمكن أن تخرج مصر من حالة الركود الذى تعانى منه الآن —ولن يقتصر النمو على القطاع المنظم والصناعات الصغيرة فقط وهى الصناعات التى تنتج عادة السلع الرخيصة الموجهة لإشباع حاجة محدودى الدخل — بل يمكن أن يمتد الى القطاع الصناعى أيضا نتيجة لتحسين الانتاجية من ناحية التحسن في مستويات الصحة والتعليم والغذاء ولزيادة علاقات التشابه من ناحية أخرى مما يؤدى الي زيادة الناتج بالاضافة الي ما يتضمنه هذا التركيز علي الحاجات الاساسية من انخفاض محتوى الواردات مما يؤدى الي تقليل العجز في ميزان المدفوعات ٠

ان نجـاح تطبـيق هـذه الاسـتراتيجية في مصر مرهون بإصلاحات عديدة خاصة في مجـال علاقـات العمل والملكية ونمط الحوافز في الاقتصاد والمشركة الشعبية التى يمكن ان تتضمن تعبئة الجماهير ٠

* يـتعين ضـرورة تركيز استراتيجية التنمية الاقتصادية في مصر علي رفع معدلات النمو من خلال الاعتماد علي الأنشطة الانتاجية ويتحقق ذلك عن طريق استغلال ورفع كفاءة الموارد المحلية الي أقصى مستوى ممكن ٠

* وبما أن الموارد البشرية تعد اكثر العناصر توافرا في الاقتصاد المصرى — فإن تلك الاسـتراتيجية يجـب أن تستهدف هدفا مزدوجا ٠ وهو زيادة معدلات النمو والتشغيل الكامـل للمـوارد البشـرية وهى استراتيجية للنمو كثيفة العمل ومكوناتها الرئيسية الي قسمين :

- توسيع القاعدة الانتاجية المحلية للاقتصاد المصرى ٠
- تنمية وتطوير الموارد البشرية والاستغلال الأمثل لها[٣].

(٣) أنظـــر : مشكلة البطالة في مصر من منظور إسلامى / عبد العظيم ابراهيم أحمد ٠- القاهرة : معهد الدراسات الاسلامية ، ١٤١٢- ١٩٩١م ، ص ١٦٢ وما بعدها بتصرف ٠

٢- دور الصندوق الاجتماعى للتنمية في حل مشكلة لبطالة

تمهيد:

أنشئ الصندوق الاجتماعى للتنمية بموجب القرار الجمهورى رقم (٤٠) لعام ١٩٩٠م ، وكان ومازال من أهم أهدافه خلق فرص عمل جديدة ، للمساهمة في حل مشكلة البطالة بوجه عام وتخفيف الآثار السلبية لعملية الاصلاح الاقتصادي المصري بوجه خاص .

ولقد انتهج الصندوق الاجتماعى أسلوبا عمليا وفعالا للمساهمة في حل مشكلة البطالة ، وذلك في حدود الموارد والامكانات المتاحة له ، وباتباع نظم وأساليب متطورة تتمشى مع التوجيهات المالية الحديثة في ادارة التنمية ، وتركز علي تشجيع وتحفيز إقامة مشر وعات صغيرة جديدة وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة.

ومن هذا المنطلق فإن الصندوق الاجتماعى ينفذ برنامجا طموحا لتنمية المشروعات الصغيرة ، ويعتبر هذا البرنامج من أهم وأكبر البرامج التى يقوم الصندوق حاليا بتنفيذها في جميع محافظات ج. م . ع ، حيث مول حتى نهاية ٢٠٠٠م قيام أكثر من (١٤٣٠٠٠) مشروع صغير بحجم تمويل قدره ٢,٨ مليار جنيه ساهمت في توفير حوالى ٣٩٢٠٠٠ فرصة عمل دائمة ، ١١٧٠٠٠ فرصة عمل مؤقتة .

واذا كان الصندوق الاجتماعى للتنمية معنى بالدرجة الأولى حسب قرار انشائه بالاهتمام بذلك النوع من البطالة الناجم عن تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى ، إلا أنه استشعارا منه بالمسئولية وبتوجيه من الدولة لا يتوانى عن دراسة وتحليل ومتابعة مشكلة البطالة المصرية بوجه عام ويسعى الي توسيع قاعدة المستفيدين من برامجه وخدماته بحيث شملت بالفعل قطاعات أعرض وأوسع مما كان متصورا له عند بداية انشائه .

ويتم ذلك بالتنسيق والتعاون مع جميع المؤسسات المعنية بهذه المشكلة سواء من الوزارات أو القطاع العام أو الخاص كما يعطى اهتماما خاصا للقطاع الأهلى والمنظمات الغير حكومية لساندتها وتحفيزها للقيام بدور فعال وايجابى للمشاركة في حل مشكلة البطالة .

دور الصندوق الاجتماعى للتنمية في التخفيف من مشكلة البطالة :

إن الهدف الاستراتيجى المكلف به الصندوق الاجتماعي للتنمية هو توفير ٢٠٪ من فرص العمل المطلوبة سنويا (في الانشطة غير الزراعية) وقد تحدد ٢٠٠٠٠ فرصةعمل كل سنة هدفا اجماليا على النحو التالى :

أ- ١٠٠,٠٠٠ فرصة عمل سنويا من خلال تمويل وتنمية المشروعات والصناعات الصغيرة ٠

ب- ١٠٠,٠٠٠ فرصة عمل سنويا أخرى من خلال برنامج الصندوق الاجتماعى الأخرى والتى تشمل برامج تنمية المجتمع وتنمية الموارد البشرية وبرنامج الاشغال العامة ٠

ويحقق الصندوق الاجتماعى هذا الهدف الاستراتيجي على النحو التالي :

١- جهازتنمية المشروعات الصغيرة :

١٠٠,٠٠٠ فرصة عمل سنويا من خلال ضخ حوالى مليار جنيه مصري لتنمية المشروعات الصغيرة ٠

- يقدم الصندوق الاجتماعى لتنمية خدمات تمويل وتنمية وتطوير والترويج للمشروعات الصغيرة من خلال :

١- تمويل قيام المشروعات الصغيرة الجديدة ٠

٢- توسيع وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة ٠

٣- خدمات المعونة الفنية للمشروعات الصغيرة وتشمل التدريب ، التسويق وحل المشكلات الفنية الخاصة بالانتاجية والجودة ٠

٤- تمويل أنشطة المجمعات الصناعية والجديدة ٠

٥- تحفيز وتشجيع صغار المستثمرين وتدريبهم علي كيفية انشاء وادارة المشروعات الصغيرة ٠

٦- المساهمة في اقامة الحضانات الصناعية وحضانات رجال الأعمال لصغار المستثمرين ومراكز التنمية التكنولوجية ومراكز الأعمال الصغيرة ٠

٧- اعداد نماذج المشروعات الصغيرة الجاهزة (تم اعداد (١٢٥) نموذج مشروع صغير وجمع أكثر من (٢٥٠) نموذج مشروع من جهات مختلفة ٠

٨- دعم وتقوية وتشجيع الجهات غير الحكومية والجمعيات الأهلية علي انشاء المشروعات الصغيرة والإشراف عليها ٠

ولقد قام برنامج تنمية المشروعات الصغيرة حتى نهاية عام ٢٠٠٠ م بتمويل قيام (١٤٣,٠٠٠) مشروع صغير بحجم تمويل قدره (٢,٨) مليار جنيه ، وساهمت هذه المشروعات في توفير حوالى ٣٩٢ ألف فرصة عمل دائمة ، ١١٧ ألف فرصة عمل مؤقتة٠

٢- برنامج تنمية المجتمع ودوره في التخفيف من مشكلة البطالة :-

بالاضافة الي أهدافه الأخرى يقوم برنامج تنمية المجتمع بالمساهمة في التخفيف من مشكلة البطالة المصرية عن طريق مجموعة أدوات مختلفة يمكن تلخيصها فيا يلى:

تنمية المجتمعات المصرية الأقل نموا (الأكثر تخلفا) مما يجعل المجتمعات أكثر قابلية لاستقبال واستيعاب إقامة مشروعات صغيرة مولدة للدخل ومحققة لمزيد من فرص العمل ٠

دعم وتشجيع وتمويل المشروعات متناهية الصغر مما يؤدى الي خلق مزيد من فرص العمل وتوليد دخل اضافي للأسر الفقيرة.

٣- دعم دور المرأة وتمكينها من المساهمة في التنمية عن طريق :

ا- تشجيع ودعم الجمعيات الأهلية الشعبية الخاصة بالمرأة والتجمعات النسائية وخدمة البيئة والمجتمع ٠

ب – توفير الترويج للمشروعات الصغيرة المولدة للدخل المناسب للمرأة وظروفها الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الأقل نموا ٠

ج – تمكين المرأة من المساهمة في جميع الأنشطة التنموية التى لديها الرغبة والقدرة علي ممارستها ٠

٤- مشروعات التنمية الصحية والتى تساهم بطريق غير مباشر في توفير مزيد من فرص العمل من خلال العاملين الجدد في المراكز الصحية الجديدة التى يقيمها الصندوق الاجتماعى للتنمية بالاضافة الي صيانة القوى العاملة من خلال الرعاية الصحية المقدمة للمناطق الأقل نموا[٤] ٠

---

(٤) أنظر : دور الصندوق الاجتماعى للتنمية في حل مشكلة البطالة / حسين الجمال ٠- القاهرة : مركز صالح كامل للأقتصاد الاسلامي ، ٢٠٠٢م ، ج١ (ندوة مشكلة البطالة في ج٠ م ٠ ع

٣- جهود الاتحاد التعاونى الانتاجى في توفير فرص عمل للشباب

مع بداية حقبة التسعينات وظهور بعض الآثار السلبية المترتبة علي تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى وخاصة ما يتعلق بارتفاع معدلات البطالة في مصر نتيجة زيادة أعداد الخريجين من التخصصات المختلفة عما يحتاجه سوق العمل وانحسار دور الدولة في تشغيلهم وفقد عدد كبير من العاملين بالشركات والمؤسسات التابعة لقطاع الأعمال لوظائفهم في أعقاب الخصخصة ، اتجهت الدولة لتشجيع القطاع الخاص والتعاونى والمنظمات غير الحكومية للقيام بدور متزايد في الحد من مشكلة البطالة من خلال اقامة مشروعات انتاجية وخدمية توفر فرص عمل جديدة.

وفي اطار ذلك فقد تبنى الاتحاد التعاونى الانتاجى سياسة متكاملة تستهدف المشاركة الايجابية في معالجة مشكلة البطالة عن طريق تنظيم مجموعة من البرامج لنشر المشروعات الحرفية والصغيرة في جميع المحافظات واقامة سلسلة من مجمعات الصناعات الحرفية والصغيرة التى توفر الالآف من فرص العمل الجديدة وتساهم في توجيه الشباب نحو العمل الحر وتملك وادارة المشروعات الحرفية والصغيرة تحت مظلة التعاونيات الانتاجية وذلك علي النحو التالى :

١- برنامج نشر الصناعات الحرفية :

مع بداية عام ١٩٩٢م تبنى الاتحاد بالتعاون مع جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى وبالتنسيق مع السادة المحافظين وبتمويل من الصندوق الاجتماعى للتنمية برامج نشر الصناعات الحرفية بمحافظات مصر المختلفة للمساهمة في خلق فرص عمل جديدة للشباب وذلك عن طريق توسيع وتطوير قاعدة الصناعات الحرفية والصغيرة القائمة بما يمكنها من استيعاب عمالة جديدة وانشاء مشروعات حرفية وصغيرة جديدة لتحقيق نفس الهدف .

وقد استهدف البرنامج تحقيق الأهداف التالية :

١- إتاحة فرصة عمل لمن فقدوا أعمالهم نتيجة للمتغيرات الاقتصادية التى شهدها المجتمع .

٢- خفض معدلات البطالة خاصة بين الشباب وعلي الأخص المتعلمين منهم بكل ما ينتج عنه هذا الخفض من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية لصالح المجنمع

٣- زيادة حجم الناتج القومي لمصر بما تضيفه المشروعات المستهدفة من انتاج جديد في كثير من المجالات ٠

هذا وقد تم نشر المشروع على مستوى جميع محافظات مصر بالاضافة الي مدينة الأقصر حيث حرص علي تكثيف مستوى نشاطه وتوزيع فرص العمل المتاحة وفقا لبعض المعايير والتى تحددت فيما يلى :

أ- نسبة البطالة في المجموعات المستهدفة بالمشروع في كل محافظة ٠

ب- الثقل الاقتصادى والاجتماعى لكل محافظة ٠

ج - كثافة الورش الحرفية القائمة فعلا بكل محافظة ٠

د- مدى توافر مواقع ملائمة للتدريب الفني بالمحافظة ٠

هـ- مدى توافر الخامات اللازمة للمشروعات بالبيئة المحلية ٠

و - مدى حاجة المحافظة لأنشطة انتاجية حرفية جديدة ٠

وقد التزم البرنامج بتوفير المقومات الأساسية لنجاح المشروعات الحرفية والصغيرة ومن بينها التمويل المباشر وتبنى برامج التدريب للمستهدفين سواء في المشروعات الانتاجية القائمة أو بمراكز التدريب المتخصصة والتابعة لوحدات الادارة المحلية الي جانب تقديم المعونة الفنية لتحسين مواصفات المنتجات والترويج الاجتماعى للمشروع لاجتذاب اكبر عدد ممكن من الأفراد للآنضمام اليه واقامة مشروعاتهم الجديدة في اطاره ٠

وقد استطاع برنامج نشر الصناعات الحرفية خلال السنوات القليلة الماضية أن يساهم في اقامة عدد كبير من المشروعات والتى يبلغ عددها (٥٩٨٠) مشروعا تعاقد عليها (٦٧١٠) من الشباب الحاصلين علي مؤهلات علمية (عالي -فوق متوسط - متوسط) بجميع أنحاء مصر ٠

٢- المشروع التعاونى لتدريب وتأهيل المرأة حرفيا :

يـتم تنفيذ المشروع حاليا بالتعاون بين الاتحاد التعاونى الانتاجى وبرنامج الخليج العربـي لـدعم مـنظمات الأمـم المتحدة الانمائية ، بحيث يتولى البرنامج تدبير التمويل اللازم بينما يتولى الاتحاد مسئولية ادارة المشروع وتوجيهه ٠

ويسـتهدف المشـروع تـدريب وتأهـيل وتشـغيل المـرأة في مـناطق عمـل الجمعـيات التعاونية الانتاجية وذلك في أعمال وأنشطة حرفية انتاجية مولدة للدخل بما يساهم في تـوفير فـرص العمـل المناسـبة لهـا ويـؤدى الى رفـع مسـتواها الاقتصـادي والاجتماعي وتحسين مستوى معيشة اسرتها فضلا عن تحقيق زيادة في قيمة الناتج القومى ٠

ويوفر المشروع عمليات التدريب اللازمة التى تؤهل المرأة للقيام بالأنشطة الانتاجية وخاصـة في مجـالات الخـياطة والتفصيل والملابس الجاهزة والصناعات البيئية واتاحة التمويل اللازم وتقديم المعونة الفنية والادارية والخدمات التسويقية التى تحتاجـها تلك المشروعات بما يمكنها من الاستمرار وتطوير وتحديث انشطتها ٠

وقد استطاع المشروع من خلال مرحلته الأولى أن يوفر عددا من فرص العمل المنتجة للمرأة وذلك من خلال قريتين هما :

أ- قرية كرداسة كممثلة لمحافظة الجيزة (أول محافظات الوجه القبلي)٠
ب- قرية شلقان كممثلة لمحافظة القليوبية (أول محافظات الوجه البحري).

وقد تم تكوين فرق بحثية لوضع تصور مبدئى حول مشاكل القرية وتحديد أساليب حلها وذلك بالتعاون بين المشروع وجهاز بناء وتنمية القرية المصريةوجامعة عين شمس وذلك في المحاور التالية :

التنمية البشرية – الخدمات البيئية – البنية الأساسية – التنمية العمرانية .

هـذا ويـتم حالـيا اتخـاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ المشروع بقرية شموت بمحافظة القليوبية ٠

٣- مجمع مبارك للتعاون الانتاجي بالعاشر من رمضان :

يقع المشروع بالقرب من المدخل الرئيسى لمدينة العاشر من رمضان من ناحية طريق بلبـيس علـى مسـاحة مايقـرب مـن أربعـين ألف متر مربع ، ويستهدف إقامة مجمع المشـروعات الحـرفية والصـغيرة المغذيـة والمكملـة لـتوفير الأجـزاء ومسـتلزمات الانتاج

للمصانع الكبيرة بالمدينة بما يساهم في توفير عدد ثلاثة آلاف فرصة عمل جديدة للشباب ٠

ويضم المجمع في مرحلتيه الأولى والثانية ما يلى :

١- مبنى الورش ويضم :

عدد ١٥٤ وحدة صناعية مساحة ٨٥م ٠

عدد ٧٦ وحدة صناعية مساحة ٥٠ م ٠

٢- مبنى المحلات و المكاتب ويضم :

عدد ١٦ محل مساحة ٢٠م ٠

عدد ١٦ مكتب مساحة ٣٠،٥ م ٠

٣- مبنى الجمعية ويضم :

- دور أول ويستخدم كمعرض دائم لمنتجات الورش الحرفية والمصانع الصغيرة
- دور ثانى ويستخدم كأدارة للجمعية ٠
- دور ثالث ويقام به مركز تعاونى متطور ٠

ومع بداية العام الحالى قام الأستاذ الدكتور / عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء خلال زيارته لمدينة العاشر من رمضان بتوزيع نماذج من عقود التخصيص على الشباب من أعضاء الجمعية المنفذة للمشروع ٠

٤- مدينة مبارك للتعاون الانتاجى بمحافظة بورسعيد :

تقع عند مدخل كوبرى الرسوة بمحافظة بورسعيد على مساحة حوالي خمسة عشر ألف متر مربع وتقوم بتنفيذها الجمعية التعاونية الانتاجية للصناعات المعدنية والهندسية ببور سعيد ٠

ويستهدف المشروع إقامة مجمعين يضمان عدد أربعين ورشة حرفية ومصنع صغير يعملون في أنشطة متنوعة منها :

تصنيع قطع غيار السيارات — انتاج معدات الصيد — انتاج الأبواب والشبابيك والأثاث والألمنيوم — انتاج عدد والآت بالتعاون مع ايطاليا — تصنيع كريتال وشبك

ممدد — تصنيع لوحات توزيع كهرباء — انتاج كشافات اضاءة — انتاج أحذية ومصنوعات جلدية — انتاج ملابس جاهزة — سباكة معادن — طلاء معادن بالكهرباء٠

هذا ويوفر المشروع من خلال جميع وحداته الصناعية وورشه الحرفية ما يقرب من (١٠٠٠) فرصة عمل متدرجة المهارة ٠

وقد تم حتى الآن افتتاح ثلاثة عشر مشروعا جديدا ساهموا في توفير عدد كبير من العمالة في مختلف التخصصات ، كما يتم حاليا الانتهاء من استكمال الانشاءات الخاصة بعدد (٢٧) ورشة ومصنع وتجهيزهم بالمعدات والآلات تمهيدا لافتتاحهم خلال العام الحالي ٠

٥- تشجيع الأعضاء التعاونيين على اقامة مشروعات انتاجية جديدة :

يضم الاتحاد في مقدمة اهتماماته تشجيع أعضاء الجمعيات التعاوتية الانتاجية التابعة له على إقامة مشروعات انتاجية جديدة من خلال الاستفادة من اتفاقيات التعاون المشترك التى يعقدها الاتحاد مع العديد من المنظمات الدولية المثيلة له ٠

وفي هذا الإطار فقد تم انشاء مشروعين هما :

- مشروع انتاج اسطوانات البوتاجاز بالسادس من اكتوبر ، والذى يستخدم أحدث التقنيات الحديثة في الآلات والمعدات وأجهزة ومعامل الاختبار من خلال التعاون المشترك مع الشركات الصينية المتخصصة ، ويوفر عدد (٢٥٠) فرصة عمل لعدد من التخصصات الفنية والعمالة المدربة الي جانب عدد (١٠٠) فرصة عمل للشباب في مجالات الادارة والتوزيع والتسويق وغيرها٠

- مشروع انتاج سيارات ومعدات النظافة بمدينة طنطا والذى يستهدف انتاج سيارات الكنس الآلي ومعدات النظافة وخدمة البيئة بالاستفادة من الخبرة الصينية في هذا المجال ويوفر عمالة مباشرة (١٢٥) فرد الي جانب اعتماده علي بعض الأجزاء المعدنية التى تنتجها وتوردها (٤٠) ورشة حرفية منتشرة بمراكز وقرى محافظة الغربية والمحافظات المجاورة لها بما تضمه من أعداد كبيرة من العمالة الحرفية تقدر بحوالى (٣٠٠) من شباب الحرفيين[٥] ٠

(٥) أنظر : دور أجهزة الحكم المحلى في اتاحة فرص العمل للشباب من خلال المشروعات الحرفية الصغيرة / محمد حسن السباعى ٠– القاهرة : مركز صالح كامل ، ٢٠٠١م ، ج١ (ندوة البطالة في ج٠م

٦-المشروعات المستقبلية للأتحاد ودورها في توفير فرص عمل الشباب :

يتطلع الأتحاد التعاونى الانتاجى خلال المرحلة القادمة الي بذل المزيد من الجهود لتوفير فرص عمل جديدة متنوعة تساهم في الحد من مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل جديدة للشباب من خلال الاعداد لتنفيذ عدد من المشروعات التى تحقق هذا الهدف والتى تتمثل في ما يلى :

١- مشروع توفير مائة ألف فرصة عمل جديدة :

يقوم الاتحاد بتنفيذ مشروع متكامل لتوفير (١٠٠) ألف فرصة عمل للشباب من كافة المحافظات خلال الفترة من ١/٧/ ٢٠٠١م حتى ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٢م فور اعتمادالحكومة التكلفة التقديرية اللازمة للمشروع وذلك عن طريق :

أولا : توسيع وتطوير الورش الحرفية القائمة والمملوكة لأعضاءالجمعيات التابعة للإتحاد بما يضيف فرص عمل جديدة بها من خلال توفير القروض الميسرة لها ٠

ثانيا : تشجيع الشباب على اقامة مشروعات جديدة تستوعب كل منها عددا من العمالة الجديدة من خلال توفير القروض الميسرة لها والدعم الفنى والتسويقى بشرط أن يكون للشاب خبرة مناسبة في مجال النشاط وأن يمتلك المكان الملائم لاقامة المشروع ٠

مجالات المشروعات الحرفية والصغيرة التى يستهدفها المشروع :

الأثاث – المنتجات الجلدية – النسيج والتريكو – الملابس الجاهزة – المعادن – الرخام والألبستر- منتجات غذائية – استخلاص الزيوت والعطور – الصابون والمنظفات – انتاج الحرير الطبيعي – الأدوات المنزلية من الألمنيوم والأستانلس – النجف – معدات النظافة – أدوات كهربائية – أسلاك ودوائر الكترونية – الاكسسورات الخاصة بالاحذية والاثاث – المسامير بأنواعها – مستلزمات التعبئة والتغليف – منتجات سياحية – تجميع مكونات الحاسب الآلي – تركيب شبكات الحاسب الآلي – صيانة البرمجيات ٠٠٠ إلخ ٠

الخدمات التى يوفرها المشروع للمستفيدين :

١. **التمويل :**

سواء لتوسيع وتطوير المشروعات القائمة او المساعدة في اقامة مشروعات جديدة وذلك بتيسرات تتعلق بفترة السماح وسعر الفائدة المنخفض ، ويتم تحديد قيمة القرض لكافة الحالات طبقا لعدد فرص العمل الجديد التى يتيحها المشروع للشباب ٠

٢. التدريب :

سواء للعمالة الجديدة يتم إلحاقها بالمشروعات القائمة لتأهيلها على نوعية النشاط الانتاجي الذى تم تحديدة وفقا لرغبتها أو لاصحاب المشروعات القائمة لزيادة قدرتهم علـى الاسـتجابة لمتطلـبات التوسع والتطوير بالاضافة الى الشباب اصحاب المشروعات الجديدة ٠

٣- المعونة الفنية :

عـن طـريق تـوفير دراسـات الجـدوى واعـداد بحـوث التطويـر وتوعـية أصـحاب المشروعات باستخدام الخامات ومستلزمات الانتاج ألغير ملوثة للبيئة وترشيد استخدام الطاقـة واتـباع وسـائل الأمـن الصـناعي وكيفـية تقييم المنتج ووسائل الارتقاء بمستوى الجودة ٠

٤- تسويق المنتجات :

وذلـك عـن طـريق مسـاعدة أصـحاب المشروعات على تسويق منتجاتهم من خلال تـزويدهم بالمعلـومات التسويقية واقامة المعارض الداخلية بجميع المحافظات والمشاركة في المعارض الخارجية ٠

٢- مشروع إقامة مدينة حرفية بمحافظة القاهرة :

يستهدف المشـروع المقـترح إقامـة مدينة تعاونية حرفية متكاملة في نطاق محافظة القاهـرة على مساحة ٣٠٠ فدان قابلة للتوسع بغرض تجميع الورش الحرفية والمصانع الصغيرة القائمة وتنشيطها واتاحـة الفرصة امام اقامة مشروعات حرفية وصغيرة جديدة توفـر الآلاف مـن فـرص العمل الجديدة للشباب وبما يساعد على إقامة تجمع عمرانى جديد يحقق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ٠

وتتكون المدينة الحرفية من المناطق التالية :

(١) المنطقة الصناعية :

ويخصص لها ٥٠٪ من المساحة الكلية للأرض وتضم مايلى :

١- عدد من المجمعات الصناعية المتكررة التى تضم الورش الحرفية والمصانع الصغيرة المتماثلة من حيث النشاط ٠

٢- مركز تدريب فني متطور على الحرف المختلفة ٠

٣- ثلاثة مراكز خدمة وصيانة للآلات والمعدات الموجودة بالمجمعات الحرفية ٠

٤- مركز تصميمات صناعية بالتعاون مع ايطاليا ٠

٥- مستودعات لبيع الخامات ومستلزمات الانتاج ٠

المنطقة الخدمية :

ويخصص لها ٢٥% من المساحة الكلية للأرض وتضم :

١- منطقة تجارية لها معارض لتسويق المنتجات الحرفية + منافذ تعاونية واستهلاكية + بعض محلات الخدمات ٠

٢- أربعة مدارس (ابتدائى واعدادى وثانوى ومعهد أزهرى)٠

٣- مسجد وكنيسة ٠

٤- نقطة شرطة ومركز للأطفاء ووحدة اسعاف ٠

٥- مستشفى حكومى ٠

٦- نادى رياضى واجتماعى ٠

٧- مركز ثقافة للطفل وحضانة ٠

٨- دار عرض سينمائى ومسرح ٠

٩- مجموعة من الحدائق العامة ٠

١٠- أى أنشطة أخرى يمكن اضافتها ٠

المنطقة السكنية :

يتم اقامتها خارج نطاق المنطقة الصناعية وتخصص للعاملين بالمدينة وأصحاب الورش وذلك على مساحة ٢٥٪ من المساحة الكلية وتضم :

١- مجموعة من المجمعات السكنية المتكررة التى تحتوى على وحدات مختلفة من حيث المساحة ٠

٢- مناطق ومساحات خضراء ٠

٣- مشروع إقامة مدينة حرفية بمحافظة الجيزة ٠

يستهدف المشروع اقامة مدينة حرفية بمحافظة الجيزة لتجميع كافة الورش والأنشطة الحرفية المنتشرة بها بأحد المواقع المناسبة وذلك على مساحة مائتى فدان قابلة للتوسع وانشاء مشروعات البنية الأساسية اللازمة لها ، واقامة منطقة سياحية تجارية تضم مجموعة من الورش الخاصة بالصناعات الحرفية التى تحمل الموروث الثقافى والحضارى المصرى وتتفق مع الطبيعة السياحية للمحافظة وتساهم في توفير فرص عمل جديدة لأبنائها ٠

ومن المنتظر أن يتم تشكيل مجلس ادارة المدينة برئاسة المحافظ وعضوية ممثلى الاتحاد التعاونى الانتاجى وبعض الخبراء والمتخصصين فى مجالات التنمية والادارة المحلية وممثلى الوزارات الخدمية المعنية بحيث يتولى المجلس وضع السياسة العامة للمدينة واقتراح الأنشطة والخدمات التى تضمها الورش الحرفية التى تقام بها والإشراف على اعداد دراسة الجدوى الخاصة بالمدينة الى جانب التنسيق مع الأجهزة والهيئات للحصول على الموافقات والتراخيص الخاصة بها ووضع القواعد المنظمة لتوزيع المساحات على الأنشطة المختلفة واقتراح الضوابط التى تكفل عدم السماح بالتنازل عن تلك المساحات للغير سواء عن طريق البيع أو الايجار حتى لا تصبح المدينة سوقا للمضاربة على الأراضى ٠

كما يتم حاليا اتخاد الخطوات اللازمة لتشكيل جهاز تنفيدى للمدينة يتولى حصر الورش الحرفية والمصانع الصغيرة القائمة بأحياء وقرى ومراكز المحافظة تمهيدا لنقلها الى جانب تلقى رغبات الشباب المتعلقة بتخصيص مساحات لهم لاقامة مشروعات حرفية وصغيرة ومن المنتظر أن يتم تخصيص ١٠٪ من المساحة الكلية للمدينة للاتحاد التعاونى الانتاجى لاقامة أنشطة ومشروعات قومية عليها تختص بتوفير التدريب التعاونى والحرفي واتاحة المعلومات والدعم المؤسسى والفنى وغير ذلك من خدمات تؤدى الى تطوير القطاع الحرفى بوجه عام ٠

٤- التوسع في مشروعات احياء الحرف التراثية :

يستهدف المشروع الذى يتم تنفيده حاليا بمحافظة القاهرة وتحت اشراف وزارة التنمية المحلية تدريب مجموعة من الشباب على الحرف التراثية من خلال الحاقهم

بالورش الحرفية المملوكة لأعضاء الجمعية التعاونية الانتاجية لمنتجات خان الخليلى وتدريبهم عمليا على مختلف الأنشطة التراثية لاكسابهم مهارات جديدة بما يفتح المجال أمامهم للعمل في تلك الأنشطة فيما بعد ويؤدى الى الحفاظ على مختلف الحرف التى تحمل الموروث الثقافى المصرى وتلقى رواجا بالسوقين المحلى والخارجى.

ويتطلع الاتحاد التعاونى الانتاجى بالتعاون مع جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجي وبمساندة السيد اللواء / مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية الي التوسع فى هذا المشروع عن طريق توفير التمويل اللازم له من خلال الصندوق الاجتماعى للتنمية[٦] .

---

(٦) أنظـر : دور أجهـزة الحكم المحلى في اتاحة فرص العمل للشباب من خلال المشروعات الحرفية والصغيرة / محمد حسن السباعى .- القاهرة : مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، ٢٠٠١م ، ج١ (ندوة مشكلة البطالة في ج٠م٠ ع) ٠

٤- جذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج

تقدر أموال المصريين العاملين بالخارج بحوالى ٥٠ مليار دولار أمريكى ، والأموال العربية التى بالخارج بحوالى ٤٠٠ مليار دولار أمريكي.

لذا يطالب الباحث بضرورة اتخاد الخطوات الضرورية واللازمة للعمل على جذب هذه الأموال لإستثمارها في مصر ويتطلب ذلك عدة امور أساسية فى هذا المجال أهمها إيجاد فرص حقيقية للاستثمار والاستقرار ، فمصر غنية بفرص الاستثمار المجدى ، فهى تتمتع بسوق كبيرة قوامه أكثر من ٦٠ مليون مستهلك وبامكانيات بشرية كبيرة قوامها حوالى ١٥ مليون من القوى العاملة الماهرة ونصف الماهرة ، وتتمتع بموقعها الجغرافى والسياسي الفريد ، ويتوفر بها امكانيات ثقافية ، قلما توجد فى دولة من دول الشرق الأوسط .

١- توافر بنية أساسية لا بأس بها وقاعدة صناعية وزراعية في مصر .

فهذان العاملان يجعلان مصر منطقة جاذبة للاستثمار بها ، ومناخ خصب لجذب الأموال المصرية والعربية التى بالخارج - لذا يجب ازالة كل العقبات التى تعترض طريق المستثمر المصرى والعربى والعمل على ازالة وسائل التعقيد البيروقراطى والتى تؤدى الى هروب ونفور أصحاب رؤوس الأموال المصرية والعربية عن تلاستثمار فى مصر .

أولا : أهمية مدخرات المصريين العاملين بالخارج وأسباب الأهتمام بها :

١- كبيرة الحجم فى بلد نام يعانى معاناة حقيقية من ندرة النقد الأجنبى حيث يقدر بحوالى ٥٠ مليار دولار امريكى .

٢- مكلفة للاقتصاد المصرى الذى يخسر في مقابلها انتاجية هؤلاء العاملين بعد أن تتحمل تكاليف تعليمهم وتدريبهم .

٣- ذات تأثير على نموالقوة الشرائية وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية .

٤- مورد مؤقت مرهون بالتطورات السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الاوسط .

ثانيا : الآثار السلبية لهجرة العمالة المصرية :

١- حرمان الاقتصاد القومي من انتاجية العمالة الماهرة ٠

٢- تكاليف تعليم وتدريب هذه العمالة حيث يتم هجرة العمالة الفنية الماهرة والتى ينفق على تدريبها تكاليف مرتفعة ٠

٣- نقص العمالة الفنية فى مصر وارتفاع أجورها مما يؤثر على تكاليف الانتاج٠

٤- توجيه معظم المدخرات الى المضاربة على الأراضى والعقارات مما يؤدى الى ارتفاع اسعارها وبالتالى ارتفاع القيمة الايجارية للوحدات السكنية ٠

٥- زيادة القوة الشرائية واستهلاك عائلات العاملين بالخارج بنمط مختلف عن الاستهلاك الخاص بباقي العائلات الأخرى ٠

٦- نقل أنماط جديدة للاستهلاك الى باقى أفراد الشعب ٠

٧- تناقص المساحات المنزرعة بسبب تزايد الامتداد العمرانى لأبناء الريف على الأراضى الزراعية حيث تمثل مدخرات المصريين العاملين بالخارج أحد العوامل الرئيسية لهدا الامتداد ٠

٨- استخدام جانب من هذه المدخرات عن طريق السوق الحرة ، تمويل تهريب رؤوس الأموال المصرية.

٩- زيادة كمية وسائل الدفع بمعدلات كبيرة نتيجة للنمو الملحوظ فى ودائع الأفراد بالعملات الحرة ٠

١٠-احتمال تعرض العمالة المصرية للاستغناء عنها فجائيا ،وهو أمر يؤدى في حالة حدوثه الي آثار سلبية علي الاقتصاد القومى في الاجل المتوسط -وقد حدث ذلك بأن أستغنت دول النفط خلال عامى ١٩٨٧، ١٩٨٨ عن عدد كبير من العمالة الموجودة بها على اثر انخفاض اسعار البترول ، ثم استغنت عن عدد أكبر من العمالة الموجودة بها بعد احتلال العراق للكويت عام ١٩٩١ وحرب الخليج ، وبالتالى أثر ذلك على الاقتصاد المصري مما أدى الي تزايد مشكلة البطالة والتى تعانى منها مصر حاليا .

وبالرغم من الآثار السلبية سالفة الذكر إلا أنه توجد منافع من هجرة العمالة المصرية للخارج خلاف العائد من النقد الأجنبى ونذكر منها :

١ – التخفيف من حدة مشكلة البطالة المقنعة والسافرة والتى يتميز بها المجتمع المصرى فى بعض المهن والتخصصات .

٢- تحسين معدل الادخار لدى البعض .

٣- تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات .

٤- نقل بعض أوجه التكنولوجيا الى مصر .

٥- تمتع بعض أبناء المصريين العاملين بالخارج بالتعليم المجانى في المدارس والجامعات بالدول المضيفة .

٦- اتاحة الفرص لبعض المصريين من العاملين بالخارج لمزيد من التدريب والتعليم في المجالات التى يعملون بها في الخارج ، بالاضافة الى انخفاض الاستهلاك محليا من الضروريات بسبب خروج العاملين المصريين ومن يصاحبهم من افراد عائلاتهم في الخارج طول مدة اقامتهم بالخارج فيما عدا فترات الاجازات التى يقضونها في مصر .

وعلى ضوء هذه الآثار المصريين العاملين بالخارج بالحد من اتفاقهم وتحفيزهم على دلك عن طريق توفير فرص استثمارية مغرية امام كل منهم داخل وطنهم مصر.

٧- انشاء شركات للمقاولات مصرية أو مشتركة للعمل بمصر أو بالدول العربية الشقيقة المجاورة تقوم باستخدام عمالة مصرية في مواقع العمل سواء داخل مصر أو في هذه الدول وفى هذه الحالة يمكن أن تسهم في الحد من تفاقم مشكلة البطالة سواء السافرة منها أو المقنعة حيث يتم ايجاد فرص عمل حقيقية للعمل في هذه الشركات.

٨- التوسع في مراكز التدريب التحويلى للعمل على توفير العمالة الفنبة المدربة بما يتفق مع الاحتياطات للعمل بهذه الشركات وغيرها .

٩- تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج من خلال اتفاقيات دولية ثنائية كلما أمكن ذلك بحيث تكفل خفظ كرامة وحقوق المواطن المصرى.

ثالثا :وسائل تشجيع الاستثمار العربى في مصر :

من الحقائق المسلم بها أن رؤوس الأموال العربية ترحب في الوقت الحاضر بالاستثمار في مصر لعدة أسباب هى :

١- إن هذه الأموال أصبحت من الضخامة حيث تقدر بمبلغ ٤٠٠ مليار دولار

أمريكـى بحـيث أصبح اصحابها يرغبون في توزيع أموالهم على عدة مناطق للاستثمار لتحقيق التوازن حيث أنهم يرغبون في توزيع الاموال على أنواع الاستخدام المختلفة من الابـداع الحـر بالبـنوك الدولـية لقـاء العا ئد أم من الاكتتاب أو الاسهام في مشروعات قائمـة بالفعـل ومثمـرة بحكـم نـتائجها أو بانشاء المشروعات الاقتصادية مقابل ماتدره عليهم من ارباح وفيرة.

٢- ان الاستثمار فى مصر يتحقق به الأمن والاستقرار والعائد المجزي بالاضافة الى رأس المـال الأصـلى وهـذا لايتوافـر في مـناطق أجنبـية أخـرى فمثلا نجد أن الولايات المـتحدة الامـريكية خفضت قيمة الدولار مرتين بحوالى ٢٠٪ بسبب المضاربات الدولية علـي الدولار، وفي اليابان طالبوا في ابريل سنة ١٩٧٤ بزيادة الأجور بنسبة ٣٠ ٪لمواجهة الارتفاع الفاحش في الاسعار(٧)

٣- ان الاسـتثمارات في الـدول الـربية الأخـرى لا تصـادف مجـالات واسـعة تستوعباستثمار الأموال المحلية بها فضلا عن عدم توافر العمالة والخبرات الفنية .

٤- ان الاسـتثمار في مصـر يعمـل علـي الارتقاء بالمستوى الاقتصادى بها و بالتالى فـى الـبلاد العـربية الأخـري حـيث أن هـده الاسـتثمارات سـوف تبحث عن العمالة المصرية والعربية والخبرات الفنية وتنهض بالتجارة الخارجية بين مصر والدول العربية

وفيما يلى وسائل تشجيع تمويل رؤوس الأموال العربية :

١-فـتح المجـالات الواسـعة لاسـتخدام الأمـوال العربية حيث ان هذه المجالات عديـدة ومتـنوعة فهـى تـتوقف علـى ظـروف اصـحاب الاموال ورغباتهم ، فمنهم من يـبحث عـن توظيـف مأمـون لأمـواله بمعنـى المشـاركة في انشـاء المشروعات عن طريق المسـاهمة ، وهـذا يسـتدعى إقامـتها عـن طـريق طرح الأسهم بالاكتتاب العام في مصر والدول العربيـة .

إن إنشـــاءهذه المشـــروعات يجب أن يتم بعد دراسة تتوافر فيها أهمية المشروع وملائمته لاقتصاديات الدولة ومثل هذه المشروعات سوف تدر حوافز كبيرة للاستثمار لدى المواطنين المحليين والعرب وفريق آخر يتكون من مستثمرين توافرت فيهم القدرة

(٨)انظر : آفاق جديدة للتنمية- مجلة الجمعية العربية للإدارة العامة، ديسمبر ١٩٧٥م، ص٢٧٠٠.

والموهبة على انشاء المشروعات الكبيرة ويعدون بأنفسهم دراسة جدواها.

وفي هذا المجال يطالب الباحث الدولة العمل على تذليل كل العقبات والاجراءات لتشجيع هؤلاء المستثمرين على اقامة مشروعاتهم داخل مصر وذلك بمساعدتهم على تخير الأماكن المناسبة لإقامة هذه المشروعات وتوفير احتياجاتها من البنية الأساسية وشبكات الكهرباء ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والطرق ...إلخ .

٢- إنشاء جهاز للتخطيط الاقتصادى على مستوى الدول العربية -حيث بدأت الدول العربية تأخذ بنظام التخطيط كأسلوب للتنمية الاقتصادية ، وهذا النظام أصبح لاغنى عنه لتكوين نواة لقيام التكامل الاقتصاد بين الدول العربية حيث أن عناصر قيامه متوافرة في الدول العربية والتى تزخر بالمواد الأولية اللازمة للصناعة والحاصلات الزراعية والحيوانية ومولدات الطاقة من البترول والكهرباء ، ثم من العمالة الفنية والكفايات الادارية وكذلك رؤوس الأموال فكل هذه العناصر اذا تضافرت لكانت كافية لإقامة تكتل إقتصادى يتضاءل بجانبه أى تكتل إقتصادى دولى وبالتالى يمكن عن طريق القضاء على مشكلة البطالة في مصر عن طريق فتح سوق العمل فى هذه البلاد واقامة المشروعات الاستثمارية بها وقيام مكونات التكامل الاقتصادى.

٣- انشاء فروع للبنوك الاسلامية في الوطن العربى وتعميمها حيث تستهدف توظيف الأموال من خلال عدة صور أهمها :

أ- إنشاء مشروعات مباشرة .

ب- إنشاء مشروعات بالاشتراك مع الغير .

ج -التمويل بالمشاركة (أو الاقراض).

د -التمويل بالمرابحة .

هـ- الاتجار المباشر.

و- بيع السلم كأحد أشكال البيوع الشرعية[٨].

---

(٩) أنظر :مشكلة البطالة في مصر من منظور إسلامى /عبد العظيم ابراهيم أحمد -0القاهرة معهد الدراسات الاسلامية أ ١٤١٢-١٩٩١، ص ١٧٦.

الفصل السادس

التكافل الشعبى لمواجهة البطالة

تأسيس أول جمعية تحقق التكافل الشعبى لمواجهة البطالة

تبدأ صفحة "اهتمامات الناس " بجريدة الأهرام من اليوم الأجراءات العملية لتأسيس أول جمعية أهلية تتبنى تحقيق "التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة. " باعتبار الجهد المدنى من أهم الأدوار المطلوبة الى جانب جهد "حكومة الحزب الوطنى الديقراطى " فى التخفيف من حدة التأثيرات الاجتماعية والامنية البالغة الخطر لمشكلة المشاكل :البطالة التى يعانيها أبناؤنا من الخريجين.

وقد أيد شيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية الدعوة ، واعتبر مساندة الشباب الذى ينتظر فرصة العمل واجبا دينيا ملزما يأتى على رأس أبواب الزكاة ، كما رحب كل الترحاب بالمشاركة فى مهام اللجنة التأسيسية التى ستحدد مسار اداء هذا العمل الاجتماعى والإنسانى، وتجهيز الأوراق القانونية اللازمة لإشهار الجمعية.

رؤساء وزارات سابقون ، ورؤساء أحزاب ، ورجال أعمال ، حددوا على الفور اسهاماتهم المادية الأولى لمساندة الجمعية والتى اقتربت من المليون جنيه.

١- فى رؤية أئمة الدين الإسلامى والمسيحي :

شيخ الأزهر :

التخفيف على الخريجين من انتظار العمل على رأس أبواب الزكاة

عن الرؤية الدينية بداية لقيام التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة ، الى ان تتاح فرص مباشرة العمل ، قال الإمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر: لاشك أن مثل هذا التكافل الشعبى الذى يغنى عن السؤال من أفضل الأعمال التى يتقرب بها الانسان الى خالقه بدليل قوله تعالى: وتعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الأثم والعدوان.

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم " من يسر على معسر يسر الله عليه فى الدنيا

والآخرة ، والله في عون العبد مادام العبد فى عون أخيه ".

وإنما قلنا بهذا لأن البطالة اذا انتشرت فى أمة كان ضررها كبيرا ، ومفاسدها خطيرة فقد جرت العادة أن من لا يجد عملا يغنيه فإنه يتجه الى ما يضر نفسه ويضر غيره ومادام مايعطيه الإنسان يكون لمحتاج ، فهذا على رأس أبواب الزكاة .

بابا الأقباط :هذه دعوة نبيلة تسهم فى حل مشكلة البطالة التى تصيب الشباب

بالاحباط قال قداسة البابا شنودة الثالث بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية :

من الوسائل النافعة للقضاء على البطالة :إيجاد فرص للعمل ، وتشجيع الشباب على الإنتاج بدلا من التركيز على التوظف ، على أن ينتج ما يحتاج اليه المجتمع وبطريقة متقنة ، وسعر معتدل ، مع فتح أبواب التسويق.

ويساعد على هذا الإرشاد الانتاجى والتدريب المهنى والتمويل اللازم للمشروعات الصغيرة وللأسر المنتجة ، ومساهمتكم فى هذا عمل نبيل تشكرون عليه في حل مشكلة البطالة التى تصيب الشباب بالاحباط وربما تقوده الى الانحراف.

مفتى الجمهورية :هذه المشاركة واجب دينى ملزم :

وقال فضيلة الدكتور أحمد الطيب مفتى الديار المصرية الذى تعهد بأن يكون دائما الى جانب "التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة "لاداء طريقه الدينى فى آداء رسالته الإنسانية .

١-اهم ابعاد الدعوة :

ضمانات للاستمرارية وأولويات للتعامل ومراقب للحسابات وخصم من الضرائب :

وتتركز توجهات العمل القومى لجمعية التكافل الاجتماعى فى مواجهة البطالة والتى سوف تعقد الجمعية التأسيسية لها خلال أيام بعد أن رحبت أطراف عديدة مهمة وفوزه فى الانضمام إليها فى ثلاثة توجهات :

الأول :تقديم معونات مادية شهرية تتراوح بين ٦٠-٨٠ جنيها شهريا لمن يعانون البطالة من الخريجين طبقا لمدى الحاجة ، وقدم الحالة ، وحجم الأسرة المعيلة ، وأيضا فى حدود الضوابط المحددة التى سوف تعلن لاحقا بعد اتفاق الجمعية التأسيسية عليها ، ومن أهمها بالطبع عدم الحصول من قبل على أية فرصة عمل سابقة.

الثانى: تأسيس مشروعات انتاجية وخدمية صغيرة لتعمل بها مجموعات من الخريجين وتتكسب من ربحها.

والثالث :السعى الى إيجاد فرص عمل بالانشطة المختلفة الحكومية والخاصة والتعاونية لايجاد مصدر دخل شهرى للخريجين الذين تشتد حالتهم لذلك .

وحتى يتحقق ضبط الآداء فى الاتجاهات الثلاثة وتتجسد الشفافية االكاملة في جميع التعاملات المادية للتكافل الشعبى سواء في تلقى المعونات المالية أو فى انفاقها ، رحب المستشار جودت الملط رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات بايفاد مراجع حسابات الى جمعية التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة بعد استكمال الشكل القانونى لها قائلا :ان مثل هذا الاسهام مع الدولة ، فى تفريج أزمة البطالة أ أمر مستحب مادام يتحقق ويؤدى رسالته الانسانية فى انضباط كامل .

والتبرعات للدعوة كما أوضح الدكتور مدحت حسانين وزير المالية تخصم من الوعاء الضريبي فى حدود أحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩١م.

٢- من رؤساء الوزارات :

الدكتور عبد العزيز حجازى :

قال :الدعوة تقوم على فكرة طيبة ومن المهم أن نتفق بداية على حجم البطالة فى مصر حيث أننا لانزال نختلف حول الرقم الحقيقي لها ، ومن الضرورى قيام الجمعيات الأهلية كما تطرح الدعوة مع تبرع رجال الأعمال باداء دور أساسى فى مثل هده المواجهة القومية

لمشكلة البطالة الخطيرة بجميع أبعادها المتعددة والمؤثرة فى كيان المجتمع.

الدكتور عاطف صدقى:

أبدى ارتياحه لقيام هذا التكاتف قائلا أنه يتم عن ادراك القطاع المدنى لدوره الى جانب الدولة فى التصدى للمشكلات القائمة ووعد بأن يكون فى عون الجمعية ، كلما احتاجت الى رأيه أو مشورته .

الدكتور على لطفى :

رحب بالفكرة قائلا مشكلة البطالة في أي بلد امر خطير لتأثيراتها السيئة اقتصاديا وانتاجيا وأمنيا ، وبالأخص عندما تشمل المتعلمين فى بلد مثل مصر لا يوجد به تأمين بطالة ، كما انه يعانى أعلى نسبة فى العالم للتشغيل الحكومى إذ يخدم ال ٦٨ مليون مواطن ٥ مليون موظف ، كما تعانى أعلى نسبة بطالة بين خريجى التجارة فى حين يدرس أكثر الجامعيين في التجارة ، ومن هنا يصبح الخريجون العاطلون عرضة أكثر للاستقطاب الى عمليات الارهاب وتجارة الممنوعات.

٣- من رؤساء الأحزاب :

وفى استجابة رؤساء الأحزاب الواسعة للمشاركة في اللجنة التأسيسية لجمعية

"التكافل الاجتماعى لمواجهة البطالة"

نعمان جمعة :رئيس حزب الوفد :

قال : مثل هذه الدعوة ضرورة ملحة الآن ، لأن الحكومة وحدها لا تستطيع حل مثل هذه المشكلات المستعصية على الحل مما يجعل إسهام القطاع الشعبى في مواجهة البطالة التى تمثل أخطر مشكلة تواجه المجتمع المصرى أمرا حتميا يحقق الأمن الاجتماعى الذى يشكل ضرورة لطمأنة رأس المال ودفع الاستثمار.

خالد محيى الدين :رئيس حزب التجمع :

قال :اذا كنا نضع ١٨٪ من الدخل القومى فى الاستثمارات ، فاننا لا يزعجنا أكثر من مأساة البطالة ، التى تجعل خريجا يبلغ الثلاثين من عمره لايعمل ولايتزوج

، ويتعـرض لاسـتقطابات بالغـة الخطـر ، لهـذا لابد من مواجهة ذلك بالجهد المدنى المسـاند لجهـد الحكـومة حتى يمكن التخفيف من حدة هذه المشكلة وتأثيراتها البالغة الخطر.

ضياء الدين داود :رئيس الحزب الناصرى :

طالب بضرورة أن تتبع جمعية "التكافل الشعبى لمواجهة البطالة "الوسائل الكفيلة بالنجاح في تصديها لأخطر مشاكلنا الاجتماعية والانسانية والامنية قائلا :

أطلـبوا من وزارة الداخلية إحصاء بالجرائم الخطيرة خلال ال ٣ سنوات الأخيرة سـتجدون أن أكثـرها ارتكـبها خـريجون عاطلـون ، ومن بينهم ١١قاموا بقطع الطريق بجوار ترعة السلام ، وحكم بسجنهم ٧ سنوات .

٤- من جهات الخير:

ومـن أموال الأهالى المرصدة لأعمال الخير تعهد الدكتور محمود حمدى زقزوق وزير الأوقـاف بـتقديم ٢٥٠ ألـف جنـية سـنوياً مـن ريـع الأوقـاف الخيرية كصدقة جارية للإسـهام فـى معاونـة "الـتكافل الشـعبى فـى مـواجهة الـبطالة" مشيراً إلى أهمية هذا الـتكافل ، إلى جانـب حتمية اسهام رجال الأعمال فى هذه المواجهة القومية، لحماية الشـباب الذى ينتظر العمل من الوقوع فى أيدى غير أمينة تعرضه للجنوح والانحراف والعنف والتطرف من أجل الحصول على المال.

ومـن امـوال التـبرعات لمعاونـة المحتاجين وعد محمد أحمد رئيس بنكناصر الاجتماعى بتقديم ٢٠٠ ألف جنيه سنوياً للاسهام مع التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة.

٥- من رجال الأعمال:-

ومـن رجـال الأعمـال الذين يقدرون مسئوليتهم الاجتماعية، ورحبوا بالانضمام إلى الجمعـية التأسيسـية لقـيام "الـتكافل الاجتماعى فى مواجهة البطالة، تبرع لمساندتها بمبلغ ١٠٠ ألف جنية سنوياً رجل الأعمال:

نجيب ساويرس:-

قـائلاً: أوافـق تماماً على الانضمام إلى هذا العمل البالغ الأهمية فى مواجهة خطر دافع يؤدى إلى سلوكيات لا يعرف مداها ومن هنا أقول أنه أمر واجب وضرورة ملحة، إسـهام الجهـد الشـعبى والمدنى فى وقف اخطار افتقاد فرص العمل، وإن كان النجاح فـى أداء هـذا الـدور يـتطلب حـتماً توقف محاولات التشكيك فى دور القطاع الخاص ومسيرة الخصخصة.

أحمد عرفه:

وقـدم رجل الأعمال أحمد عرفه ١٠٠ ألف جنيه سنوياً إسهاماً فى معاونة جمعية "الـتكافل الاجتماعـى الشعبى فى مواجهة البطالة "إيماناً منه بأهميةالدور الاجتماعى لرجل الاعمال فى معاونة الدولة على تصفية أخطر "بؤر التهديد" للاستقرار الأمنى فى مصر.

حالد أبو اسماعيل: رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية:

واسهم خالد أبو إسماعيل بمبلغ ٥٠ ألف جنية قائلاً:

إذا أمكن ضبط أحكام وعمل مثل هذا التكافل الشعبى وضمان استمراريته يكون فى رأيـى من أهم الكيانات الاجتماعية التى قامت على أرض مصرباعتباره اسهاماً مدنياً وعملـياً فـى تفـريج أزمـة مـن أخطر الأزمات التى تواجهها، واعتقد أن خطورة وجود البطالة تتمثل فى سلبيات أمنية واجتماعية مؤثرة على المجتمع بكل فئاته.

الدكتور عبد المنعم سعودى:

وتـبرع رجـل الأعمـال عـبد المـنعم سعودى بمبلغ ٥٠ ألف جنية سنوياً لجمعية " التكافل الشعبى فىمواجهـة البطالة" قائلاً:

لقـد اسهم دائماً رجل الصناعة ومازالوا يسهمون بنسب لا تقل عن ٦٠٪ فى خلق فـرص عمـل بالقطـاع الخـاص الصناعى، ورأى ضرورة أن يكون للتكافل الشعبى رؤية واضحة ومحددة، لكيفية المعاونة فى تحقيق ما هو مطلوب لمصر محلياً وعربياً.

خالد أبو المكارم:

ويسهم رجل الأعمال خالد أبو المكارم بمبلغ ٣٠ ألف جنية سنوياً لمعاونة جمعية " التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة " على اداء واجبه مؤكداً: أن هذه المواجهة أصبحت تتصدى لأخطر مشكلة قومية، قائمة على مستوى العالم كله، وأصبحت مسئولية مشتركة لرجال الأعمال مع الدولة فى المواجهة الفعالة للبطالة وعدم الاكتفاء بالحلول الروتينية.

الدكتور محمود سليمان:

تبرع لجمعية " التكافل الاجتماعى فى مواجهة البطالة" بمبلغ ٢٠ ألف جنيه سنوياً قائلاً: لقد اعتدنا خلال فترة طالت فى رمى الحمل كله على الحكومة، ومثل هذا الاعتماد لم يعد أبداً لانقاً كما أنه لا يساير مطلقاً روح العصر. فالمطلوب فعلاً من المجتمع الأهلى والمدنى مد يد المعاونة إلى جانب الحكومة فى مواجهة القضايا الجماهيرية الملحة؛ وعلى رأسها مشكلة البطالة التى بلغت حدوداً وتاثيرات بالغة الخطر. (١)

٦- رؤية المفكرين لأهمية الدعوة:

يقول المفكر الإسلامى د. محمد عمارة: مهم جداً أن يلعب المجتمع الأهلى دوراً فى حل مشكلات الأمة، فالتكافل الاجتماعى فريضة إسلامية على كل مواطن ومواطنة. وقد ظلت مؤسسة الأوقاف الأهلية تاريخياً هى مؤسسة التمويل الأم لكل الأنشطة الاجتماعية والخيرية، بل أنها هى التى مولت صناعة الحضارة الاسلامية وتجديدها. وهى التى حققت مستويات عالية من العدل الاجتماعى فى أوقات لم تكن تشهد عصور عدل اجتماعى، والنشاط الأهلى هو الذى يعظم لدور الأمة، بينما تراجعه الذى يخلق الدولة الغول التى تستحوذ على كل الأنشطة. الأمر الذى يؤدى إلى تحجيم دور الأمة، وقد كان التاريخ الإسلامى على امتداده تاريخ تعظيم دور الأمة وتحجيم لدور الدولة، وهذا هو الذى جعل الحضارة الإسلامية تنشأ وتزدهر وتمتد حتى فى ظل انحراف الدولة، لأن هذا الانحراف ظل محدوداً تبعاً لمحدودية دور الدولة، والعصرالحديث منذ دولة محمد على هو الذى قلب هذا الدور. وإذا كانت البطالة هى

(١) انظر : جريدة الأهرام الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٤م صفحة اهتمامات الناس/ محمد زايد. ص ١١.

التى تغتال أحلام الشباب، ومن ثم تغلق طريق االمستقبل فإن دور الأمة والنشاط الأهلى فى حل هذه المشكلة الباب لكل أمل فى مستقبل زاهر للأمة.

ميلاد حنا:

إذا احصينا بصفة عامة الأخطار التى تهدد الأمن القومى فى مصر، فسنجد بالقطع أن البطالة تأتى على رأسها، ذلك لأن تأثيراتها مدمرة للحضارة المصرية قديماً وحديثاً، فهى تمثل أبشع حالات الصراع الإنسانى، وتتدرج تحتها وفى اطارها كل الأخطار المتقدمة التى تهدد كيان المجتمع بأسره.

وإذا قيل أن أية جمعية أهلية لن تستطيع فى النهاية سوى تشغيل عدد محدود من العاطلين، فإن الصحيح أيضاً هو أنه من مجموع ما تقدر الجمعيات الأهلية علىتشغيلهم يمكن ان تحدث انفراجة سريعة فى معضلة البطالة التى نواجهها.

وأضرب مثالاً بالغ الدلالة لأهمية الجهد الشعبى من واقع العلاقة الحميمة بين الشقيقتين مصر الى يقطنها ما يقرب من ٧٠ مليون نسمة فوق مليون كيلو متر مربع، وبين السودان التى يسكنها ٣٠ مليون على مساحة ٢,٥ مليون كيلو متر مربع ، والغنية بالموارد الطبيعية من أراض زراعية ومناجم وبترول، مما لا يحتاج لاستغلالها إلا لعمالة عادية أو فنية وشركات مقاولات تعمل عن طريق المنافسة الدولية وبالأصول المرعية عالمياً، وسوف تعتمد مرحلة التعمير القادمة للسودان بعد السلام والتى لن تستغرق أقل من ١٥ عاماً على جهد الجمعيات الأهلية والاتحادات العمالية وعطاء رجال الأعمال، وإن كانت الحكومات سوف تظل مطالبة بالدور الذى لا يقدر عليه سواها، ويتمثل فى إقامة مشروعات النقل للسودان من مصر الميسرة للبسطا غير وسيلة الطيران الوحيدة القائمة الآن، وذلك بمد الطريق الساحلى من رأس علم إلى بور سودان والطريق النهرى من ابو سنبل إلى دنقل والثالث من أسيوط إلى الفاشر عبر طريق الأربعين المعروف ومن خلال ذلك يسهل استقبال آلاف المصريين للعمل مع أشقائهم فى السودان، ورجال الأعمال يبدون حماساً شديداً لذلك،.

٧- تحليل علماء النفس لأخطار البطالة:

د. أحمد عكاشة : أستاذ الطب النفسى ورئيس الجمعية العالمية للطب النفسى:

يقول إن الدراسات النفسية المختلفة التى أجريت فى البلاد الصناعية والبلاد النامية أكدت أن أحد أساليب الرئيسية فى الإصابة بالأمراض النفسية عامة هى البطالة. كما تأكد أيضاً أنه رغم اعانة البطالة التى تمنحها أمريكا والدول الأوروبية للعاطلين فإن نسبة الاكتئاب والقلق والهلع تزيد عندهم بأربعة اضعاف مثيلتها عند الذين يعملون براتب.

وفى ضوء ذلك لنا أن نتصور كيف يكون الحال عندنا ومصر لا تعرف تأمين البطالة.. لابد أن نتوقع أن تنتشر فى مصر أكثر الأمراض النفسية والإدمان بين الذين يفتقدون العمل، إلى جانب أنهم يكونون نواة طيعة لاستقطابهم إلى المذاهب الهدامة والمتطرفة.. ولأن الحكومة فى مصر مثقلة بالعمالة فإن أى تشغيل حكومى جديد يصبح فى هذه الحالة بطالة مقنعة وبالتالى يفتقد العاملون فى ظلها القدرة على الانجاز الذى هو الأساس فى احترام الفرد لذاته وآدميته. فضلاً عن أن الانجاز هو المفتاح لطمأنينة النفس.. ومن هنا أكدت الدراسات النفسية لأحوال العاطلين أن المساندة الإجتماعية لهم هى أفضل وسائل وقايتهم من الإصابة بالقلق والاكتئاب الجسيم. ولأن الدول الأوروبية تفقد العلاقات الإنسانية ومساندة الأسرة فإن شبابها ترتفع بينهم أكثر نسب الانتحار حتى وهم يعملون.. فما بالنا ونسب البطالة ترتفع عندنا أكثر.. لهذا أرى أن دعوة القيام التكافل الشعبى لمواجهة البطالة فى مصر تأتى فى موضعها وفى موعدها تماماً، خاصة بعد أن تراجعت كثيرا العلاقات الإنسانيةوالاجتماعية عندنا، مما أخشى معه على شبابنا .. واعتقد أن الفائدة المرجوة من التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة.

يضاعف منها كثيراً أن تتضمن برامج تدريب للشباب المنتظر للعمل على الحياة

العملية.. فإذا أمكن ذلك نكون قد نجحنا فى التخفيف من عبء معاناة المرض النفسى، وتجنب الصراعات الداخلية الشديدة، التى تدفع الشاب إلى اليأس من الدنيا فليجأ إلى الأخرة.

٨- تحذيرات مهمة فى الدراسات الاجتماعية:

د- نجوى الفوال: مديرة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية:

ترى أن مشكلة البطالة فى مصر توجب علينا أن ننظر إلى وضع شباب الخرجين وموقعهم فى المجتمع، لنرى هل يمثلون القوة الدافعة كحركة المجتمع إلى الأمام،وهل يؤثرون فى عملية التنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية، أم لا وذلك لأن تعطيل الشباب ليس فقط انعكاساً اقتصادياً، وإنما له أيضاً آثاراً اجتماعية عميقة سواء على المستوى الفردى أو على المستوى المجتمعى، فعلى المستوى الفردى يتقلص دور الشاب العاطل وامكاناته فى تكون تحقيق الذات وفىشعوره بأن له قيمة ايجابية فى المجتمع، والبطالة تعنى على مستوى المجتمع خسارة المجتمع لجزء من قوة العمل وأيضا لقدر من طاقات التنمية، فضلاً عما يصيب الشباب المتعطل من احباط نفسى قد يدفعه إلى الاقدام على ممارسة سلوكيات ضارة بالمجتمع، مثل تعاطى وادمان المخدرات والتورط فى ارتكاب العنف، وهذا ما اثبتته الدراسات التى قدمت أخيراً إلى المؤتمر السنوىالرابع للمركز، ومن هنا تبرز بجلاء أهمية قيام دور المجتمع المدنى إلى جانب جهد الدولة فى توقى تأثيرات البطالة السلبية والسعى إلىتوفير فرص العمل أمام الخريجين لممارسة دورهم الفعال فى بناء المجتمع وهذا ما تضطلع به مؤسسات القطع المدنى فى معظم الدول المتقدمة

ومن مساندات رجال الأعمال:

محمد أبو العنين:

يقدمرجل الأعمال محمد أبو العينين مبلغ ٢٥٠ ألف جنية سنوياً لمساندة جهود

التكافل الشعبى لمواجهة البطالة قائلاً:

إن فكـرة قـيام جمعـيات أهلـية باسـهام فعال للتخفيف من حدة البطالة أمر مهم للغايـة وعـندما يشـعر رجـال الأعمـال بمصـداقية كاملـة فـيآداء هـذا الـدور يطمئنون إلىالدعـوة، وسـوف لا ينتظـرون إلى مطالبـتهم بـتقديم أية تبرعات مالية، وإنما سوف يبادرون بها من تلقاء أنفسفهم، ولكن ينبغى أن تعد الحكومة أساساً سياسات تنافسية آمنـه لايجـاد قـوة الدفـع الذاتـى مـن داخـل الاقتصـاد المصرى لتوفير مقومات نجاح مواجهة البطالة.

صـحيح أنـه تم أخـيراً انشاء صندوق لتحقيق هذا الهدف.. لكن آليات غيرمحددة ولا قائمـة، بيـنما نـرى فى الدول المتقدمة آليات فعالة فى انهاء حالات التعثر، التى تـؤدى إلى صورة من صور البطالة، وذلك بأسراع الدولة إلى مساندة كل مشروع يقتر ب مـن حالـة التعثـر، بأن تقوم بسداد رواتب العاملين، لمدة معينة تجرى خلالها جهود عملـية ومدروسة لتوقى المتعر الفعلى قبل أن يقع ويترتب عليه حالات بطالة ومن هنا فـإن الجهـد الاهلـى رغـم اهميـته القصوى لا يقوم بديلاً عن سياسات متكاملة تضعها الحكومى لتوقى البطالة.

محمد فريد خميس:

ويسـهم رجل الأعمال محمد فريد خميس بربع مليون جنية سنوياً لتحقيق أهداف التكامل الشعبى فى مواجـهة البطالة، مؤكداً مساندته الكاملة لفكرة، ويعطى هنا مثالاً معبراً مما حققته الهند فى هذا المجال قائلاً:

حـدث بعد أن أعلنت حكومة الهند عن انشاء وزارة الصناعات الصغيرة والحرفية مـنذ ٦ سـنوات أن استضـفت من قبل الوزيرة المسئولة عنها بمجلس الشورى، وقامت بشـرح التجـربة الـناجحة، وأكـدت أنـهـا استندت أصلاً إلى المشاركة الشعبية، التى بـدأت بتغـيير مفهـوم الشـباب للعمـل، ممـا ابـتعد بالشـباب عـن السعى إلى الوظيفة

الحكومية ووظائف القطاع العام.

وقد قامت بهذه المشاركة الشعبية جمعيات أهلية مرتبطة بما يتوافر فى كل منطقة من خامات صناعية وقدرات ومهارات بشرية خاصة بها، واطلع ١٤ استاذاً مصرياً من خلال تلبية لدعوة لزيارة التجربة ميدانيا بالهند على مدى ما حققته من نجاح بهروا به.. وكانت أهم ركائز تنظيم برامج التدريب اللازمة، وفتح مجالات التسويق للمنتجات.

تعويض للدور الأصلي للأوقاف الدى افتقدناه:

أحمد بهجت: ومع اسهام رجل الأعمال أحمد بهجت بمبلغ ١٠٠ ألف جنية سنويا فى مساندة التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة يؤكد أن:

قيام هذا التكافل أمر بالغ الأهمية ومفتقد عندنا، بعدما اختفى اختفى الدور الذى كانت تقوم به الأوقاف الأهلية على انه بقدر ما يحقق التكافل الشعبى لدوره على نحو سليم وأمن بقدر ما سوف يغرسه من اطمئنان فى نفوس الناس ورجال الأعمال فيضاعفون من الاسهام فى مساندة هذا الدور الاجتماعى البالغ الأثر.

عادل العزبى: مهم جداً ضمان استمرارية جهد المجتمع المدنى:

ويسهم ميدانياً رجل الأعمال عادل العزبى بمبلغ ٢٠ ألف جنية سنوياً فى دعم التكافل الشعبى لمواجهة البطالة قائلاً:

صحيح أن لدينا دائماً حساً اجتماعياً جيداً على المستوى الفردى.. لكننا نفتقد الحس المجتمعى المنظم، الذى كان له فى تاريخنا من قبل عطاء كبير تمثل فى انشاء جامعة القاهرة ومستشفى المواساة والعجوزة، وغيرهما.

وحاجتنا ماسة الآن إلى استعادة هذا الحس المجتمعى وهو ما لا يتحقق إلا بمساندة مثل هذه الدعوة للتكافل الشعبى فى مواجهة البطالة على أن نحرص على

ضمان الاستمرارية له مثلما هو حادث فى الدول المتقدمة والذى يجسده على سبيل المثال مؤسسة فورد العالمية.

أحمد عز: التشغيل أهم ما يطلبه أبناء دائرتى دائماً:

ورأى رجل الأعمال أحمد عز أن يدرس أولاً امكانيات اسهامه المنظم سنوياً، لكى يحدد أكبر مبلغ يقدر عليه، معرباً عن اهتمامه البالغ بفكرة قيام تكافل شعبى فى مواجهة البطالة قائلاً:

أن هذه المواجهة لن تتحقق إلا بالتكافل الشعبى الذى يرتبط بالتنمية وبالاستثمارات ولو أننى رتبت جميع ما يطالبنى به الناخبون فى دائرتى حيث التقى بهم، فستكون دائماً مطالب تشغيل من يبحثون عن عمل على راسها، ولن يكون التشغيل الحكومة هو الحل، لأنه مكدس حالياً بما يقضى على كل فرص التطوير الادارى وحسن استثمار الموارد البشرية.. وبالتالى يصبح الحل فى لاجهد الأهلى لفتح فرص العمل المنتج.(٢)

رئيس الجهاز المركزى للعبئة والاحصاء:

حجم البطالة فى مصر، الذى يعلن رسمياً خلال أيام.

" أكثر من مليون و ٨٠٠ ألف من قوة العمل".

يضاف إليهم من ٤٠ إلى ٦٠ ألفا جديدة سنوياً.

إذ تساءلنا: ما هو أقرب وجه للدقة حجم البطالة فى مصر حاليا، والذى يمثل ما سوف تتعامل معه أول جمعية تحقق التكافل الشعبى لمواجهة البطالة، ويمثل مساندة من القطاع المدنى للجهد الحكومى فى هذا الشأن الخطير–فإن الأرقام أمام أهاب علوى رئيس الجهاز المركز للتعبئة والاحصاء والتى يمكن الاعتماد عليها بنسبة ٩٠٪

(٢) انظر: جريدة الأهرام الصادرة بتاريخ ٢٠٠٣/١/٣١م، ص١١ اهتمامات الناس / محمد زايد.

لمجيئها نتيجة بحث العمالة بالعينة ٥٠ ألف اسرة ٤ مرات سنوياً.. تشير هذه الأرقام إلى عدة حقائق مهمة تقول:

إن عدد خريجى الجامعات والمدارس الفنية فى ٢٠٠٣/١/١١م بلغ ٨٠٩ آلاف خريج. وكان قد تسرب من مراحل التعليم ١٥٧ ألفا ولكن لأنهم فوق سن ١٥ سنة يعتيرون فى قوة العمل التى تمتد إلى سن ٦٥ عاماً..

وبهذا تصبح جملة الذين تضمهم قوة العمل فى مصر حالياً ٩٦٦ ألف، وإذا استنزلنا من هذا الرقم ١٧٤ألفا هم الزاهدون ى العمل- طبقا للمصطلح المتعارف عليه — لسبب أو لأخر مثل وجود الدخل الخاص، وإلى جانب ١٩٩ ألف احيلوا للمعاش، ٨٣ ألأفاتوفوا فإن جملة هؤلاء تبلغ ٤٥٦ ألفا.. وبهذا يصبح عدد الباقين من حجم قوة العمل وهم الذين يحتاجون إلى العمل ٥١٠ ألاف خريج.

وعلى اساس أن أقصى طاقة للاستيعاب فى سوق العمل بمصر لا تتجاوز ٣٠٠ ألف جديد من قوة العمل سنوياً. فإنه يتبقى منها ٢١٠ ألف، وبعد أن تخصم من هذا الرقم ١٥٠ ألفا يمثلون أكبرعدد تستطيع الحكومة استيعابه سنوياً فى وظائفها يتبقى من ٤٠-٦٠ ألفا يحتاجون إلى فرص عمل جديد لتشغيلهم وهذا يتطلب لاستيعابهم ضرورة توفر من ٥٠-٦٠ مصنعاً ومشروعا جديداً تقام سنوياً وهو المر الذى يستحيل تحققه حتى فى أكبر دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التى ارتفعت فيها نسبة البطالة أخيراً من ٤-٦٪.

ومعنى هذا أنه يضاف تقريباً حوالى ٦٠ ألفا سنوياً إلى قوة العمل التى تفتقد فرص العمل، ويزيد بهذا العدد تقريباً حجم البطالة فى مصر سنوياً والذى يبلغ فيما سوف يعلن تقريباً أزيد من مليون و ٨٠٠ ألف عاطل عن العمل.

٩- ترحيب كامل من النقباء المهنيين:

سامح عاشور: نقب المحامين: العقلية القانونية مطلوبة فى كل عمل يوفره

التكافل الشعبى :

رحب سامح عاشور نقيب المحامين كل الترحيب بالانضمام إلى الجمعية التى تحقق أول تكافل شعبى لمواجهة البطالة. مؤكداً على حقيقة :

أن نقابة المحامين تقع فى بؤرة المعاناة لتخرج حوالى ٢٠ ألف سنوياً من كليات الحقوق، يدخل ١٥ ألف منهم على الأقل ميدان المحاماة المكتظ بمن فيه، وعلى هذا النحو لا يكاد عدد الخريجين الذين يجددون دوراً لهم فى هذه الميادين يتجاوز آلاف ومن هنا فحصول الجمعية على فرص العمل الممكنة فى اية ميادين ، مسألة مهمة باعتبارها أن التشغيل يحتاج بالقطع إلى توافر العقلية القانونية فى مختلف المجالات.

ولهذا اتفقت النقابة مع الصندوق اللاجتماعى على تقديم قروض لكبار المحامين لتزويد مكاتبهم بأحدث وسائل العمل مقابل تشغيل عدد من خريجي الحقوق الجدد بمكاتبهم.

الدكتور: حمدى السيد: نقيب الأطباء : الخريجون فى الـ ٥ سنوات القادمة من تستوعيهم سوى المجالات غير الحكومة:

وأيد الدكتور : حمدى السيد: نقيب الأطباء تأييداً مطلقاً لفكرة قيام التكافل الشعبى لمواجهة البطالة، مرحباً- بالانضمام إلى عضوية الجمعية التى تتصدى لحمل هذه الرسالة قائلاً:

أن وجود مثل هذا التكافل الشعبى يعنى السعى الصادق إلى ايجاد فرص عمل غير تقليدية أمام الخريجين. لأن ما تقوم به الدولة والقطاع الخاص حالياً فى هذا الصدد لم يعد كافياً لاستيعاب الجموع الغفيرة من الخريجين وإذا قلنا أن حجم البطالة حالياً بين خريجي الطب لايزال قليلاً بسبب أوامر تكلفهم بالعمل فى المناطق النائية والبعيدة لاتزال سارية.. فإن عدد الخريجين بعد أن كان فى حدود أل ٣ آلاف سنوياً أصبح يتزايد بعدة ألاف أخرى فى كل عام، إلى أن بلغ ١١ الأفا من خريجي كليات الطب سوف تستقبلهم هذا العام، ومعنى هذا أننا سو نستقبل خلال ٥ سنوات القادمة

اعداداً من الاطباء الجدد أكبر من كل فرص العمل المتاحة لهم.

وصحيح أن التعليم حق مطلوب يكفل الدستور، لكن أساس القبول بالجامعات، من المهم والمفيد أن يأخذ فى اعتباره الاحتياجات المطلوبة فى سوق العمل وفى مواجهة هذا المسار المفتقد حالياً.. يصبح اسهام التكافل العبى فى مواجهة يصبح اسهام التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة بأساليب غير تقليديةمعاونة لجهد الدولة مطلوباً ومهما وان كان لا يغنى عن أهمية توفير ما تحتاج إليه مصر من مشروعات كبيرة كثيفة العمالة.. على ان التكافل الشعبى يمكنه فى خط موازى نشر نظم علاجية خاصة إلىجانب جهد الدولة.

المهندس الزراعى: فاروق عفيفى.

هناك زراعيون لم يعملوا منذ عام ١٩٨٥ م وفرصتهم فى المشروعات الخاصة:

ورغم تأكيد نقيب الزراعيين على أهمية أن يكون الدور الاساسى فى التشغيل للحكومة، لكى لا نرى الصورة المؤلمة لخريجيّ زراعيين لا زالون ينتظرون فرصة العمل منذ عام ١٩٨٥م، وغيرهم يعملون على الساركى بمكافأة ٤٠ جنيهاً شهرياً .. ورغم هذه الحقائق القائمة فإن نقيب الزراعين يرى فى الوقت نفسه على حد تعبيره.

إن الجهد المدنى يمكن أن يسهم أيضاً فى التخفيف من حدة البطالة ولو بقدر ما عن طريق إقامة المشروعات الانتاجية الصغيرة للخريجين، وأعنى بها فى مجال الزراعيين مثل المشاركة فى تكاليف إعداد المزارع المحدودة، ومشروعات تربة الدواجن والأرانب، واعداد مواقع لتسويق المنتجات والحاصلات الزراعية.

نقيب التجاريين : أحمد فؤاد أبو حجر:

حماية الخريجين المفتقدين للعمل من استقطابهم لعمليات غير مشروعة:

وقال: إن مشكلة البطالة من أخطر مشاكلنا الاجتماعية والانسانية لأن لها

تأثيرات سيئة اقتصادياً وانتاجياً وأمنياً.

وأن فكرة إنشاء جمعية التكافل الشعبى لمواجهة البطالة" فكرة رائدة لأن مواجهة هذه المشكلة بالجهد المدنى يساند جهد الحكومة يؤدى بعون الله إلى تخفيض حدتها، حتى لا يصبح الخريجون العاطلون عرضة للاستقطاب فى عمليات غير مشروعة وضارة، وأن تبرع رجال الأعمال وشركات الاستثمار وف يعطى دفعة قوية فى المواجهة القومية لمشكلة البطالة الخطيرة.

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر: هذا توجه ممتاز يسهم فى حماية أبناء مصر من الانحراف:

أعرب السيد راشد وكيل مجلس الشعب ورئيس اللاتحاد العام لنقابات عمال مصر عن تقديره الكامل لدعوة إقامة، التكافل الشعبى لمواجهة البطالة" وبادر بالتقدم إلى عضوية اللجنة التأسيسية لإشهار الجمعية وتعهد بتقديم الاتحاد لأكثر ما يستطيعه من مبالغ لتمكينها من آداء رسالتها الوطنية غلى أكمل وجه قائلاً:

اعتقد أنه توجه قومى ممتاز يستحق الثناء عليه ومساندته بكل الامكانات المتاحة وسوف تسهم فى ذلك ٢٧ نقابة فرعية يضمها الاتحاد العام لنقابات مصر إلى جانب مشاركة الاتحادات العمالية ٢١ بالمحافظات فى أعمال هذه الجمعية- التىتحقق مصالح بالغة الأهمية للشعب المصرى كله حينما تتبنى مسارات فعالة لحماية أبنائه من تأثيرات خطرة على نفسيته وسلوكه عندما يجد نفسه عاطلاً عن العمل لفترات قد تطول كثيراً مع البعض مع حجم غير قليل من قوة العمل مما يمكن أن تنتشر معه السلوكيات السلبيةالضارة وتعاطى وتجارة الممنوعات من أجل نسيان الهموم النفسية ومحاولة توفير أية دخول لتغطية احتياجات الحياة ونفقات المعيشة.

٣- اسهامات جديدة لرجال الأعمال:

هشام طلعت مصطفى:تعهد بتقديم مبلغ ١٠٠ جنية سنوياً بصفة لدعم رسالة الجمعية قائلاً:

أن دعوة التكافل الشعبى لمواجهة البطالة تأتى فى هذا التوقيت فى صالح المجتمع، ويمثل طبيعة قطاع الانشاءات الذى أشارك فى نشاطه واحداً من أكبر المجالات فى خلق فرص العمل الكثيفة.

وقبل بلغ عدد العاملين فى أحد مشروعاتنا مثلاً ٢٥ ألأفا وتتبعهم عدة آلاف فى الأعمال الأخرى المغذية لنشاطهم، والدعوة مهمة للغاية فى ظل اضطلاع القطاع الخاص بما لايقل عن ٧٠٪ من مشروعات التنمية، وإذا كان التباطؤ الاقتصادى الذى واجهنا أخيراً هو الذى أوجد ظاهرة البطالة، فإن العمل على تحسين دخل الفرد والقدرة الشرائية بتشغيل البطالة، سوف يؤدى إلى انعاش حركة السوق كلها.

محمد حلمى أبو عيطة:

يسهم بمبلغ ٥٠ ألف جنية سنوياً فى دفع جهود التكافل الشعبى لمواجهة البطالة مطالباً. بضرورة اتخاذ أمر هام يتمثل فى أن يعيد القانون رقم ٢٣٠ الخاص بالاستثمار النظر فى الميزات الاخرى المنوحة للصناعات الكثيفة العمالة، باعتبار أن التصدير الذى يوجه إليه ٥٠ ٪ من إنتاج مجموعة شركاتنا بعد قضية أمنية مصرية .. لأنه استثمار للأيدى العاملة من خلال انتاجها من الثروات الطبيعية، مما يسهم فى القضاء على البطالة ، وإذا كان الرسول صلى الله علي وسلم قد قال فى حديثه : "احفروا البئر بالليل واردموها بالنهار، فإن هذا يعنى تكريم قيمة العمل فى حد ذاته.

د.هانى ممدوح سرور:

رحب بأن يسهم فى مساندة أنشطة التكافل الشعبى لمواجهة البطالة بمبلغ ٥٠ ألأف جنية مبدئياً كل عام مؤكداً:

أن هذا التكافل الشعبى هو الذى يحقق التنمية اللاجتماعية الشعبية الشاملة فى كافة المجالات وبصفة أخص فىمواجهة البطالة التى تمثل صداعاً مزمنا للاقتصاد القومى، يصعب أن يبرأ منه بالجهد الحكومى وحدة، ومع تضاعف الاعداد السنوية

من الذين ينضمون لقوة العمل ، وبفتقدون فرص تشغيلهم.

مصطفى السلاب:

ويقدم مبلغ ٥٠ ألف جنية سنوياً بصفة مبدئية لمساندة جمعية التكافل الشعبى لمواجهة البطالة التى يجرى تأسيسها مؤكداً:

أن هذا الدور المدنى بالغ الأهمية فى الوقت الحاضر، إلى جانب جهود الحكومة لامتصاص البطالة بتأثيراتها الحادة فى مختلف الاتجاهات إذاكان القدر الأكبر فى المواجهة لمشكلة البطالة يقع على عاتق القطاع الخاص، فكيف يمكن أن يتفق هذا مع استمرار البعض فىالتشكيك فى هذا الدور الوطنى، فى حين أن العاملين بالقطاع الاص يحصلون على حقوقهم الكاملة من ناحية الرواتب والحوافز والتأمينات وكل ما يعنى بتقدير القطاع الخاص لمسئوليتهم.

أن كل ما نرجوه هو الاقلاع عن التشوية المتعمد لدور القطاع الخاص الذى يضطلع بتمويل ٧٥ ٪ من مشروعات التنمية فى مصر.

تتويجاً لدعوة صفحة اهتمامات الناس بجريدة الأهرام لتأسيس جمعية "التكافل الشعبى لمواجهة البطالة".

١٠- د. عاطف عبيد:

رئيس مجلس الوزراء: يعلن تأييده الدعوة وتقديره لها ويؤكد أهمية: تحمل القطاع المدنى مهمة تشغيل أكثر من نصف الخريجين.

أحد أهم مداخل "التكافل الاجتماعى"، انشاء المدارس التعاونية فى احدث مستوى تجهيز عالى وافساح أماكن مجانية بها لغيرالقادرين.. لضمان تخريج الأكثر قدرة على العمل المنتج مستقبلاً.

معهد عال — بعد البكالوريوس- لإعداد معلمى المدارس التعاونية فى أعلى مستوى

وصرف راتب شهرى لطلابه.

وفى تصريحات مهمة أدلى بها الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس وزراء إلى صفحة "اهتمامات الناس" أكد أهمية مشاركة الجهود الأهلية والمدنية بأكبر قدر ممكن من جانب الجهد الحكومى المبذول، فى توفير فرص التشغيل للخريجين الذين يتزايد أعدادهم سنوياً إلىحد أن بلغت ٥١٠ ألف فى السنة الأخيرة.

وتوج رئيس مجلس الوزراء بذلك التأييد الواسع للتوجه القومى الذى قامت عليه دعوة الصفحة لتاسيس أول جمعية تحقق عملياً: "التكافل الشعبى لمواجهة البطالة" وهو ما يترجم استشعاراً وطنياً صادقاً بضرورة التعامل الايجابى الفعال مع حقيقة أن الجهاز الادارى فى مصر أصبح محملاً- على حد وصف رئيس مجلس الوزراء- بأعلى نسبة تشغيل حكومى فىالعالم بلغت ٩ موظفين لكل مواطن واحد.

وإذا كان هناك معنى خطير لذلك فهو أن المصالح والجهات الحكومية — فيما يضيفه الدكتور عاطف عبيد أصبحت غير قادرة على استيعاب أكثر مما تستوعبه حالياً بنسبة ٢٠٪ من الخريجين الذين يتوقون إلى تحقيق مطلبهم العادل فى سرعة الحصول على عمل يستمرون فيه ما تعلموا ويكتسبون به دخلاً مالياً يعينهم مع أسرهم على مواجهة تكاليف المعيشة.

وصادق رئيس الحكومة على ما اشار إليه البعض من رجال الأعمال الذين تحمسوا لدعوة قيام التكافل الشعبى لمواجهة البطالة — من انهم يفتقدون فى مواقع انتاجهم رغم كثرة الخريجين إلى عدد غير قليل من نوعية معينة من الخبرات والتخصصات يحتا إليها نشاطهم الاستثمارى ولا يجدونها بين الآلاف الذين ينضمون سنوياً إلأى قوة العمل.

فى توجهات الغد:

وأشار الدكتور عاطف عبيد فى تصريحاته الخاصة للصفحة، إلى أنه من بين

الوسـائل المؤثـرة والمهمـة فى توفير هذهالتخصصات المفتقدة، إلى جانب الاسهام عامة فـى تقدي الخريج العالى المستوى، والذى تتسلح بما تعد له من برامج التدريب الراقى بقـدرات الآداء المـتقن لعملـه، أشـار إلى أهميةالدور المأمول من التوجه الجديد المطروح لإنشاء المدارس التعاونية.

قـائلاً: أن تسـميتها- تمـثل دوراً رئيسـياً للقطاع الأهلى الذى سوف يتولى أساساً مسئولية المشاركة فى انشاء هذهالمدارس الحديثة الذى طالب بانشائها المواطنون وأكدوا الحاجةالماسة إلى توفيرها — طبقاً لما تلقاه رئيس مجلس الوزراء كما ذكر فى تصريحاته للصـفحة فـى رسـائلهم المتـتابعة إليه- باعتبارها يمكن أن تصنع أحد المداخل الجيدة لتفـريخ خـريجين فـى المـراحل الجامعـية والعلـيا اللاحقـة يتمتعون بالقدرات المتميزة وبامكانيات العمل المنتج مستقبلاً. وهو ما يعطى الأمل فى توسيع قاعدة "جودة التعليم فى مصر".

٤- مسارات مهمة:

وركـز رئيس مجلس الوزراء فى تصريحاته حول إنشاء هذه المدارس التعاونية على عدة مسارات مـهمة قال:

إن نجاح هذا التوجه يرتبط بها ومن أهم ما شملت:

تخصـيص نسبة من الأماكن فى هذه المدارس التعاونية بالمجان للمتميزين من غير القادرين إذ يتحقق التكافل اللاجتماعىبذلك فضلاً عن انه النظام المعمول به فى جميع دول العـالم حـيث أن المـدارس المتازة من حيث الجودة تحرص على تخصيص أماكن بها لغير القادرين بنظام المنح الدراسية.

أسـراع الـوزارة بإنشـاء عـدد ولـو محـدودمن هـذه المدارس على نفقتها ليفيد منها محـدودى الـدخل الراغبين فى مواصلة التعليم فى مدارس متميزة ويفيد منها المجتمع بعد ذلك.

أن يصاحب هذه التجربة إشاء معهد عال (بعد البكالوريوس) لإعداد المدرسين للعمل فى هذه المدارس التعاونية بما يضمن استيعابهم للمناهج الجديدة وطرق التعليم الحديثة والمداخل التربوية المتقدمة.

على أن يصرف لكل من يلتحق بهذا المعهد راتب شهرى بحيث يعتبر كما لو كان قد التحق بوظيفة معلم من اليوم الأول للتدريب.

مخطط ١٠ سنوات:

وبالمضى الجاد والمدروس على هذه المسارات وطبقاً لمخطط محكم يوضع للعشر سنوات القادمة يعرض اعداد المدارس التعاونية ومواقعها على المحافظات وعدد خريجيها المتوقع ·· تتحقق بالفعل كما قال رئيس مجلس الوزراء افادتنا المثمرة من تجارب العالم ·

إستجابة :

أمين عام الصندوق الاجتماعى يعلن انضمام الصندوق لتأسيس الجمعية واعتبارها الجناح الأهلى له ·

٢ مليون جنيه قروضا ميسرة للمشروعات متناهية الصغر لأبناء الجمعية ·

٣ مليون جنيه لمشروعاتهم الصغيرة ·· وبحث اعتبار ٢٠ ٪ من القروض منحا.

* مقر مؤثث ومدعم بالأجهزة الحديثة يقدمه الصندوق للجمعية مع تحمله اجور العاملين فى خدمة رسالتها ·

* دعم مالى سنوى للجمعية لاعانتها على تحقيق أهدافها ·· يتم تحديد حجمه عقب عطلة العيد الحالية ·

فى استجابة طيبة عملية لدعوة تأسيس جمعية : " التكافل الشعبى لمواجهة البطالة "

قرر هانى سيف النصر أمين عام الصندوق الاجتماعى – مقدرا لأهمية الدعوة ومرحبا كل الترحيب بالدور الشعبى الذى تتصدى له – انضمام الصندوق الي اللجنة التأسيسية لقيام الجمعية في شكلها القانونى والاسهام فى الجوانب الفنية والادارية التى يتطلبها آداء مهامها الوطنية على اكمل وجه ، الى جانب تنظيم برامج التدريب المركزة على ممارسة الأعمال الحرة ، ومعاونة الجمعية بالمنحة المالية التى يبحثها ويقررها الصندوق عقب انتهاء اجازة عيد الأضحى ٠

فضلا عن توفير مقر لمباشرة الجمعية لأعمالها والتكفل بتأثيثه ودعمه بالأجهزة الحديثة التى تيسر انجاز مسئولياتها ، وتحمل أجور العناصر البشرية الكفءاللازمة للادعاء المنضبط ، على اساس اعتبار جمعية التكافل الشعبى لمواجهة البطالة " الجناح الأهلى للصندوق الاجتماعى فى تحقيق رسالته القومية فى التشغيل ٠٠ مؤكدا ان هذا التوجه الأهلى الممتاز جاء متفقا تماما مع ما كان يراه الصندوق الاجتماعى لازما وضروريا ويفكر بالفعل ويدرس وسيلة ايجاده ٠

وعن مساندة الصندوق للجمعية – في اطار اختصاصاته لتمكينها من تحقيق هدفها فى تيسير التشغيل الى جانب الجهد الحكومى للطاقات التى يتوق لفرص العمل ، وحدد امين عام الصندوق نوعين من المشروعات سوف تخصص لهما مبالغ مبدئية للاقراض الميسر ، لمن تتقدم الجمعية بمشروعات لهم فى اطار النوعين المحددين ٠٠ وقال ان هذه المبالغ المبدئية للاقراض قابلة للزيادة بقدر ما يتحقق من نجاح فى آداء الجمعية لرسالتها فضلا عن انه سوف يصبح ممكنا اعتبارا ٣٠٪ من حجم القرض لمشروعات " ابناء الجمعية " منحة لاترد دفعا لنجاحهم وتشجيعا لهم على انتظامهم فى الوفاء بالتزاماتهم ٠

وتشمل مبالغ الاقراض لنوعى المشروعات التى سوف تكون للجمعية أولوية كاملة فيهما الى جانب معاونتها بأقصى التيسرات الخاصة المكنة ٠ مبلغ ٢ مليون جنيه

مبدئيا وقابلة للزيادات المتتابعة للمشروعات المتناهية الصغر : وتعنى فى التعريف الرسمى للصندوق ٠٠ أن يكون صاحب المشروع من واحد الى اربعة ولا يقل عدد من تتاح لهم فرص التشغيل به عن عدد ٤ وأن لا يقل رأسماله عن ٥ آلاف جنيه ، ،ان تقل قيمة أصوله الثابتة عن ٢٠ الف جنيه وان يقل رقم اعماله عن ١٠٠ الف جنيه ، ومن نوعية هذه المشروعات المتناهية الصغر على سبيل المثال :- تربية الدواجن والأرانب وخلافه – مشتل صغير – كشك لبيع الصحف – وما الى ذلك ٠

وسوف يقدم الصندوق الاجتماعى لكل شاب يتقدم عن طريق الجمعية بمثل هذه المشروعات حوالى ألفى جنيه وربما اكثر ومبلغ مماثل لكل زميل له حتى ٤ زملاء يشتركون فى التقدم بالمشروع ٠

ومبلغ ٣ ملايين جنيه مبدئيا قابلة للزيادة للمشروعات الصغيرة التى يتقدم بها ابناء الجمعية وتعريفها الرسمى لدى الصندوق الاجتماعى : أن يكون المتقدم بالمشروع شابا فأكثر ، على أن تكون فرص التشغيل اكثر من ٤ عاملين وبحد اقصى ٤٩ ، وان يكون القرض حتى ١٠٠ الف جنيه ، وقيمة الأصول الثابتة اقل من ٥٠٠ الف جنيه (وتعنى الأصول الثابتة قيمة أرض المشروع وآلاته ومعداته وما شابه ذلك) وان يقل حجم الأعمال السنوى عن مليون جنيه ٠

ولتجنيب شباب الخريجين – الذين تتقدم الجمعية بمشروعاتهم – اية عقبات في صرف القروض في اطار المبالغ المعتمدة للجمعية السابق الاشارة الي حجمها – طمأن هانى سيف النصر أمين عام الصندوق الاجتماعى الى ان الصندوق سوف يعقد بشأن ذلك عقودا ثلاثية بين الصندوق والبنك والجمعية ٠٠ بحيث يتم صرف القرض بمجرد تقديم المستندات المطلوبة مع تعاون جمعية التكافل مع جمعية التأمين التعاونى فى ضمان ٨٠ ٪ من هذه القروض تيسرا على المستفيدين بعدم مطالبتهم بمزيد من الضمانات[٣] .

---

(٣) أنظر : جريدة الأهرام الصادرة بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٠٣م ٠٠ صفحة اهتمامات الناس – اعداد / محمد زايد ، ص ١١

- **ابــراهيم نــافــع : دعــوة الأهرام منطلقها : حق المواطن الدستورى فى التعليم والعمل وهدفها تحقيق مساندة المجتمع المدني للدولة .**
- **في تحديد الدوافع وتقدير التأييد :**

فى تحديد للدوافع الموضوعية وراء مبادرة الأهرام بالدعوة الى تأسيس أول جمعية أهلية فى البلاد تعلى شعار " التكافل الاجتماعى لمواجهة البطالة " .

قــال ابــراهيم نافــع : رئـيس مجلـس ادارة الأهـرام ورئـيس التحريـر ونقـيب الصـحفيين : كـان منطقـيا فـى ضوء دوافع ومحددات وطنية مهمة ان تستشعر الأهرام أهمـية الـتقدم الى هـذه المبادرة التى رأت فيها ترجمة صادقة لسلامة حسها السياسى وتماشـيا مـع الـتوجه العالمى ، فى الاعتماد على القطاع الأهلى والمدنى فى الاضطلاع بالقـدر الأكـبر — الى جانـب الجهـد الحكومى فى التصدى للقضايا الجماهيرية الملحة والمؤثـرة — وعلـى رأسـها كما هو حادث فى دول العالم بما تضمه من دول متقدمة — قضية البطالة .. وتأتى فى مقدمة دوافع ومحددات مبادرة الأهرام : الاحترام الكامل والـواجب لحـق التعليم المجانى لكل مصرى الذى كفله الدستور ، والاقرار بمشروعية تطلـع الخـريج لفرصـة العمـل العادلـة التى تعينه على توفير مقومات الحياة ، وتقيه وتحمـيه في ذات الـوقت من تأثيرات البطالة السلبية ، فضلا عن افادة الدولة ايجابيا من استثماراتها المتضاعفة في التعليم بهدف تحقيق طموحات التنمية .

وفى تقديرة الكبير للتأييد الواسع الذى لقيته الدعوة من قيادات العمل الوطنى فى مصر ، واسراعها بتقديم مختلف صور المساندة لها .. أضاف ابراهيم نافع قائلا :

لقـد اكد هذا التأييد الموضوعى والواعى الذى يسجله الأهرام بكل العرفان والتقدير لرموز الأداء السياسى والتنفيذى والنقابى والعمالى والفنى ..

أكد ان الدعوة جاءت فى الاتجاه السليم وفى موضوعها وتوقيتها .

٢- فى رؤية قيادات العمل البرلمانى :

- د. فتحى سرور : إسهام فعال فى توقى الآثار السلبية للبطالة .

يؤكد الدكتور احمد فتحى سرور : رئيس مجلس الشعب أن :

توفير فرص العمل للمواطنين واجب قومى لا يقتصر على الحكومة وحدها ، وانما يتحمل الشعب مسئوليته من خلال القطاع الخاص الذى يجب ان يؤدى دوره فى اقامة المشروعات وما يستتبعها من توفير فرص العمل ، وبجانب ذلك على المجتمع المدنى أن يؤدى دوره فى تنمية المجتمع واستثمار الطاقات المبعثرة للشباب وعدم تبديدها بعد ان وفرت الدولة فرص التعليم لهم كحق دستورى من خلال اشباع حاجياته وفى مقدمتها توفير فرص العمل للأبناء الشعب ، لإقامة المجتمع المنتج الذى يحقق التنمية للجميع ، وتوقى الآثار السلبية للبطالة ومنها انتشار الانحراف . وتحطيم آمال الشباب ، وفقد قدراتهم ، وتعرضهم لمحاولات استقطابهم للتيارات، الضارة بأمن المجتمع .

د . مصطفى كمال حلمى : رئيس مجلس الشورى مشاركة ايجابية فى تحقيق الأمن والسلام الاجتماعى .

ويرى انه من الخطأ الكبير الاعتماد الكلى على مسئولية الحكومة وحدها فى علاج مشكلة البطالة ، من ثم فإنه من الواجب أن تكون مساهمة القطاع الأهلى لها دورها الكبير فى حل هذه المشكلة ومواجهة تأثيراتها السلبية الحادة اجتماعيا واقتصاديا وامنيا ، وخط الدولة حاليا فى ظل قيادة الرئيس حسنى مبارك هو التوسع فى مشاركة الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص فى القيام بمسئولياتهم تجاه عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة وعلى رأسها توقى اخطار البطالة وتحقيق الأمن والسلام الاجتماعى ، وفى ضوء هذه المحددات يأتى تأييدى الكامل لهذه الدعوات الوطنية الخالصة ، ودعوة للجميع بما فيه من مستثمرين واصحاب رأس المال للاسهام بما يقدرون عليه فى دعم هذا العمل الوطنى الكبير .

•المستشار : محمد موسى : رئيس اللجنة الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب .

قال : هذه الدعوة التى يتبناها الأهرام لها اهميتها البالغة ، خاصة فى الظروف الاقتصادية التى تمر بها البلاد حاليا ، واعتقد أنها سوف تسهم بدور فعال فى مساندة الحكومة على مواجهة مشكلة البطالة المتفاقمة التى بلغت حد تعطل قرابة مليونى خريج طبقا لاخر احصاء رسمى أعلنه الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء وسوف يساند مجلس الشعب الجمعية بقدر ما يستطيع فى الجوانب التشريعية والقانونية المحققة لرسالتها ، فى اطار ما كفله الدستور من حق المواطن فى التعليم والعمل فضلا عن أن الدعوة تتفق مع التوجه العالمى لاضطلاع القطاع الخاص بالقدر الأكبر من المسئولية.

د. محمود صبرى الشبراوى : استاذ الادارة بالجامعة الامريكية -عضو اللجنة العامة بمجلس الشورى .

قال : الاتجاه العالمى يركز على ان يكون للانسان حرية وكيان باعتبارهما المحرك لجميع الطاقات ، فالعالم اليوم قائم على مشاركة المواطن فى اتخاذ القرارات المصيرية وهذا ما يولد إحساس الناس بقيمتها ، وكلما زاد هذا الاحساس تنمو المجتمعات ، ولهذا اكتشفت الحكومات اهمية ان يلعب المجتمع المدنى دورا اساسيا على ثلاث توجهات تمثل فى مجموعها قوة اية امة وتشمل : تحريك الطاقات البشرية للاسهام سياسيا فى اختيار قيادات المجتمع والمشاركة فى اتخاذ القرارات .

ونرى فى هذه الآونة أن ا لمجتمعات المدنية فى امريكا وفى العالم وأوربا واليابان تؤدى دورها فيما يتعلق بقرارات الحرب والسلام ، ولابد أن يكون تحريك المجتمع المدنى وفق معايير انتاجية تقاس بها قيمة السلع والخدمات ويتطلب ذلك ألا يكون المجتمع المدنى عالة على غيره ، وانما يكون منتجا ومعطيا ، وبهذا المفهوم يأتى تأييدى الكامل لدعوة قيام جمعية التكافل الشعبى مواجهة البطالة .

٣- نجوم تطوعت للعمل الاجتماعى بالجمعية :

*** الفنانة : نادية لطفى :**

تقول : العمل الاجتماعى التطوعى الذى اؤمن بأهميته واتحمس له دائما هو الذى دفعنى الى التقدم لعضوية جمعية " التكافل الاجتماعى لمواجهة البطالة "

باعتبارها تتصدى لمشكلة خطيرة تؤرق الأسرة المصرية قلقا على مستقبل ابنائها الأعزاء الخريجين وضيق فرص العمل امامهم وطول المعاناة فى انتظارها ، ومثل هذا العمل الأهلى التطوعى أصبح سمة العصر فى جميع الدول المتقدمة التى تتوقع منه الكثير فى مساندة جهدها باعتبار ان الحكومات لا تستطيع وحدها ان توجه احتياجات التشغيل وحماية مجتمعاتها من تأثيرات التوجهات السيئة التى يقع فيها رغما عنهم ، الذين يطول بحثهم عن العمل الشريف واكتساب لقمة عيشهم ٠

- **الفنانة : ليلى علوى :**

تقول : ان من اخطر تأثيرات البطالة فى رايى ذلك الألم النفسى الذى ينتاب بسببها النفس البشرية ٠٠ واعتقد ان توقى الاصابة بهذه الحالة المرهقة يكون فى تحقيق الذات بالانخراط فى اى عمل مادام شريفا ويحقق دخلا ، ومن هنا أعطى تأييدى وجهدى لدعوة التكافل الاجتماعى فى مواجهة البطالة ، وارى ان الظروف الاقتصادية التى يمر بها العالم كله تزيد باستمرار من حدة تأثيرات الظاهرة فإن كل انسان لابد ان يكون له دوره واصراره على ان يمثل قيمة منتجة وضرورة ان يكون للقطاع الخاص دور مساند لدور الدولة وارجو ان يوفقنا الله فى افادة ابناء مصر الخريجين من فرص التشغيل التى سوف نسعى جاهدين لتوفيرها ٠

- **الفنان : كمال الشناوى :**

يقول : ان دعوة الأهرام التى طرحت أمامنا تجسد فى حقيقة الأمر مهمة قومية لأن أولادنا لابد ان نحميهم ونحقق لهم الاستثمار الأفضل مما تعلموه ويوم تخرجت

من معهد التربية للمعلمين وجدت الوظيفة فى انتظارى على الدرجة السادسة الفنية ، ولم يكن يوجد مبرر لأقل سعى وراء العمل ..

والحقيقة الماثلة امامنا حاليا تتركز فى ان كل ما هو دخيل علينا الآن من المخدرات والانحرافات وغيرها مصدره اساسا البطالة والبحث وراء لقمة العيش .. كما ان فقدان فرصة العمل يرجع الى التغيير السلوكى الذى ضاع فى اطاره الاحترام المتبادل واختفى تحت وطأة تكاليف المعيشة .

- **الفنان : عزت العلايلى :**

يقول : فى مقدمة دوافعى للانضمام للجمعية فى عملها الاجتماعى التطوعى من اجل مواجهة البطالة فى مصر كانت تلمع فى ذهنى فكرة دعوة شباب الخريجين للانتقال بحماسة وترحاب الى تعمير منطقة توشكى التى اعتبرها نطاقا جغرافيا واسعا يمكن ان يستوعب الالاف من صناع المستقبل ، وقد احصيت فى زياراتى لها حاجتها الى مايقرب من ٩٠ مهنة خدمية وانتاجية فى اطارها ، وهذه تمثل فى رأيى فرصا للعمل التى تتصدى لها أفضل ألف مرة من هجر الأهل والأسرة للعمل فى الخارج ، وربما يأتى هذا العمل على رأس أولويات جهود التشغيل للجمعية الجديدة .

- **الفنانة : مديحة يسرى :**

تقول : من اهم الاسهامات التى اراها مطلوبة وضرورية لمشاركة الدولة فى مواجهة تحديات القضايا الكبرى هى اسهامات القطاع الأهلى ورجال الأعمال وفى هذا الاتجاه يأتى دور الجمعيات الأهلية والنشاط المدنى ، ولا اعتقد انه يمكن تحقيق نجاح فى هذا الشأن إلا بتعاون جاد ومثمر من المواطنين ، فضلا عن المبادرة الى التبرع بالمال والجهد للاسهام فى انقاذ ابنائنا شباب مصر من التعرض للحاجة التى قد تلجئه الى مالا يرضاه ولا ترضى عنه اسرته ولا مجتمعه ، ومن أخطر هذه التجاوزات ما نشهده وتتألم له سلوكيات خلقية ومادية ، وعلينا ان نقتدى فى هذا المسار بما

حققته جهود القطاع الأهلى والمدنى فى الخارج من نجاحات ٠

- **الفنان : محمود ياسين :**

يقول : أعتقد أنها دعوة تأتى فى موضوعها وتوقيتها وبدرجة الحرارة اللازمة لمواجهة موقف خطير بلغ فيه تعداد البطالة حسب اخر احصاء أعلن منذ ايام من الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ٢ مليون باحث عن العمل فى ظل ظروف اقتصادية مرهقة على المستوى العالمى ، وبالطبع لها انعكاساتها على مصر مما يجعل التعاون الاجتماعى فى مواجهة البطالة واجبا وطنيا وقوميا لكى يعين من لا يجد دخلا رغم تعلمه على تجاوز الازمة ومواصلة مسيرة الحياة الشريفة التى تبتعد بهم عن مجالات الاستقطاب والادمان والانحراف(٣) ٠

البطالة تجد حلا !

تحقيق : البداية من المستثمر الصغير :

فى اطار سعى الحكومة الدؤوب لمواجهة أزمة البطالة — التى تعرقل مسيرة التنمية — تقوم وزارة الشئون الاجتماعية بتطوير برامجها وانشاء العديد من المشروعات الصغيرة التى تحقق دخلا ميسورا يتناسب مع كل فئة من فئات الشباب الباحث عن عمل ، وكذلك مع ابناء الضمان الاجتماعى المؤمن عليهم او المستفيدين بالمعاش أو حتى من أصحاب الحرف المهنية الراغبين فى التدريب التحويلى لإقامة مشروعاتهم الصغيرة ٠

س- ماهى الشروط لإختيار أولئك المستفيدين ؟

وما هى مصادر التمويل لانشاء مشروعاتهم والمبلغ المقرر لإقامة كل مشروع ؟

ملامح هذه المشروعات وخطة وزارة الشئون الاجتماعية لمواجهة البطالة يناقشها هذا التحقيق :

(٣) أنظر : جريدة الأهرام الصادرة بتاريخ ٢١/ ٢/ ٢٠٠٣م ، صفحة اهتمامات الناس / محمد زايد ٠

بداية تقول : الدكتورة امينة الجندى وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية أن سياسة مصر أكدت المسئولية الاجتماعية للدولة فى تحقيق التوازن بين الطبقات والفئات والوقوف دائما الى جانب من يحتاجون الدعم الاقتصادى والحماية الاجتماعية دون تفرقة ، وايمانا بأن شرعية الحكم تنطلق من توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية

وترتكز السياسة الاجتماعية على ثلاثة محاور هى : التنمية البشرية — والعدالة — ومواجهة الفقر ، وفى سبيل تحقيق ذلك تتبنى الوزارة منظومة متكاملة من البرامج منها : برنامج الضمان الاجتماعى وبرنامج الأسرة المنتجة والتكوين المهنى لتشغيل الشباب وبنك ناصر الاجتماعى ، وهذه البرامج تتبنى مشروعات مدرة للدخل لرفع مستوى الأسر والحد من البطالة وتحويل الفئات التى تحتاج للمساعدة الى فئات منتجة تعتمد على ذاتها فى توفير احتياجاتها وتسهم فى تنمية مجتمعها .

فبالنسبة لبرنامج الضمان الاجتماعى فإنه يقوم على فلسفة توفير حياة كريمة لأفراد المجتمع وتحقيق الاستقرار النفسى والاجتماعى والمادى للاسر الفقيرة من الفئات التى عجزت عن العمل نظرا لمرضها أو كبر سنها واصبحت بلا مورد ولم تظلها مظلة التأمينات الاجتماعية ، وكذلك الأرامل اللاتى فقدن عائلهن والأيتام الذين فقدوا اباهم ، فمن حق هذه الفئات ان تهيأ لهم الفرصة لتعيش وتكون اداة نفع وكسب لمجتمعها وكذلك الفئات الأخرى التى لا تندرج تحت نظم المعاشات التى تصرف لها المساعدات المالية والعينية لتعينها على الخروج من ازمة المرحلة الحرجة التى وضعت فيها لتكون بذلك لها الحق فى المساعدة مثل حالات المرض والعجز الجزئى والتعليم والحمل والرضاعة وفى حالة النكبات والكوارث العامة والفردية .

وفى اطار سياسة التحول الاقتصادى الدى تشهده مصر وتخفيفا لآثار هدا التحول الاقتصادى فقد اهتمت الحكومة المصرية برعاية الفئات الأشد فقرا فى المجتمع وعمل

مشروع له دخل ثابت للأسر غير القادرة على مساعدة نفسها آخدة فى الأعتبار البعد الاجتماعى فى محاولة لادماج هذه الأسر فى زمرة المنتجين بتوفير الفرص المناسبة لقدراتها، وقد بلغ عدد الأسر المستفيدة من المعاشات الضمانية ما يقرب من ٧٠٠ الف اسرة بتكلفة اجمالية قدرها ٦٠٠ مليون جنيه٠

وتستهدف الوزارة امتداد مظلة الضمان الاجتماعى وادماج الأسر فى مشروعات انتاجية حيث تم توزيع ٥ ملايين جنيه على المديريات لعمل مشروعات اسر منتجة للأسر الضمانية خلال العام الحالى ٢٠٠٣م وذلك لمن لهم القدرة داخل الأسرة على العمل وتوفير دخل شهرى ثابت ، كما تعتزم الوزارة دراسة تطبيق نظام التأمين الصحى على فئات الضمان الاجتماعى وتطوير وحدات الخدمة واستكمال مراكز الاغاثة واستكمال الحاسب الآلى وقاعدة بيانات الضمان الاجتماعى ٠

- **بنك ناصر الإجتماعى :**

وتضيف الدكتورة امينة الجندى لأن البطالة تشكل عائقا كبيرا فى تقدم المجتمع لذلك تقوم الدولة بالسعى جاهدة لإيجاد فرص عمل للشباب للحد من مشكلة البطالة وبما يضمن لهم مستوى افضل فى المعيشة ، وانطلاقا من البعد الاجتماعى لبنك ناصر الاجتماعى فكان لابد للبنك أن يجعل هدف التنمية الاجتماعية هدفا أساسيا له بقيامه بتوفير جميع الامكانيات وذلك من خلال عدة محاور :

الأول : يركز على تمويل مشروعات تمليك وسائل الانتاج ، والهدف الأساسى منه تحويل بعض مستحقى الزكاة القادرين على العمل الى منتجين يعتمدون على ناتج اعمالهم وذلك بتوفير حياة كريمة ومنتجة لهم ولأسرهم ويتم من خلال توفير تمويل صغير بحد اقصى (١٥٠٠) جنيه للأسرة التى يقل دخلها عن (١٠٠) جنيه شهريا وتقدمها لجان الزكاة المنتشرة على مستوى القرى والمراكز ومن خلال دراسة مهارات الأسرة وخبراتها ويتم منح هذا التمويل لعمل (مناحل او تصنيع ألبان وغيرها من

المشروعات) على أن يسدد بالتقسيط دون تحميل المستفيد أية مصاريف ادارية اوعائد للبنك ، وقد بلغ ماتم صرفه على هذه المشروعات مليونا و٦٢٣ الف جنيه تقريبا لعدد الف و ٦٥٦ مشروعا وذلك من خلال العام المالى الماضى ٠

- والمحور الثانى : ينحصر فى تمويل مشروعات انتاجية مثل تمليك ماكينات التريكو والخياطة وتصوير المستندات واجهزة كمبيوتر وآلات النجارة وبعض معدات الورش ويأتى ذلك من منطلق وجود شرائح أخرى فى المجتمع فى حاجة الى زيادة دخلها خاصة بعض العاملين بالدولة والقطاع العام وبعض الشباب يعانون البطالة ٠ فلقد قام البنك بتوفير التمويل اللازم لهذه المشروعات بالاضافة الى تمويل انشاء صناعات زراعية وريفية بالنسبة للمقيمين فى المحافظات بخلاف القاهرة أ وقد قام البنك بدعم هذه التمويلات حيث يتم احتساب عائد قدره ٧٪ من امكانية التقسيط حتى ٣ سنوات وقد بلغ ما تم صرفه على هذه المشروعات مبلغ ٣١ مليونا و ٤٥٨ الف جنيه تقريبا لعدد ١٢ الفا و ٦٥٣ مشروعا ٠
- اما المحور الثالث : فيختص بتمويل مشروعات صغيرة لتحسين دخل صغار العاملين ، وهذا النوع من التمويل يهدف الى توفير مبلغ ٥ آلاف جنيه للمشروع وبعائد قدره ٧ ٪ ويتم المنح على ضوء الدراسة التى يقدمها طالب التمويل التى ترتبط بالبيئة التى يقيم فيها وهى ايضا تتيح انشاء مشروعات تربية الأغنام أو الصناعات الزراعية الصغيرة وما فى حكمها وتوسيع وتجديد بعض اعمال المصانع الصغيرة والورش بإضافة بعض المعدات الحديثة لها لمساعدتهم فى تشغيل ابنائهم الذين لايعملون ، ووصل عدد هذه المشروعات ٢٩ الفا و ٤٩٨ مشروعا بتكلفة قدرها ١٦٣ مليونا و ٣١٧ الف جنيه تقريبا.
- والمحور الرابع : هو تمويل مشروعات شباب الخريجيين والذى بدأ منذ اكثر من ١٠ سنوات بمحافظة الفيوم وبالتعاون مع جهاز الشباب بالمحافظة حيث قام

بتوفير اماكن لاقامة المشرعات ووفرت تمويل المشروعات بالآلات والمعدات اللازمة ، فى حدود ٥٠٠٠ جنيه وبعائد منخفض ٠

ونظرا لنجاح التجربة فى محافظة الفيوم فقد تم عمل اتفاق مع محافظتى القاهرة والجيزة ، وجار تعميم هذا المشروع بباقى المحافظات ، وتمت اقامة ٢٢٦٠ مشروعا بتكلفة ١٢ مليونا و ٢٠٦ الف فى العام الماضى

- **الأسر المنتجة :**

وتؤكد وزيرة التامينات والشئون الاجتماعية ان مشروعات الأسر المنتجة تعد من المشروعات الاجتماعية التى لها صبغة اقتصادية حيث تستهدف تنمية الموارد الاقتصادية للأسر محدودة الدخل وايضا لشباب الخريجين وغيرهما من الفئات من خلال حصولهما على قروض مالية وتوفير التدريب التحويلى اللا زم لها استغلالا لطاقاتها وقدراتها وذلك باشتغالها بالصناعات البيئية والريفية والمنزلية وتحسين اوضاعها باساليب الرعاية والتوجيه لمواجهة متغيرات الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمل على زيادة قدرة كفاءة هذه الأسر ماديا لمقابلة هذه المتغيرات ، ولقد اخذ هذا المشروع يتنامى حتى وصل عدد المستفيدين من خدماته مليونا و ٢٧٨ الف اسرة مصرية وتتضمن اسرا مستفيدة من القروض او مستفيدة من التدريب او التسويق وتتراوح قيمة القرض الممنوح لمشروع الأسر المنتجة من ٥٠ — ٨٠٠٠ جنيه ، وقد بلغت الاعانة المنصرفة لمشروعات الأسر المنتجة عن العام المالى مبلغ ١٦٥ الف جنيه ٠

لقد بلغت قيمة مشروعات الأسر المنتجة الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية ٧٣ مليونا و ١٣٦ الف جنيه لحوالى ٦١ الفا و ١٧٠ اسرة ٠

وقيمة المشروعات للأسر المنتجة التى تم تمويلها تمويلا ذاتيا من رأس مال جمعيات الأسر المنتجة ٣٨ مليونا و ٤٠٠ الف جنيه تستفيد منها ٤٧٣ الف اسرة

تقـريبا ، كما تم رصد ٣ ملايين و ٩٠٠ الف جنيه لانشاء وتطوير مراكز الأسر المنتجة والتكوين المهنى٠

- **التدريب التحويلي :**

وعن اهمية التدريب التحويلى ودوره فى تنمية الموارد الاقتصادية للمستفيدين تقول نـوال محمـد المغربـى : رئـيس الادارة المركـزية للأسر المنتجة والتكوين المهنى : تقوم الـوزارة بـتوفير الـتدريب التحويلى للأسر المنتجة محدودة الدخل ولشباب الخريجين وغيرهـم مـن الفـئات لـرفع مسـتوى معيشتهم واستغلال طاقاتهم وقدراتهم وتسهم فى القضـاء علـى الـبطالة ، ممـا ترتب عليه زيادة قدرة وكفاءة هذه الفئات ماديا لمواجهة الظـروف الاجتماعـية والاقتصادية ويتم تدريبهم فى مراكز اعداد الأسر المنتجة التابعة للوزارة ، وقد بلغ اجمالى عدد المراكز الممولة من الخطة الاستثمارية ومن الموازنة العامة للدولـة ٢٧٧ مركـزا ، وبلـغ اجمـالى عدد المراكز المنشأة بالجهود الذاتية ٣١٤٥ مركزا وبلـغ عـدد المـدربين ٤٩٢٤ مـدربا وعـدد المـتدربين ٤٤ الفـا و ٩٥٢ متدربا ، ولقد تم اختـيار عـدد ٨١ مركـز اعـداد لتنفـيذ برامج التدريب للفتيات ويتم فيه تدريبهن على بعـض المهـن والأنشـطة مـثل اصلاح وصيانة الأجهزة المنزلية الخفيفة والدقيقة وتعليم واصلاح الكمبيوتر وطباعة المنسوجات والتفصيل والحياكة والصناعات الزراعية وغيره٠

كمـا تم انشاء مركز للتصميم الجرافيكى والنماذج ، وهو مؤسسة بحثية تعمل على تطويـر نمـاذج الصـناعات الصـغيرة واعـداد الكـوادر الفنية التى تتولى التدريب بمراكز الأسر المنتجة ٠

وهـناك تـدريب فـى مراكز التكوين المهنى يهدف الى تدريب المتسربين والمتخلفين عـن التعلـيم الأساسـى الـذين تتراوح اعمارهم بين ١٣ و ١٨ سنة بالاضافة الى تدريب خريجى المدارس الثانوية وخريجى الجامعات تدريبا تحويليا بمصروفات ، ويتم تقدير تكالـيف الـدورة حسب اعداد الراغبين والخامات المستخدمة ويتم تدريبهم على بعض

المهن منها التمريض ومحوالأمية والتجميل والتنظيف والتعبئة والتغليف والطلاء ٠

ويبلغ عدد مراكز التكوين المهنى ٦٧ مركزا ومدة التدريب عامان ومتوسط عدد الخريجين سنويا ٢٣٠٠ متدرب ٠

ولقد تم تنفيذ مشروع المستثمر الصغير لعدد ٩ مراكز تكوين مهنى استفاد منها ١٣٠٠ شاب ونتج عنها تنفيذ ١٨٣ مشروعا صغيرا من هؤلاء الخريجين ٠

وتضيف رئيس الادارة المركزية للأسر المنتجة والتكوين المهنى — ان هناك اهتماما برعاية قطاع الشباب الذى يعتبر العنصر الأساسى والمؤثر فى اى مجتمع من المجتمعات ولذلك فهناك حرص على تطوير البرامج والأنشطة التى تقدمها الأندية الاجتماعية والثقافية كما يعتبر النادى النسائى احدى المؤسسات التى تعمل على تنمية المرأة وتدريبها على مهارات الحياة الأساسية ومعاونتها على مواجهة التغييرات والارتقاء بها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وصحيا ويتم ذلك من خلال ٦٢٧ ناديا نسائيا ولقد استفادت منه ٣٥ الفا و ٢٠٩ سيدات وذلك فى برامج لتدريب الخاصة بمحوامية الريفيات ورعاية الطفولة والامومة والاقتصاد المنزلى والاسعافات الأولية والتدريب على الأنشطة الانتاجية ذات العائد الاقتصادى بهدف زيادة دخل الأسرة وتنميته ومن هذه الأنشطة صناعة الملابس والتطريز والخزف ٠

- **الضمان الاجتماعى :**

وعن تطور الضمان الاجتماعى تقول : ليلى عبد الرازق : مدير الادارة المركزية للضمان الاجتماعى ان الحكومة التزمت بدعم الفئات محدودة الدخل وبكفالة من لا كفيل له بمعاش شهرى يبدأمن ٥٠ جنيها الى ٧٠ جنيها للأسرة بعد ان كان خمسة جنيهات ، وقد استفادت منه حتى الآن ٧٠٠ الف اسرة وسوف يرتفع خلال هذا العام الي مليون اسرة ، وهناك خطة لتحويل أكبر عدد ممكن من هذه الأسر الى طاقات انتاجية قادرة على الاعتماد على نفسها وعلى اقامة المشروعات الصغيرة الانتاجية

وتوفر لها الدولة الاقراض الشعبى المناسب وفرص التسويق المناسبة

وهـذا في حـد ذاتـه يعتبر تطويرا كبيرا فى برنامج الضمان الاجتماعى ، وبالنسبة لـرفع قـيمة المعـاش الضـمانى فـإن الزيادة الأخيرة احدثت طفرة فى الاعتمادات التى تـتحملها الدولـة حـيث أن جمـيع مـا يصرف الضمان الاجتماعـى حكومـى ١٠٠ ٪ وتتحمله الخزانة العامة بدون اشتراكات من المستفيدين ، وهذا يختلف تماما عن نظام التأميـنات الاجتماعـية الـذى يسـهم فـيه المسـتفيدبجزء من دخله مقابل حصوله على معاش عند العجز او الوفاة أو بلوغ سن التقاعد .

ويضم نظام الضمان الاجتماعى شرائح مجتمعية تغطى جميع الحالات الاجتماعية التـى تحـتاج الى معـاش اومسـاعدة ومـن هذه الفئات الأيتام والأرامل والمطلقات واولاد المطلقة اذا توفيت اوتزوجت او سجنت وحالة العجز والشيخوخة ومن بلغت الخمسين سـنة ولم يسـبق لهـا الزواج واسرة المسجون لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، وانضم الى هـذه الفئات الطفل طبقا لقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦م حيث حدد احقية صرف معاش للطفـل اليتـيم اومجهـول النسـب واطفـال المطلقـة واطفـال المسجون لمدة لا تقل عن ٣ سـنوات ، وبلـغ عـدد المستفيدين نحو ٣٠ الف طفل بتكلفة اجمالية قدرها ١٦ مليون جنيه .

وهـناك مسـاعدات اجتماعـية شـهرية للحـوامل والرضع والا سرة المهجورة العائل والعجـز الجزئـى وحـالات المرض ، وهناك ايضا اعانات للعاملين السابقين ومساعدات الكوارث والنكبات (مساعدات آجلة ومساعدات عاجلة) وتقدم بشكل نقدى بشيكات ويتم تقدير المساعدة حسب حجم الكارثة وعدد الخسائر فى الارواح والممتلكات .

وتـؤكد ليلـى عـبد الـرازق أنـه فى اطار تطوير نظام الضمان الاجتماعى صدر قرار وزارى جديـد بشـأن مـنح مسـاعدات الدفعة الواحدة للأسرالمستفيدة من معاش الضمان الاجتماعـى وغيرها من الأسر البسيطة وذلك لتنفيذ مشروعات صغيرة يتراوح رأس مال

المشروع ما بين ٥٠٠ جنيه و ١٥٠٠ جنيه كمنحة لا ترد بهدف تنمية موارد الأسرة والعمل على رفع دخلها بجانب معاش الضمان الاجتماعى وتصرف فى الحالات الآتية

وأيضا الحالات الفردية الأكثر ضرورة لمواجهة مصاريف التعليم او مواجهة نفقات الانجاب او تكاليف الجنازة ومعظم المستفيدين منها اهالى القرى والمناطق العشوائية وهى اسر شديدة البساطة ، وهذه المنحة يمكنها من سداد احتياجاتها الأساسية واجراءات الحصول على معاشات الضمان الاجتماعى او مساعداته مبسطة ، وفيها يقدم طلب للحصول على المعاش من المواطن الى الوحدة الاجتماعية التابعة لمحل سكنه مرفق به المستندات الدالة على حالته الاقتصادية والاجتماعية والتأمينية مثل البطاقة الشخصية أو العائلية والرقم التأمينى .

ثم يتم اجراء بحث اجتماعى ميدانى من خلال الباحثين الاجتماعيين التابعين للوحدة، ويتم بعد ذلك تقرير ربط المعاش فى حالة الاستحقاق ويبدأ الصرف شهريا للأسرة خلال مدة لا تتجاوز ٦٠ يوما من تاريخ تقديم الطلب[٤] .

(٥) أنظر : جريدة الاهرام الصادرة بتاريخ ١٧ / ٢ /٢٠٠٣م ، تحقيقات الأهرام"

الخاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ٠٠ الآن وبعد الانتهاء من إعداد هذا البحث الطيب : الحل الإسلامى لمشكلة البطالة نقول :

جاءت هذه الدراسة فى مقدمة وستة فصول وخاتمة وقائمة مراجع وقائمة محتويات تحدثنا فى الفصل الأول عن موضوع البحث : الحل الاسلامى لمشكلة البطالة ٠

ثم جاءت أهمية موضوع البحث : ان البطالة اصبحت احدى موضوعات الساعة التى تشغل بالنا جميعا ٠

هذا وقد عقدت العديد من المؤتمرات والندوات التى تبحث فى هذه المشكلة ، غير أن هذا الموضوع جدير بمزيد من البحث ٠

لقد جاء الاهتمام بمشكلة البطالة إيمانا بخطورة تلك الظاهرة ، فالقضية ليست مجتمع تتحول احدى فئاته لجماعة متعطلة عن العمل ولكن لأن تلك الجماعة المتعطلة مع تزايدها تصبح وبالا على ذلك المجتمع تنشر بداخله بذرة هدمه وتصبح اداة من ادوات خلله٠

ويهدف البحث الى ضرورة النظر الى الشباب بوصفه جزءا من قوة العمل الاقتصادى للقيام بدوره على أكمل وجه واتاحة الفرصة لاظهار مواهبه ، فإنه من الأجدر أن يتم البحث عن حلول لمشاكله ودفع المعوقات التى تغتال حقه فى الحياة الشريفة عن طريق الاندماج فى المجتمع والبحث عن وظيفة يفيد بها وطنه ويصبح عضو فعال ومنتج وليس عالة او كم مهمل لا طاقة له فى اعاشة نفسه٠

وتعرضنا لبعض المفاهيم حول العمالةوالبطالة ثم عرضنا البطالة فى المفهوم الاسلامى ٠

الفصل الثاني : بعض العوامل المؤدية الى البطالة :

البطالة هى نتاج عدة مشاكل متشابكة ومعقدة وقد اتضح ان الزيادة السكانية تلعب دورا موجبا فى نشر البطالة بالاضافة الى سياسة التعليم والانفتاح الاقتصادى والخصخصة وغيرها من العوامل وتوقف وزارة القوى العاملة عن تعيين الخريجين منذ عام ١٩٨٦م. وعودة العمالة من الخليج بعد حرب الكويت .. كل هذه العوامل ساعدت فى نشر ظاهرة البطالة .

الفصل الثالث : محاربة الاسلام للبطالة :

يرى فقهاء الشريعة الاسلامية أن العمل مطلوب لأن فائدته لا تعود على العامل وحده وانما فائدته على المجتمع .

والإسلام يطالب بالسعى والهجرة لطلب الرزق حيث يقول الله عز وجل :

(فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون) [١].

الفصل الرابع : دور الأسس والآليات الإسلامية فى حل مشطكلة البطالة :

١- دور الزكاة فى مواجهة مشكلة البطالة :

بالبحث فى كنوز شعيرة الزكاة — الركن الثالث من اركان الاسلام نجد فيها ماعجز البشر من علاج للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه المجتمع المسلم والتى تكفل توفير مستوى معيشة مناسب لكل فرد على أرضه ، خاصة وأن الزكاة نظام مالى واقتصادى واجتماعى وسبيل لتداولها واستثمارها وانجح وسيلة للقضاء على مشكلة الفقر بتهيئة الفرد العاطل على العمل بتوفير فرص العمل المناسبة للقادرين وكفالة العاجزين عن العمل ويتم ذلك باستغلال أموال الزكاة والتى قدرها خبراء المالية

---

(١) سورة الجمعة : الآية (١٠)

بخمسة عشر مليار جنيه سنويا والأفضل استثمار نسبة كبيرة من هذه الأموال فى الاستثمار فى مشروعات تخدم المجتمع فى حل مشكلة البطالة:

٢- دورالضرائب فى معالجة مشكلة البطالة :

تعد الضريبة أداة اقتصادية تستخدم فى تحقيق الاستقرار وتساعد فى تحقيق سلسلة من الأهداف من اهمها : تشجيع الصناعات المحلية – تشجيع الادخار – خلق فرص عمل جديدة عن طريق تشجيع بعض أشكال الاستغلال ·· توجيه الاستثمارات .

٣- احياء الوقف ودوره فى توفير فرص العمل لعلاج البطالة :

ان للوقف أثركبير لعلاج مشكلة البطالة لو أحسن استخدامه ، ان المالك الحقيقى للمال هو الله سبحانه وتعالى ، وللإنسان فيها ملكية المنفعة التى تمكنه من التنمية والاستثمار وفق عهد الاستخلاف ·

٤ - دور إحياء الأرض الموات فى حل مشكلة البطالة :

لقد اهتمت الشريعة الاسلامية بالأرض واعطتها حقها من الرعاية والعناية ووجهت الأنظار اليها ، وامرت فى السعى نحوها والأستفادة منها ·

لقد اعطى فقهاء الشريعةللتنمية الزراعية أهمية كبيرة ·· ولا شك ان استصلاح الأرض الموات يسهم فى تكوين الدخل القومى وتشغيل وتوفير فرص عمل جديدة للعاطلين فى انحاء الدولة ، ونجد الفقه الإسلامى يحث على أن تضع الدولة الخطط والبرامج اللازمة لبناء الصناعات والتوسع فى انتاجها ، وتزويد المجتمع بالخبرات المهنية وتشجيع البحث العلمى ·

الفصل الخامس : جهود الدولة فى حل مشكلة البطالة :

١-تنمية الصناعات الصغيرة :

ينبغى تشجيع شباب ا لخريجين على اقتحام مجال الصناعات الصغيرة بتوفير التمويل اللازم دون شرط والأخذ باستراتيجية التنمية كثيفة العمل لتشغيل الطاقات العاطلة ·

٢-دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى حل مشكلة البطالة :

انشئ عام ١٩٩٠م بموجب القرار الجمهورى رقم (٤٠) ومن اهم اهدافه خلق فرص عمل جديدة للمساهمة فى حل مشكلة البطالة بوجه عام وتخفيف الآثار السلبية لعملية الاصلاح الاقتصادى المصرى بوجه خاص ٠

ان الهدف الاستراتيجى المكلف به الصندوق الاجتماعى للتنمية هو توفير ٢٠ ٪ من فرص العمل المطلوبة سنويا (فى الأنشطة غير الزراعية) وقد تحدد ٢٠٠٠٠٠ فرصة عمل سنويا

٣-جهود الاتحاد التعاونى الانتاجى فى توفير فرص عمل الشباب :

يتبنى الاتحاد التعاونى الانتاجى سياسة متكاملة تستهدف المشاركة الايجابية فى معالجة مشكلة البطالة عن طريق تنظيم مجموعة من البرامج لنشر المشروعات الحرفية والصغيرة فى جميع المحافظات واقامة سلسلة من مجمعات الصناعات الحرفية والصغيرة التى توفر الآف من فرص العمل الجديدة وتساهم فى توجيه الشباب نحو العمل الحر وتملك وادارة المشروعات الحرفية والصغيرة تحت مظلة التعاونيات الانتاجية ٠

٤-جذب أموال المصريين العاملين بالخارج بحوالى ٥٠ مليار دولار أمريكى ، والأموال العربية التى بالخارج تقدر بحوالى ٤٠٠ مليار امريكى ٠

لذا أطالب بضرورة اتخاذ الخطوات الضرورية واللازمة للعمل على جذب هذه الأموال لا ستثمارها فى مصر لايجاد فرص عمل جديدة للقضاء على مشكلة البطالة ٠

الفصل السادس : التكافل الشعبى لمواجهة مشكلة البطالة :

بدأت جريدة الأهرام فى الاجراءات العملية لتأسيس أول جمعية أهلية تتبنى تحقيق " التكافل الشعبى فى مواجهة البطالة " باعتبار الجهد المدنى من اهم الأدوار المطلوبة الى جانب جهد حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى فى التخفيف من حدة

التأثيرات الاجتماعية والأمنية البالغة الخطر لمشكلة المشاكل : البطالة التى يعانيها ابناؤنا من الخريجين ٠

وقد أيد شيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية الدعوة واعتبر مساندة الشباب الذى ينتظر فرصة العمل واجبا دينيا ملزما ٠٠يأتى على رأس أبواب الزكاة ٠

رؤساء وزارات سابقون ورؤساء أحزاب ورجال اعمال حددوا على الفور اسهاماتهم المادية الأولى لمساندة الجمعية والتى اقتربت من المليون جنيه ٠

والخلاصة :

أن السبيل الأمثل لمواجهة مشكلة البطالة وتحقيق الاستقرار فى سوق العمل والتشغيل فى مصر هو اتباع استراتيجية النمو كثيفة العمالة التى تحقق العمالة الكاملة فى الأجل المتوسط والطويل ٠٠ ووضع برنامج عمل يعمل على تنمية القدرات البشرية خاصة وأن هناك علاقة ارتباط متبادل بين النمو الاقتصادى والتنمية البشرية ، لذلك يجب وضع سياسة فعالة لرفع كفاءة و تشغيل الموارد البشرية واصلاح التعليم الأساسى الرسمى واصلاح نظام التدريب من خلال توسيع وتعميق البرامج والاستراتيجيات التدريبية ودعم الاستثمار فى رأس المال البشرى وتعميق الاصلاح المؤسسى وخلق نوع من التكامل بين الاستثمار العام والخاص وخلق فرص عمل جديدة فى مشروعات التنمية الضخمة ٠

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ٠٠ والله الموفق ٠

المراجـــــع

١- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام الوقف فى المجتمع الاسلامى / شوقى دنيا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، (العدد الثانى) ، ١٩٩٢م ٠

٢- الأحكام السلطانية / الماوردى ٠- بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٠م٠

٣- الاسلام والتنمية / محمد شوقى الفنجرى ٠- القاهرة : دار الشروق ، د٠ت ٠

٤- الاسلام وضرورات الحياة / عبدالله قادرى ٠- جدة : دار المجتمع ، ١٤٠٦ ٠

٥- الأشباه والنظائر / ابن نجيم ٠- بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٠ ٠

٦- الاطار الأخلاقى لمالية المسلم / قطب ابراهيم محمد ٠- القاهرة : دار النهضة

٧- الاقتصاد الاسلامى / يوسف القرضاوى ٠- مكة المكرمة : بحوث مؤتمر الاقتصاد الأول ، ١٣٩٦ ٠

٨- الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث / ترجمة وتعليق : محمد الجوهرى وآخرون ٠- الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٢م

٩- الاقتصاد المالى الاسلامى / عبد الكريم بركات ، عوف الكفراوى، (د.ت).

١٠- الأموال / ابن سلام ٠- القاهرة : دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ت).

١١-احياء الوقف الاسلامى ودوره فى توفير فرص عمل جديدة / عبد العزيز فرج محمد موسى ٠- القاهرة: مركز صالح كامل، ٢٠٠١م (ندوة البطالة فى مصر).

١٢- أسباب مشكلة البطالة فى مصر / هبة نصار ٠- القاهرة : (المؤتمر الاقتصادى الأول) ٠

١٣- أعلام الاقتصاد الاسلامى / شوقى دنيا ٠- الرياض : مكتبة الخريجى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م٠

١٤- انتاجية مجتمع / محمود سفر ٠- الرياض : تهامة ، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م٠

١٥ – بدائع الصنائع / الكاسانى ·– بيروت : دار الكتب العلمية ، د·ت·

١٦– البركة فى فضل السعى والحركة / محمد الوصابى الحبشى ·– مصر :المكتبة التجارية ، د·ت ·

١٧– البطالة بين الشباب حديثى التخرج : العوامل – الآثار – استراتيجية المواجهة – العلاج / سامية خضر صالح ·– القاهرة : كلية التربية ، جامعة عين شمس، ١٩٩٨م·

١٨– تخريج احاديث الفقر وكيف عالجها الاسلام / الألبانى ·– دمشق : المكتب الاسلامى ، ١٤٠٥ ·

١٩ – التدابير الواقية من الربا / فضل الهى ظهير ·– باكستان : ادارة ترجمان السنة ، ١٤٠٦ ·

٢٠– الترغيب والترهيب / المنذرى ·– بيروت : دار الكتب العلمية ، د·ت ·

٢١ – تقرير مبدئى عن سياسة تطوير الخدمة المدنية / المجالس القومية المتخصصة، الأمانة الفنية – لجنة تطوير الخدمة المدنية ، ١٩٨٤م ·

٢٢– التوزيع الاقليمى للبطالة وعلاقته بالهجرة الداخلية / عالية عبد المنعم المهدى – القاهرة : دار الرضا للطباعة ،١٩٨٩م ·

٢٣– توظيف الزكاة فى مشروعات انتاجية / حسين على محمد منازع ·

٢٤– الجعالة واحكامها فى الشريعة الاسلامية والقانون / خالد الجميلى ·– بيروت : عالم الكتب ، د·ت·

٢٥ – الحكيم الترمذى ونظريته فى الولاية / عبد الفتاح بركة ·

٢٦– الحلال والحرام / محمد متولى الشعراوى ·– القاهرة : مكتبة دار الشروق ·

٢٧- الخصائص المشتركة فى ظاهرة البطالة فى بلدان العالم الثالث / اسماعيل صبرى عبدالله ٠- القاهرة : (المؤتمر الأول للاقتصاد) ١٩٨٩م٠

٢٨- دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة / ليلى الخواجة ٠- القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (المؤتمر الأول للاقتصاد) ، ١٩٨٩م٠

٢٩- الدور الاجتماعى للوقف / عبد الملك السيد ٠

٣٠- دور اجهزة الحكم المحلى فى اتاحة فرص العمل للشباب من خلال المشروعات الحرفية والصغيرة/محمد حسن السباعى٠- القاهرة: مركز صالح كامل ٢٠٠١م ٠

٣١- دور الزكاة والضرائب فى مواجهة مشكلة البطالة / سيد محمد عبد الوهاب ٠- القاهرة : مركز صالح كامل ، ٢٠٠٢م (ندوة مشكلة البطالة فى ج٠م٠ع) ٠

٣٢- دور الصندوق الاجتماعى فى حل مشكلة البطالة / حسين الجمال ٠- القاهرة : مركز صالح كامل ، ٢٠٠١م ٠

٣٣- دور الوقف فى صياغة الحضارة / محمد عمارة ٠ (ندوة الوقف بالكويت)٠

٣٤- الذريعة الى مكارم الشريعة / الراغب الأصفهانى ٠- المنصورة : دار الوفاء .

٣٥- رواد الاقتصاد العربى /محمد عاشور ٠- القاهرة :دار الاتحاد العربى، ١٩٧٤م٠

٣٦- رؤية مستقبلية للوقف / محمد الشحات الجندي ٠- القاهرة : الجمعية الخيرية الاسلامية، ٢٠٠٠م (ندوة الوقف)٠ ص ١٦٥ ٠

٣٧- الزكاة سبيل لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية / نبيل فتحى المعداوى ٠- القاهرة مركز صالح كامل (ندوة التطبيق المعاصر للزكاة) ١٩٩٨م٠

٣٨- سلسلة الأحاديث الصحيحة / الألبانى ٠

٣٩- سنن ابن ماجة ٠- بيروت : دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٠م٠

٤٠- السنن الكبرى / البيهقى ·- بيروت : دار الكتب العلمية ، د·ت·

٤١- السياسة المالية لعمر بن الخطاب / قطب ابراهيم محمد ·

٤٢- الشباب الجامعى بين الأمية الثقافية والفراغ الأيدولوجى / سامية خضر صالح · القاهرة : المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، ١٩٩١م·

٤٣- ظاهرة التطرف : الأسباب والعلاج / محمد احمد بيومى ·- الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،١٩٩٢م·

٤٤- العمل والعمال فى الفكر الاسلامى / ابراهيم النعمة ·- جدة : الدار السعودية للنشر والتوزيع ، ١٤٠٥ ·

٤٥- علم اجتماع السكان وتنمية الموارد البشرية / حسن محمد دوح ·- الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٢م·

٤٦- علاقات العمل فى الاسلام / عبد الرحمن بكر ·

٤٧- فتح البارى شرح صحيح البخارى / ابن حجر العسقلانى ·- بيروت : دار المعرفة ، ١٩٩٨م·

٤٨- فقه الزكاة / يوسف القرضاوى ·- القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٩٥م ·

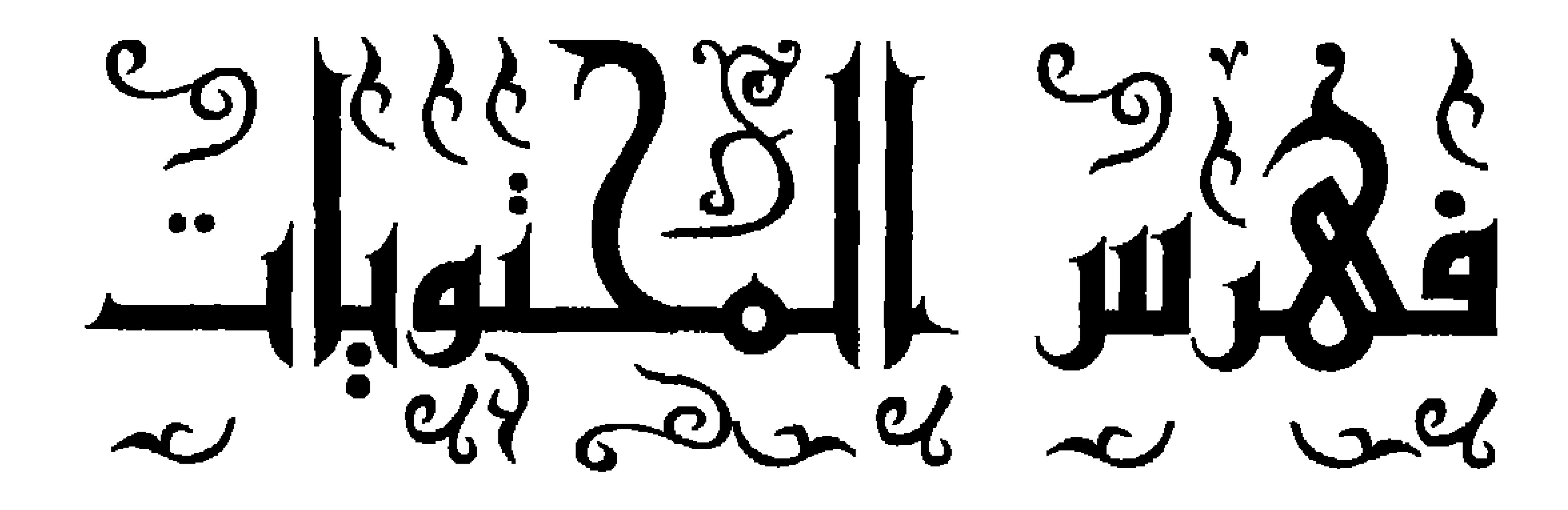
٤٩ — قانون الوقف فى مصر مع اطلالة إسلامية / محمد رأفت عثمان ·- القاهرة : الجمعية الخيرية الاسلامية ، ٢٠٠٠م (ندوة الوقف)·

٥٠-القاموس الفقهى / سعدى ابو حبيب ·- دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٣ ·

٥١-كيف عالج الاسلام البطالة / زيد محمد الرمانى ·- الرياض : جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، ١٤٢١ ·

٥٢- الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢- ١٩٨٩م·- القاهرة : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، ١٩٩٠م·

٥٣- كشف الخفاء / العجلونى ٠- بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٠م- ١٩٨٠م.
٥٤ — مشكلة البطالة من منظور اسلامى / عبد العظيم ابراهيم احمد ٠- القاهرة : معهد الدراسات الاسلامية ، ١٤١٢ — ١٩٩١م٠
٥٥- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة / محمد العدنانى ٠- بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٨٤م ٠
٥٦- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم / محمد فؤاد عبد الباقى ٠- تركيا : دار الدعوة ، د٠ ت٠
٥٧- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي / ونسنك ، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقى .
٥٨- من التراث الاسلامى للمسلمين / رفعت العوضى ٠- مكة المكرمة : رابطة العالم الاسلامى (سلسلة دعوة الحق) س ٤٠ ، رجب ١٤٠٥ ٠
٥٩- الموافقات فى اصول الشريعة / ابواسحاق الشاطبى ٠- القاهرة : دار الفكر العربى ، د٠ت٠
٦٠- مقومات العمل فى الاسلام / عبد السميع المصرى ٠- القاهرة : مكتبة ، ١٤٠٢
٦١ — المحاسبة على الضريبة الموحدة مع اطلالة اسلامية / حسين شحاته ٠
٦٢- من ظلام الغرب / محمد الغزالى ٠- القاهرة : دارالكتاب العربى ، د٠ت٠
٦٣ — النظام الاقتصادى فى الاسلام / احمد العسال ، فتحى عبد الكريم ٠- القاهرة مكتبة وهبة ، ١٤٠٠- ١٩٨٠م ٠
٦٤- واقع الوقف الخيرى فى مصر / حامد عبد الدايم ٠- القاهرة : ندوة الوقف ٠
٦٥- الوقف والتنمية الشاملة / شوقى دنيا (- القاهرة : (ندوة الوقف ٢٠٠٠م)٠
٦٦- الوقف ودوره فى تنمية المجتمع / محمد الدسوقى٠


فهرس المحتويات

الفصل الأول

موضوع البحث- أهمية البحث- أهداف البحث

الفصل الثانى:

بعض العوامل المؤدية للبطالة

الفصل الثالث

محاربة الإسلام للبطالة

الفصل الرابع
دور الأسس والآليات الإسلامية
فى حل مشكلة البطالة

الفصل الخامس
جهود الدولة فى حل مشكلة البطالة

الفصل السادس
التكافل الشعبى لمواجهة مشكلة البطالة



دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع
٥٠ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
☎ ٧٩٥٤٢٢٩
WWW sbheg.com
e-mail: sbh@link.net

9 789772 874125